

دكتور محمد أحمد خضير

الإعراب والمعنى في القرآن الكريم



مكتبة الأنجلو المصرية

الإعراب والمعنى في القرآن الكريم

د. محمد أحمد خضير
كلية الآداب - جامعة القاهرة



مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

إسم الكتاب : الإعراب والمعنى فى القرآن الكريم

إسم الكاتب : د محمد أحمد خضير

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية

طباعة : محمد عبد الكريم حسان

رقم الإيداع : ٢٢٨٩ / ٢٠٠١

الترقيم الدولى : 4 - 1803 - 05 - 977 - I.S.B.N.

مُقدِّمة

يهدف هذا البحث إلى تبيين العلاقة بين الدلالة والتحليل النحوى كما تتبدى فى نوعية محدّدة من الكتب ، هى كتب إعراب القرآن ومعانيه فى فترة تاريخية محدّدة ، منذ بداية التأليف فى هذه الكتب حتى نهاية القرن الرابع الهجرى ، ويحاول البحث تتبّع منهج النحاة من خلال تطبيقه فى إعراب القرآن ، وإبراز مدى الوحدة والتنوع فى مواقف النحاة ومحاولة الكشف عما وراء ذلك من دوافع .

إن مهمة اللغة هى التوصليل ، والرسالة التى تحملها اللغة هى المعنى بكل صوره ، ولما كان القرآن رسالة لغوية فى المقام الأول ، وقد جاء بلسان العرب مخاطباً إياهم بأساليبهم التى عرفوها ، كان على علماء المسلمين أن يتبينوا ما تحمله هذه الرسالة ، فبرزوا من كل مكان وفى كل تخصص ، يتفكرون على دراسته والعناية به ، ونشأت علوم مختلفة لفهم القرآن واستنباط معانيه وأحكامه ، لكن التأليف النحوى لم يلبث فى طور نشأته الأولى أن تحول عن معين القرآن إلى أشعار العرب يجعلها شغلة الشاغل ، ويجعل الاستشهاد بالشعر مقدماً على الاستشهاد بالقرآن ، فبيّهم صرح النحو على لغة الشعر ، ثم يتحوّل بقواعد الشعر ليحكمها فى القرآن ، بقراءاته المختلفة ، ويكون الحكم على هذه القراءات بالصحة مرتبطاً بالصحة النحوية ، التى استقرت عند علماء النحو على قواعد الشعر .

ولقد ألفت كتب فى إعراب القرآن ومعانيه ، منذ بداية المراحل الأولى للتأليف النحوى ، ضاع أكثرها ، واختلفت طرق تأليف هذه الكتب باختلاف المؤلفين ، لكنها ربما اتفقت فيما بينها فى شىء واحد هو اهتمامها بالإعراب والمعنى معاً .

إن جدية اللفظ والمعنى تمثّل فى النص القرآنى - كما تمثّل فى غيره من النصوص - لكنه نصّ كامل ، يكمل بعضه بعضاً ، ويسنهم بعضه فى تفسير البعض الآخر ، كما تسنهم فى تفسيره ظروف خارجة عن النصّ كالسنة النبوية ،

وأسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ وغيرها ، مما يجعلنا نقول إن السياق اللغوي سواء أكان قريباً أم بعيداً ، مباشراً أم غير مباشر ، والسياق الخارجى - مُتمثلاً فى الظروف والملابسات - قد يُسهِّمان فى استنباط المعنى المراد ، كما أنهما قد يقومان بدور مُميِّز فى التحليل النحوى .

وهؤلاء المعربون فى تطبيقهم قواعد النحو على النص قد يتفقون أو يختلفون مع نحاة آخرين فى تخريجاتهم أو يعرضون آراء الآخرين ، منتَمين إلى مدارس نحوية أو مُتَقَرِّبين بآرائهم الخاصة ، فإلى أى حد يُسهِّم المعنى فى التحليل النحوى عندهم ؟ وإلى أى حد يعتمد المعنى على التحليل النحوى ؟ وإلى أى حد تُسهِّم هذه الكتب فى تطوير قواعد النحو العربى ؟ وماذا أفادهم التطبيق ؟ وقيم يتفقون أو يختلفون مع النحاة ؟ وهل هذه الخلاقات خلاقات فردية أم مَذْهَبِيَّة ؟ وهل ارتبط تحليلهم النحوى الدلائل بعقائدهم ؟ ومذاهبهم العقديَّة ؟ تلك أسئلة تبحث عن إجابات ، وتجعل الباحث يحاول أن يُقدِّم على البحث عنها ، أو عن بعضها .

ولم يُقرَّ هذا الموضوع بالبحث من قبل ، وقد قامت دراسات متصلة به نُجِّلها فيما يلى :

١ - الجملة الخبرية فى كتب إعراب القرآن ، دكتورة ، بقسم اللغة العربية ، بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، إعداد : معيض مساعد العوفى . ١٩٨٠ م ، عرض فيها الباحث أنماط الجملة الخبرية فى كتب إعراب القرآن .

٢ - المدارس النحوية فى كتب إعراب القرآن فى القرنين الخامس والسادس الهجريين ، دكتورة ، بقسم اللغة العربية ، بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، إعداد : محمود عبد العزيز محمد ، وقد تعرَّض فيها الباحث لآراء النحاة فى الفترة التى حددها ونسبها إلى مدارسها .

٣ - النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلائلى ، إعداد : محمد حماسة عبد اللطيف ، ويُعدُّه صاحبه مقدمة لدراسة العلاقة بين الدلالة والنحو ،

وقد أشار إلى بعض الجوانب النظرية مثل : اشتراط النحاة شرطاً دلالياً لبعض الوظائف النحوية ، واشتراط المعنى لعمل المشتقات ، ومعانى بعض الحروف ، وقد أفدنا من هذا العمل ونوّهنا إلى ذلك فى موضعه من البحث .

٤ - مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة ، دكتوراة ، أعدها محمد فؤاد أحمد على الدين ، بكلية دار العلوم ١٩٨٦ م . وتهتم هذه الدراسة بتوضيح مفهوم المعنى النحوى ، وكشف الصلة بينه وبين المعنى البلاغى ، ثم كشف مسائل فهم المعنى بنوعيه : النحوى والبلاغى .

هذا بالإضافة إلى أبحاث تتصل بجزئيات الموضوع من قريب أو بعيد أفدنا بها ونوّهنا إلى ذلك فى موضعه .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، وتُفِيدُ منها ، وتتميز بموضوعها وطريقة دراستها ومنهجها ، فهي تقوم على تبين العلاقة بين التحليل النحوى والدلالة معتمدة فى ذلك على تطبيقات مؤلفى كتب إعراب القرآن على نص لغوى متكامل هو النص القرآنى ، وفيها يستطيع الباحث الاعتماد على السياق فى فهم العلاقة بين المعنى والتركيب ، وكانت الدراسات التى اهتمت بكتب إعراب القرآن لم تهتم بزاوية العلاقة بين النحو والمعنى ، كما أن الدراسات التى اهتمت بموضوع النحو والدلالة قد اقتصرت على مادة مأخوذة من كتب النحاة ، وهذه الدراسة تعتمد فى المقام الأول على كتب إعراب القرآن .

تعتمد الدراسة على المنهجين الرصنى والتاريخى فتُحاولُ عرض أقوال النحاة ، ومعى القرآن مع مراعاة التسلسل التاريخى ، وتُحاولُ الكشف عن الوحدة والتنوع فى مواقف النحاة ، ومعى القرآن ، وتبين دوافعها .

وتقوم هذه الدراسة على مصادر أساسية هى كتب إعراب القرآن ومعانيه فى الفترة التاريخية المحددة منذ بداية التأليف فيها حتى نهاية القرن الرابع الهجرى ، وتنحصر مصادر البحث الأساسية فيما يلى :

١ - معانى القرآن للمفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هجرية .

٢ - مجاز القرآن لأبي عبيدة المتوفى سنة ٢١٠ هجرية .

٣ - معانى القرآن للأخفش المتوفى سنة ٢١١ هجرية .

٤ - معانى القرآن وإعرابه للزجاج المتوفى سنة ٢١٠ هجرية .

٥ - إعراب القرآن للنحاس المتوفى سنة ٣٢٨ هجرية .

٦ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هجرية .

والى جانب ذلك كان على الباحث أن يتوفر على ماله صلة بموضوعه من مصادر ومراجع - قدر استطاعته - وقد تنوعت مصادر البحث الأخرى ومراجعته فشملت القديم والحديث ، كما شملت كتب النحو العربى وكتب التفسير ، وكتب إعراب القرآن المتأخرة ، وكتب البلاغة ، وعلوم القرآن والقراءات ، على ما بيّناه فى ثبت المصادر والمراجع .

وقد اتسع الموضوع ليشمل أبواب النحو العربى على امتدادها وتفرعها ، بشرط ورودها فى تلك الكتب . ولم تقف الدراسة عند حدود الإعراب بل ستعتمد ذلك إلى جوانب التحليل النحوى الأخرى ، فتبحث فى العلاقة بين أركان الجملة كالترتيب ، والزيادة ، والحذف ، بل تتعدى ذلك أيضاً - مع المصيرين - إلى علاقات الجمل ، كما تبحث دلالة الأدوات ، ودلالة العلامة الإعرابية وأبواب النحو وتعدد أوجه الإعراب فى الأسماء والأفعال .

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أبواب ، ينقسم كل منها إلى فصول على النحو التالى :

الباب الأول : يبحث دلالة التركيب ، ويشمل أربعة فصول ، أولها : يبحث دلالة الأدوات وتناوبها ، والثانى : دلالة الأفعال والمشتقات ، وقد شمل أيضاً قضيتى التضمن والتعلق ، والثالث : دلالة الترتيب ، وقد تضمن قضية إعادة الترتيب والمعنى ، والقلب والترخيص فى العلامة والترتيب ، وصور التقديم والتأخير فى الكلمات والجمل ، والرابع : دلالة الزيادة ، ويشمل زيادة الأسماء والأفعال والحروف ، كما يتضمن التوكيد والتكرار والزيادة .

الباب الثانى : دلالة الحذف ، ويشمل ثلاثة فصول ، بحث الأول منها حذف جزء الجملة : المرفوعات ، المبتدأ والخبر والفاعل . والمنصوبات : المفعول به والمنادى والتمييز وخبر كان ، وبحث الثانى حذف الجملة من الفعل والفاعل وحذف الجواب ، وبحث الثالث حذف الأدوات والحذف فى التراكيب الوظيفية والتوابع .

الباب الثالث : دلالة الإعراب : ويتضمن مدخلا عن العلامة والمعنى ، يتضمن مقدمة ، وغياب العلامة الإعرابية ، وعلاقة العلامة بالإعرابين المحلى والتقديرى ، ومعنى اللفظة وإعرابها ، وبحث الفصل الأول من هذا الباب معانى أبواب النحو فتضمن ، معانى المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع والمنوع من الصرف ، وبحث الفصل الثانى منه تعدد أوجه الإعراب فى الأسماء والأفعال ، وارتباط ذلك بمعنى العلامة ، وأسباب هذا التعدد .

ثم أتبع ذلك بخاتمة تضمنت أهم نتائج البحث .

يضم هذا الكتاب الباب الثالث من البحث وهو ما جاء تحت عنوان (دلالة الإعراب) ،

على أمل أن يوفقنا الله إلى إخراج البابين الآخرين ونعل ذلك يكون قريبا ، (وما توفيقى

إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

دكتور محمد أحمد خضير

كلية الآداب - جامعة القاهرة

مدخل : العلامة والمعنى

لقد عرف النحاة العرب للعلامة أهميتها في تحديد المعنى النحوي - أو معنى الباب النحوي - ، يقول المبرد : « إنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً ، لمُحركِ الفاعل من المفعول » (١) ، فالعلامة هي التي تُفرِّق بين الفاعل والمفعول ، ويقول الزجاجي : « إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة - جعلت حركات الإعراب فيها تبييناً عن هذه المعاني لقالوا : ضرب زيدٌ عمروً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به ... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعروا في كلامهم ، ويُقدِّموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني » (٢) .

وكذلك أعطى ابن فارس للعلامة كل أهمية في التفريق بين المعاني ، فقال : « من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يُحرك الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميَّز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد » (٣) ، ولكنه في موضع آخر يُعطي للتصريف أهمية في الإلهام إضافة إلى الإعراب ، ثم يقول : « فأما الإعراب -

فيه تميَّز المعاني ويُوقَّف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلًا لو قال : « ما أحسن زيد » غير معرب ، أو : « ضرب عمر زيد » غير معرب - لم يُوقَّف على مراده . فإذا قال : « ما أحسن زيداً » ، أو « ما أحسنُ زيدٍ » ، أو « ما أحسنُ زيدُ » أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده » (٤) ، ويُعطي ابن قتيبة

(١) المقتضب : ١٤٦/١

(٢) الإيضاح في علل السور للزجاجي ص ٦٩ ، ٧

(٣) الصاحب ص ٧٦

(٤) نفسه ص ٩

بعض الأهمية للإعراب في التفريق بين المعانى ، فيقول إن الإعراب فارق في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل والمفعول لا يُفَرَّق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منها إلا بالإعراب » (١) .

أما ابن جنى ، فقد قال « إن الإعراب هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول » (٢) ، لكنه لا يُحْمَلُ الإعراب كل مسئولية الإبانة بل يُشْرِكُ معه شيئين آخرين أحدهما : الرتبة والآخر القرائن اللفظية والمعنوية (٣) ، وإذا كان الدكتور إبراهيم أنيس قد أجهد نفسه كل الجهد لينفى ما للإعراب من معانٍ ، ويجعل الرتبة والظروف والملازمات هي المسئولة عن الإقحام (٤) ، فإننا نجد رأى ابن جنى في هذا أكثر مراعاة لواقع اللغة التي جاء الإعراب فيها ليتحمل جزءاً من هذا العبء ، أما قول تمام حسان بالقرائن وتضافرها لإبانة المعنى النحوى فهو أكثر شمولية وأقدر على تفسير هذه المعانى النحوية (٥) .

وكذلك نجد عند الأنبارى معرفته لاختلاف معنى الأسماء - دون الأفعال - باختلاف الإعراب حيث يقول : « إن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ، وذلك لأن الأسماء تتضمن معانى مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تُعَرَّبْ لالتبس هذه المعانى بعضها ببعض ، بذلك

على ذلك أنك لو قلت : « ما أحسن زيداً » لكنت متعجباً ، ولو قلت : « ما أحسن زيداً » لكنت نافياً ، ولو قلت : « ما أحسن زيداً » ؟ لكنت مُسْتَفْهِماً عن أى شيء منه حسنٌ ، فلو لم تُعَرَّبْ في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفى ،

(١) تأويل مشكل القرآن ص ١٤ (٢) الخصائص : ٢٨/٢ (٣) الخصائص ٣٥/١

(٤) نفسه . (٥) من أسرار اللغة ص ٢٤٢ ، ٢٤٣

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٩ وما بعدها ، وأنظر ص ٢ - ٢٧ ، ٢٣١ - ٢٣٦

والنفي بالاستفهام واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب .
وأما الأفعال والحروف فإنها تدل على ما وُضِعَتْ له بصيغها ، فعدم الإعراب لا
يحل بمعانيها ، ولا يورث لبساً فيها ، والإعراب زيادة ، والحكيم لا يُريد زيادة
لغير فائدة (١) .

وإذا كان إبراهيم مصطفى قد حاول أن يخص كل علامة من علامات الإعراب
بمعنى محدد ، فالرفع علم الإسناد ، والجر علم الإضافة ، أما الفتحة فليست
بعلم إعراب ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة ، كما أن التنوين علم التنكير (٢) ،
فقد حُدَّ القدماء لهذه العلامات معاني أيضاً ، فرأى الزمخشري أن الرفع علمُ
الفاعلية ، والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة (٣) ، وتبعه في ذلك ابن
الحاجب (٤) ، بينما رأى الرضى أن الرفع علامة العمدة ، والنصب للفضلات
التي يُوَصَّلُ إليها بلا واسطة ، والجر بالفضلات التي يُوَصَّلُ إليها بواسطة (٥) .

ولا ننكر أن للعلامة الإعرابية معنى لكنه من الأولى ألا نحدّد الرفع بالإسناد
أو الفاعلية ، ولا النصب بالمفعولية أو الفضلات ، ولا الجر بالإضافة أو غيرها ،
ولكن هذه العلامات قد تُسهم في التفريق بين الأبواب النحوية إلى جانب الرتبة
والقرائن اللفظية والمعنوية ، كما قد يؤثر اختيار العلامة الإعرابية على المعنى
المقصود للتركيب ، وهذا كله يتضح في الجواز النحوي أو تعدّد الاحتمالات ،
وقبل أن ندرس تعدّد الاحتمالات ، فإننا سنتدرس معاني أبواب النحو ، أو
بالأحرى سنعرض إشاراتهم إلى معاني بعض أبواب النحو .

ولا نجد عند معرّي القرآن بالنسبة لمعاني العلامات إلا إشارات قليلة

(١) أسرار العربية ص ٢٤ ، ٢٥

(٢) انظر : تلخيصاً لرأيه في مقدمة كتابه إحياء النحو ص : و ، ر ، ح . وقد وافقه على ذلك
مهدي المخزومي . انظر : في النحو العربي - نقد وتوجيه ص ٧ وما بعدها

(٣) الفصل ص ١٨ ، وانظر : شرح ابن عيش : ٧١/١ ، ٧٢

(٤) الكافية ص ٦١ (٥) شرح الكافية للرضي : ١ / ٢

ومقتضبة ، من مثل قول الزجاج إن الفتح أخف الحركات ^(١) ، وقد نقل ابن جنى عنه قوله : « في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما فُعِلَ ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهَلَّا عُكِّسَت الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعل لا يَكُونُ له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فَرَفَعَ الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرتة ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون » ^(٢) ، وهو ما يلتقى ورأى صاحب إحياء النحر ^(٣) . ويوافق ابن جنى الزجاج في حقة العتحة ونقل الضمة ويعمل بذلك رفع المبتدأ والفاعل ، لأنهم « إنما يُقَدَّمُونَ الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً » ^(٤) ، كما يُكَوِّرُ ابن جنى القول بأن استمرار (أطراد) رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بينهما ، وهذا الفرق أمر معنوي لأن العرب عنايتها بالمعاني أقوى من عنايتها بالألفاظ ^(٥) ، كما يذكر أن علة رفع الفاعل هي إسناد الفعل إليه ، وعلة نصب المستثنى أنه فضلة ^(٦) ، وكل ذلك يلتقى بقولهم إن هذه العلامات الإعرابية تدل على معان محددة .

ويشير النحاس إلى أن « التنوين فرق بين المعرفة والنكرة » ^(٧) وهو ما يلتقى ورأى إبراهيم مصطفى أيضاً ^(٨) ، ولم يرضَ النحاس عن قراءة نصر بن عاصم وعبد الله بن أبي إسحاق : « أَحَدُ اللَّهِ » (الإخلاص ١ ، ٢) بغير تنوين ، وقال « إن الأجود تحريك التنوين لالتقاء الساكنين ، لأنه علامة فحذفه

قبیح ، وقراءة الجماعة الأولى » ^(٩) .

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/١ (٢) الخصائص : ٤٩/١

(٣) انظر : إحياء النحر ص ٧٨ وما بعدها

(٤) الخصائص : ٥٥/١ ، وانظر : ٧١/١ ، ٧٥ ، ٧٨

(٥) نفسه : ١٥٠/١

(٦) نفسه : ١٧٣/١ ، ١٧٤

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٧٤/٣

(٨) إحياء النحر مقدمة المؤلف ز ، ح ، ١٦٥

(٩) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٩/٥ ، ٣١٠

وتتد محاولة البحث عن معنى للعلامة إلى المبنيات ، ومن أمثلة ذلك وقوف
 القراء عند (الآن) محاولاً أن يعلل بناءها ، فبُحِز أن تكون صفة في المعنى
 واللفظ ، أي أنها تُشبه حرف الجر في المعنى واللفظ ، أو أن يجعل أصلها من
 قولنا : أن لك أن تفعل فتكون مثل الفعل الماضي وتُبْنَى على الفتح مثله ^(١) ،
 كما يقف عند قول الله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ (يوسف ٤)
 مُعللاً بناء (أحد عشر) وأمثالها على فتح الجزئين بعنتين ، أولاهما : أن كل
 جزء منهما يمكن أن يتفصل عن الآخر وينفرد بمعناه ، والآخرى أنه لم يرد من
 الجمع بينهما الإضافة وأن يكونا في حكم الكلمة الواحدة فيعرب آخرهما ومع
 قصد الانفصال وعدم الإضافة أُعْطِيَ إعراباً واحداً ، لأن معناه في الأصل
 على العطف ، كما يُعطى المعطوفان إعراباً واحداً ^(٢) . ولما كان لهذه العلامات
 معنى محدد فإن القراء يأخذ على الأعشى ويحيى بن وثاب خلطهما بين حركة
 البناء وحركة الإعراب في قراءة ﴿ بِمُصْرِيخٍ ﴾ (إبراهيم ٢٢) يكسر الياء ،
 ويقول إن ذلك من وهم القراء ^(٣) .

ويعلل الزجاج بناء (إذا) بأنها لا يتم معناها إلا بما بعدها - أي أنها تُشبه
 الحرف - حيث يقول : « (إذا) لا يظهر فيها الإعراب لأنها لا تتم إلا بأن
 توصل ، وجميع ما لا يتم من هذه المهمة إلا بصلة لا يُعرب لأنه بعض اسم ولا
 يُعرب إلا الاسم التام » ^(٤) .

وكذلك علل النحاس بناء (إذا) بشبه الحرف وأنها غير تامة حيث يقول إنها
 « غير مُعَرَّبَةٌ لأنها بمنزلة (في) أنها اسم لا تتم إلا بما بعدها » ^(٥) ، وقد
 علل ابن خالويه مجيء حركة الإعراب آخر الاسم بأنه « لا يُوقَفُ على بعض

(١) معاني القرآن للقراء : ٤٦٨/١ ، ٤٦٩ (٢) معاني القرآن للقراء : ٣٢/٢ ، ٣٣

(٣) نفسه . ٧٥/٢ ، ٧٦ (٤) معاني القرآن وإعرابه . ١٢/١ ن

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣/١ ، وانظر أيضاً : ١١٤/٣ ، ١٢١/٢ ، ١٢٢

الاسم دون الإتيان على آخره ، ولذلك صار الإعراب في آخر الاسم دون أوله وأوسطه ، لأنه قامة وانتهائه » (١) .

وكان النحاة يجعلون حركة البناء مع الاسم الناقص ، أي أنها تُشبه حركة البنية في ثباتها وهو ما يبدو لنا من مصطلح البناء والعلاقة اللفظية والمعنوية بينه وبين مصطلح (البنية) فالبنية يأخذ حركةً هي من خصائص بنائه أو بنيته ، وهو يشبه إلى حد كبير ما يفعله بعض العرب في الترحيم على لغة من ينتظر حيث تتحول حركة البنية إلى حركة إعراب .

وقد تُفرّق حركة البناء بين حرف وآخر يُشبهه في اللفظ ويختلف عنه في المعنى ، ومن ذلك أن اللام عند الزجاج قد كُسِرَتْ في (لزيد) للفرق بين لام الجر ولام القسم ، ومثل ذلك كسرها في : (ليضرب زيدُ عمراً) . ليعرق بين لام الأمر ولام التوكيد (٢) . كما قال : « إن (نحن) مبنية على الضم ، لأن (نحن) يدل على الجماعة ، وجماعة المضمرين (٣) يدل عليهم - إذا ثبت الواحد من لفظه - الميم والواو ، نحو فعلوا ، وأنتم ، فالواو من جنس الضمة ، فلم يكن بد من حركة (نحن) فحُرِّكَتْ بالضم لأن الضم من الواو » (٤) . وقد فهم عنه النحاس أن الضمة هنا لالتقاء الساكنين (٥) ، وهو ما قال به الزجاج في : نون جمع المذكر السالم وكسرة نون المثني حيث جعلهما لالتقاء الساكنين وليس للفرق بينهما ، كما يقول سيبويه (٦) ، وكذلك جعل فتحة السين في (سوف) (٧) ، وقال علي بن سليمان : « (نحن) يكون للمرفوع فحركوها بما يشبه الرفع » (٨) .

وإذا كانوا قد تعسفوا في ربطهم بين ضمة (نحن) والمعنى فإن النحاس

(١) حجة ابن خالويه ص ٤٩

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/١ - ٥ ق

(٣) الجمع الذي يُعبر عنه بضمير (عن المحقق) .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٨٩/١ ح

(٥) الكتاب : ١٧/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٩/١

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٩/١

(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٨/١

أيضاً يُنبّه إلى معنى حركة بناء تاء الفاعل حيث يقول : « وَضُمْتُ التاء من أنتم لأنها كانت مفتوحة إذا خاطبت واحد مذكراً ، ومكسورة إذا خاطبت واحدة مؤنثة فلما ثنيت وجمعت لم تبق إلا الضمة » (١) ، والمنطقي أن ضمة تاء الفاعل المفرد تُفيد أنها للمتكلم المفرد ، وفتحها تُفيد أنها للمخاطب المفرد المذكر ، وكسرها يفيد أنها للمخاطبة المؤنثة وهو ما نوافقه عليه ، أما تاء ضمير الجمع (أنتم) فلم تأت الضمة للتفريق بينها وبين الأخريات ، قبكفى أن تكون الميم دلالة على الجمع والميم مع الألف (أنتما) دلالة على المثني ، وإذا كانت قد جاءت في العربية مضمومة فهي في الحبشية والعبرية مكسورة (٢) .

والى جانب هذه المعانى التى قد تُلَاحَظُ فى علامات البناء نجد تخصيصهم مبنيات معينة لمواضع محددة وبخاصة فى الضمائر فمنها ما لا يأتى إلا فى موضع الرفع ومنها ما يختص بموضع النصب إلى غير ذلك مما حدّده النحاة فى بابها كما أن المبنيات فى كلامهم أقل من المعربات (٣) .

وقد علل ابن جنى تركهم إعراب هذه المبنيات بصعوبة تحملهم لحركات الإعراب وأن البناء وسيلة أخرى لتحديد المعنى مثل الإعراب أو إضافة كلمات ، حيث يقول : « فتركوا بعض الكلام مبنياً غير معرب ، نحو أمس ، وهؤلاء ، وأين ، وكيف ، وإذا ، وأحكموا ما لا يؤمن معه من اللبس ، لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمة أو كلمتين ، فكان ذلك أخف عليهم من تجشّمهم اختلاف الإعراب واتقائهم الزيغ والزلل فيه ، ألا ترى أن من لا يعرب ، فيقول : ضَرَبَ

أخوك لأهوك قد يصل باللام إلى معرفة الفاعل من المفعول ، ولا يتجشّم خلاف الإعراب (٤) ليُفَادَ منه المعنى ، فإن تَخَلَّلَ الإعراب (٥) من ضَرَبَ إلى ضَرَبَ

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٢/١ ، ٢٤٣ .

(٢) انظر : فقه اللغات السامية ص ٨٥ .

(٣) من قضايا اللغة والنحو ص ٢٥ .

(٤) أى الإعراب المختلف نقلاً من الرفع إلى النصب إلى الجر .

(٥) يريد بتخلل الإعراب تعاقبه .

يجرى مجرى مناقلة الفرس ، ولا يقوى على ذلك من التحيل إلا الناحض
الرجيل (١) ، دون الكودن (٢) الثقيل ، (٣) .

ومعنى كلام ابن جنى أن الالتزام بالإعراب صعب لا يقوى عليه إلا المتبحر
منه ، لكنه هو الموصّل إلى المعاني النحوية كمعرفة الفاعل من المفعول ، ومن لا
يعرف الإعراب يلجأ إلى وسائل أخرى كأن يزيد حرف الجر (اللام) قبل المفعول
كما فى مثاله - وهى وسيلة معروفة فى العبرية حيث تُزادُ قبل المفعول
بد (٤) - ولهذه الصعوبة فقد ترك العرب كلمات مبنية مع أنه لا يؤمن اللبس
معا .

وقد وعى الأستاذ على النجدى ناصف ذلك حيث قال : « إن العرب إنما
قصدت بلفتها الإقصاص والبيان ، فذلك هو المقصد الأصيل باصطناع اللغة فى
التعبير ، وأنها لذلك زوّدت الكثرة الغالبة من كلماتها بالإعراب ، يُلازمها
ويُبين عن معانيها ، ثم أقبلت على القلة التى حُرمت مزية الإعراب تُعوضها فى
لفظها أو فى مواطن استعمالها ، أو فيهما جميعاً بما يُبين عن معانيها كذلك ،
فإذا المعربات أكثر تصرّفاً وأوفر نشاطاً فى مطالب القول من المبنيات » (٥) .
وكأنه يُكرّر كلام ابن جنى السابق .

ويتضح مما سبق أن العلامة تُسهّم فى تحديد المعنى النحوى ، كما قد تُسهّم
علامة البناء أيضاً ، أو نوع المبنى وموقعه الذى يحتله فى الجملة ، سواء أكان
موضع رفع أم نصب أم جر ، ويبقى بعد ذلك قليل من المبنيات التى يُحدّد

معناها النحوى بالظروف والملابسات ولذا فهى موجودة مع إلباسها .

● غياب العلامة الإعرابية :

وقد تخلّت العلامة عن معناها فى عدة صور فكان ذلك حجة لمن قال إنها لا

(١) القوى على المشى .

(٢) الهجين غير الأصيل .

(٣) الخصائص : ٣٢/٢

(٤) انظر : تاريخ اللغات السامية لـ (ولنسون) ص ١٥

(٥) من قضايا اللغة والنحو ص ٢٦

معنى لها ، وأول هذه الصور التقاء الساكنين ، حيث يلتقي ساكنان أحدهما في آخر كلمة والآخر في أول الكلمة التالية وقد تخلصوا من التقاء الساكنين بحذف اسمهما أو بتدويرك الأول ، ومن أمثلة ذلك : ﴿ إِذِ الظَّالِمُونَ ﴾ (المائدة ٩٣) (١) ، والشاهرة الثانية هي ظاهرة الإتيان وقد أشار إلى ذلك أبو على الفارسي ، لكنه قال : « إن الإتيان الحركة ليس باستمرار حركة الإعراب » (٢) ، وقال في موضع آخر : « إن حركة الإتيان لا تطرد ولا يُقاس عليها » (٣) .

وأكثر من ذلك مجيء كلمات ساكنة لغير إعراب في قراءات ثابتة صحيحة السند ، فقد روى عن أبي عمرو وحزمة واليزيدي والداني قراءة : ﴿ بَارِئُكُمْ ﴾ (البقرة ٥٤) (٤) ، وكذلك : ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ (البقرة ٦٧ وغيرها) (٥) ، وقد أنكر سيبويه مجيئها ساكنة وقال إنها على اختلاس الحركة (٦) وخرج الفراء أمثال ذلك على أن التسكين جاء لكثرة الحركات من مثل : ﴿ أَتْلِزِمُكُمْهَا ﴾ (هود ٢٨) = ﴿ أَتْلِزِمُكُمْهَا ﴾ وجعل هذا التسكين للتخفيف وشبهه بتسكين حركة البنية في الكلمة الواحدة للتخفيف في مثل (رُسُل) ، و (الإبل) (٧) ، وكذلك : ﴿ وَلَا يَحْزَنُكَ ﴾ (آل عمران ١٧٦ وغيرها) في قراءة أبي عمرو (٨) وقد نقل النحاس عن المبرد أنه قال : إنها على اختلاس الحركة أيضاً (٩) ، وأن هذا لا يجوز في كلام ولا شعر ، لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها لأنها دخلت للمفروق بين المعاني (١٠) ، وكذلك لحسن الزجاج قراءة حمزة : ﴿ وَلَا يَحْبِقُ ﴾

الكَرُّ السُّبِّي : ﴿ (فاطر ٤٣) بالتسكين ، وقال إن ذلك لا يجوز إلا في الشعر

(١) معاني القرآن للأخفش : ٢٢/١ (٢) الحجة للفارسي : ٧٣/١ (٣) نفسه : ٨٢/١

(٤) انظر : معجم القراءات ومصادره : ٥٦/١ ، ٥٧ (٥) نفسه : ٦٧ ، ٦٨

(٦) لكتاب : ٢/٤ ، وقراءة الاختلاس مروية أيضاً عن أبي عمرو وغيره ، وانظر : المواضع السابقة في معجم القراءات .

في الاضطرار . وقال إن قراءة أبي عمرو (يَأْمُرُكُمْ) إنما هي باختلاس . بتقليل الصوت عند الكسرة ^(١) وبهذا لمجد الزجاج يُخطئ الراوى عن الأعمش وقد تبعه في ذلك النحاس ^(٢) ، وكذلك قال ابن خالويه : « إن التسكين لكراهية توالى الحركات - كالفراء - كما ذكر قول سيبويه إنها باختلاس الحركة » ^(٣) .

وقد وقف أبو على الفارسي عند حذف علامات الإعراب وقوفاً طويلاً وفصل في ذلك ، فقال : إن حركة البناء قد تُسكَّن في المتصل - أي الكلمة الواحدة - كما تسكن في المنفصل (في الكلمتين) على تشبيه المنفصل بالمتصل للتخفيف ، ومن أمثلة المتصل تسكين : سَمِعَ ، وَفَعِلَ ، وَابِلٌ ، وحركة البناء يجوز تسكينها إن لم تكن حركة إعراب من مثل : « وَمَنْ يَطْعِمْ آلَهُ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ » (النور ٥٢) أما حركة الإعراب فقد اختلفوا في تجويز إسكانها فمنهم من لا يجيز ذلك لأنها علامة للإعراب ، وأجازه سيبويه في الشعر وقاسه على تحريك إسكان المبنى ^(٤) ، ورد أبو على على من قال إنها علامة لإعراب فلا تُحذف ، بأن حركات الإعراب قد تُحذف لأشياء ، فهي تُحذف في الوقف ، وتُحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، وإذا قيل إن حركات الإعراب تدل على معنى إذا حُذِفَتْ اختلفت الدلالة عليه ، فإن حركات البناء (البنية) أيضاً قد تدل على المعنى وقد حُذِفَتْ ، فـ (ضرب) يدل على معنى ، وقد جاز إسكانها ، أما ما

رُوي عن أبي عمرو من مثل (يَأْمُرُكُمْ) فإنه يُخرِجها على الاختلاس مثل سيبويه ، أما إذا لم يكن الساكن حرفه إعراب من مثل : « وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا » (البقرة ١٢٨) فإنه يجوز تسكينه على تشبيه المنفصل بالمتصل ، والاختلاس حَسَنٌ لأن الكسرة في (أَرِنَا) ليست بدلالة إعراب ^(٥) .

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٧٥/٤ ، ٢٧٦ ، وانظر الصبغة ص ٥٣٥

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٧٧/٣ (٣) حجة ابن خالويه ص ٥٤ ، ٥٥

(٤) الكتاب : ٢٩٧/٢ ، ٢٩٨

(٥) أنظر : المحجة للفارسي : ٩٥/٢ - ٩٩ ، ينصرف ، وانظر أيضاً : ٨٦/١ ، ٣١٠ ، ٣١١

وخرج ابن جني قراءة أبي عمرو (بَارِثُكُمْ) على التخفيف عن توالي الحركات مع الضمات ^(١) وجعل الاختلاس أضيظ وخطأ من رواه بالإسكان في الخصائص ^(٢) .

ومما سبق يتبين لنا أن حذف الإعراب قليل ، ويمكن تخريجه على الصور السابقة - كما خرجته النحاة - وليس لنا أن نشك في قراءة صحيحة السند - على التقاء الساكنين أو الإتياع أو التخفيف - وهو قليل شاذ . هذه القلة وهذا الشلو لا يُغيّران من الصورة العامة المطردة في الاستعمال اللغوي حتى نُحكّمها في الكثرة الغالبة للتعبير اللغوي . كما فعل إبراهيم أنيس فيما جعله قصة للإعراب ^(٣) ذلك الإعراب الذي يؤيده وجوده في لغات سامية أخرى ^(٤) وتزيد أيضاً النصوص اللغوية الموثقة من شعر وقرآن ^(٥) ، ولنا مع المتشكّكين في قراءة أبي عمرو فقد روي ما يشبهها فيما عرضناه ، وأشار إليه أبو حيان وغيره ، وقد أشار أبو حيان إلى أمرين هامّين ، أولهما أن لغة العرب والشواهد الشعرية تؤيد ذلك ، والآخر هو إشارة أبي عمرو إلى أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمه) ونحوه ^(٦) مما يجعلنا نقول إنها قراءة أو قراءات لكلمات محدّدة ، فليس لنا أن نُحكّمها في الاستعمال المطرد للغة ، كما أن إشارة أبي عمرو إلى لغة تميم معناها أن هذه القراءة ترتبط بلهجة محدّدة لقبيلة

(١) المحاسب : ١/٩٠

(٢) الخصائص : ١/٧٢

(٣) من أسرار اللغة ص ١٩٨ وما بعدها . وانظر على وجه الخصوص ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨

(٤) يفتت أستاذنا الدكتور محمود فهمي حجازي في كتابه : اللغة العربية عبر القرون ص ٢٥ أن الإعراب في العربية والأكاديمية أقدم من سنة ٢٥٠٠ ق . م طبعه دار الكتاب العربي سنة ١٩٦٨ م . وانظر أيضاً : تاريخ اللغات السامية لـ (والفنسون) ص ١٥ ، العربية يوهان فله الجار ص ٣ ، لصول في لغة العربية : ٣٧٤ ، ٣٨٢ وما بعدها .

(٥) انظر مدرسة الكوفة ص ٢٤٥ ، فصول في لغة العربية ص ٣٨٥ وما بعدها .

(٦) البحر المحيط : ١/٩٠

معينة ، وهو ما يجعلنا نردد أنه لا ينبغي أن نُحكّم لهجة في سائر الاستعمالات اللغوية .

● العلامة والإعرابان المحلي والتقديرى :

تختلف العلامة الإعرابية أيضاً في الإعراب المحلي والإعراب التقديرى ، والإعراب المحلي يكون للمفردات ، إذا كانت مبنية مثل الاسم الموصول واسم الإشارة واسم الاستفهام والمصدر المؤول والجار والمجرور ، كما يكون للجمل فعلية أو اسمية ، وقد يكون المفرد في محل رفع فاعلاً أو مبتدأً أو خبراً ، كما قد يكون في محل نصب مفعولاً به ، أو حالاً ، وقد يكون في محل جر بالإضافة ، وكذلك حذف النحاة مواضع يكون للجمل فيها محل إعرابى ، فهناك الجمل التى لها محل من الإعراب والجمل التى لا محل لها من الإعراب ^(١) .

أما الإعراب التقديرى فيكون للمفرد إذا طرأ عليه ما يمنع ظهور العلامة الإعرابية عليه كالأسماء المنقوصة والأسماء المقصورة والاسم المضاف إلى باء المتكلم ، والفعل المضارع المعتل الآخر .

والفرق بين الإعراب المحلي والإعراب التقديرى أن المفرد أو الجملة في

الإعراب المحلي قد يكونان مَبْنِيَّين أو مُعَرَّبِيَّين بعلامات مخالفة للمحل الإعرابى ، لكنهما يحتلان موقعاً إعرابياً يتطلبه المعنى ، فبذكر النحاة حيثنذ الموقع والعلامة ، أما الإعراب التقديرى فإن أصل المفردات المعربة تقديراً أن تُعَرَّب إعراباً آخر إذا زال المانع ، فالاسم المنقوص مثلاً يُنصَب بالفتحة الظاهرة عندما يزول عنه المانع (الثقل) ، والمضاف إلى باء المتكلم يُعَرَّب بالحركات الظاهرة إذا زالت عنه تلك الباء ، والفعل المضارع المعتل بالياء ، والواو تظهر عليه الفتحة أيضاً في النصب والفعل المعتل بالألف تُحذف منه في النصب والجزم

(١) انظر : معنى اللهب ٢٨٢/٢

علامة الإعراب ، أما ما يُساوَرُنا فيه الشك فهو الأسماء المقصورة التي تثبت على حالة واحدة فتقدر عليها الحركات الثلاث ، ومن الأولى أن تحوّل إلى المبنيات وبالتالي يكون إعرابها محلياً وليس تقديرية .

ولست مع المعارضين على الإعرابين المحلي والتقديرى لأنهما يرتبطان بالمعنى - كما سيُتضح - وأن النحاة كانوا يسعون بذلك إلى أطراد قواعدهم ، كما أن فى ذلك ضرورة تعليمية - على عكس ما يرى البعض - وتبدو الحاجة إلى تقدير الإعراب عندما نقف أمام التوابع فى حيرة فى مثل هذا قاضٍ عادل ، فلا بد أن يعرف المتعلم أن (هذا) مبتدأ فى محل رفع ، وأن (قاضٍ) خبر مرفوع بالضمة المقدرة ، حتى يتسنى له معرفة أن (عادل) هى نعت لقاض وأنها تستحق الضمة .

وقد أشار الفراء إلى المحل الإعرابى للمبنيات ومن ذلك الاسم الموصول (مَنْ) فى مثل قول الله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾ (الأنعام ١١٧) حيث قال : « (مَنْ) فى موضع رفع كقوله : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَانِّينِ أَحْسَنُ ﴾ (الكهف ١٢) ، إذا كانت (مَنْ) بعد العلم والنظر والدراية - مثل نظرت وعلمت ودريت - كانت فى مذهب أى . فإن كان بعدها فعل لها رفعتها به ، وإن كان بعدها فعل

يقع عليها نصبها ، كقولك ، ما أدرى من قام ، ترفع (مَنْ) بقام وما أدرى مَنْ ضرت ، تنصبها به (ضرت) » (١) ، ويبدو فى كلام الفراء اعتبار المحل الإعرابى لـ (مَنْ) حسب علاقتها ببقية أجزاء السياق اللغوى ، قبلها أو بعدها ، حيث يؤثر على موضعها بالرفع أو بالنصب ويدخل فى ذلك معنى الفعل قبلها ووجود الفعل بعدها وعلاقته بها .

ومثل ذلك : ﴿ تَرْكِعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ ﴾ (الأنعام ٨٣) فهـ (من) فى موضع نصب على هذه القراءة والمعنى : نفضل من نشأ بالدرجات ، وعلى

(١) معانى القرآن للفراء : ٣٥٢/١

قراءة (نرفع درجات من نشأ) تكون (من) في موضع جر (١) على الإضافة .

ومثل ذلك عند الزجاج (ما) في قوله تعالى : ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لُونَهَا ﴾ (البقرة ٦٩) حيث يقول : « موضع (ما) رفع بالابتداء لأن تأويله الاستفهام كقولك : ادع لنا ربك يبين لنا أي شيء لونها ، ومثله : ﴿ فَلْيَنْظُرْ آيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً ﴾ (الكهف ١٩) » (٢) ، وكذلك : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (البقرة ١٩٦) « موضع (ما) رفع المعنى : فواجب عليه ما استيسر من الهدى » (٣) .

واختلفوا في الكاف من : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ ﴾ (الأنعام ٤) فهي عند الفراء في موضع نصب وتأويلها الرفع ومثلها الكاف في قوله : دُونَكَ زَيْدًا ، فالكاف منها في موضع جر وتأويلها الرفع لأن المعنى خُذْ زَيْدًا (٤) ، وقد خطأ الزجاج في ذلك لأن (أَرَأَيْتَ) يكون لها بذلك فاعلان فيصير المعنى : أَرَأَيْتَ نَفْسَكَ زَيْدًا ما حاله . وهذا محال . وجعل الكاف للخطاب ، فنقول للواحد أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما حاله ، وللواحدة : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما حاله يا امرأة وللأثنين أَرَأَيْتَكُمَا زَيْدًا ما حاله وللجماعة أَرَأَيْتَكُمْ زَيْدًا ما حاله ، وَأَرَأَيْتَكُنْ زَيْدًا ما حاله (٥) وهم على قول الزجاج ، وكما يقول النحاس : « يدعون التاء موجودة ويجعلون العلامة في

الكاف » (٦) وقد تأتي هذه الكاف في موضع نصب وحينئذ يستأنون بعلامة أخرى لتوجيه الخطاب ، فيقال في التنبيه : أَرَيْتَ كَمَا عَالَمِينَ بفلان ، وفي الجمع أَرَيْتُكُمْ عَالَمِينَ بفلان وأَرَيْتُكُمْ عَالَمَاتٍ بفلان .. الخ (٧)

١ معاني القرآن للفراء . ٥٢/٢ ٢ معاني القرآن وإعرابه . ١٢٢/١
٣ نفسه ٢٥٦/١

٤ معاني القرآن للفراء ٣٣٣/١ لأن الكاف وصفت لتكون ضمير نصب وجر لا ضمير مع بكسها في معنى الناصر حيث المعنى عنده : أَرَأَيْتَ لَعْنِكَ

٥ - انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٤٦/٢ ، ٢٤٧ ٦ - إعراب القرآن للنحاس : ٦٧، ٦٦/٢

٧ معاني القرآن وإعرابه ٢٤٧/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٧ ، ٦٦/٢

وقد يأتي حرف الجر زائداً لكنه يكون عاملاً فيأخذ المجرور علامة الجر ويكون له محل من الإعراب كأن يكون فاعلاً في : ﴿ فَكَفَى بِاللَّهِ ﴾ . يونس (٢٩) ، وقد يكون مفعولاً في مثل : ﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ ﴾ (الأعراف ١٠٢) قال النحاس : « إنها في موضع نصب فالمعنى : وما وجدنا لأكثرهم عهداً ، ومن زائدة للتوكيد » (١) .

ويأتي المصدر المؤول وله محل إعرابي حسب موقعه من الجملة ، كأن يكون مفعولاً به إذا وقع عليه الفعل (٢) ، وجاء في موضع رفع خبراً للمبتدأ في مثل قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا ﴾ (المائدة ٤٣) فقد قال الفراء : « (أن) في موضع رفع » (٣) .

وما أكثر ما جاء المصدر المؤول من أن والفعل أو من أن واسمها وخبرها في موضع نصب أو جر على نزع الخافض وباختلاف النحاة (٤) .

وقد أجاز النحاس في إعراب المصدر المؤول أكثر من موضع ، فقد أجاز أن يكون في موضع البدل أو المضاف إليه أو الخبر في قول الله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ (الأنعام ١٥١) فقال : « يجوز أن تكون أن في موضع نصب بدلاً من (ما) أي : أتلى عليكم محريم الإشراك ، ويجوز أن تكون في موضع نصب بمعنى : كراهة أن تشركوا » (٥) ، ويكون المثلو عليهم : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فَيْسًا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ (الأنعام ١٤٥) الآية ، ويجوز أن يكون في موضع رفع بمعنى هو أن لا تشركوا به شيئاً » (٦) .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١٤٠/٢

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢٢٢/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٤٨/٢ ، ١٠٦ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٣٠٦/١

(٤) انظر مثلاً الفراء : ٣٦٦/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ١٠٧/٢ ، وقد جاءت أمثلة كثيرة

في حذف حرف الجر لعل أن - انظر هذا البحث ص ٢٨٤ وما بعدها .

(٥) بتقدير المضاف . (٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٠٦/٢ ، ١٨٠

وكما يكون للمفرد موقع من الإعراب ، فكذلك هناك الجمل التي لها محل من الإعراب ، ومن أمثلة ذلك مجيء الجملة الفعلية في موضع الخبر في قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (التوبة ٣٤) قال النحاس : (فبشرهم بعذاب أليم) في موضع خبر الابتلاء ^(١) ، وقد تأتي الجملة الفعلية في موضع النعت في مثل قول الله تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُّونَ ﴾ (الأنعام ١١٣) قال النحاس : « (يقصون) في موضع رفع نعت لرسول » ^(٢) .

وفي ضوء ما سبق يتبين أن معنى القرآن قدرُوا المحل الإعرابي للمفرد والجملة وقدرُوا معه العلامة الإعرابية ، وارتبط ذلك بالمعنى في أمثلة كثيرة ، وتبدو أهمية هذا التقدير للمحل والعلامة معاً في إعراب التوابع بعد ما قدر لها محل إعرابي ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (الأعراف ٥٩) فقد قرئت (غيره) بالكسر والرفع ، والجزم على اعتبار اللفظ والرفع على اعتبار المحل وهذا ما نجد عند الفراء ، فإذا قرئت (غير) بالجر تُجْعَل « نعتاً للإله » وقد يُرفع : يجعل تابعاً للتأويل في إله ، ألا ترى أن الإله لو نُزِعَتْ منه (مِنْ) كان رفعاً وقد قرئ بالوجهين جميعاً ^(٣) .

وتبدو أهمية اعتبار المحل الإعرابي في الإضافة إلى المشتقات أو ما هو في معنى الفعل ، فمع الإضافة إلى اسم الفاعل أو اسم المفعول أو المصدر يعتبر معنى المضاف إليه ، فإذا أضيف المشتق إلى الفاعل جاء المفعول منصوباً ، وإذا أضيف إلى المفعول ظهر الفاعل مرفوعاً ، كما أن ذلك له اعتباره في التوابع بعد المضاف إليه وهذا ما يقول به الفراء عند قوله الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (البقرة ١٦١) فقد قدرها بجر (الملائكة والناس) عليهم لعنة الله ولعنة الملائكة ولعنة الناس ، على أنها إضافة محضة ، ويرفع (الملائكة والناس) أي :

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٩٦/٢

(١) نفسه : ٢١٢/٢

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٨٢/١

يلعنهم الله والملائكة والناس ، على أن (لعنة) مصدر أُضِيفَ إلى الفاعل أي أن موضع (الله) هو الرفع وعطفت التوابع على المحل ، ومثل - بعد ذلك - لإضافة المصدر إلى الفاعل ونصب المفعول بقول العرب : عجبت من ظلمك نفسك ، قال : لأن تأويل الكاف رفع ، ومثل لإضافة المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل بقولهم عجبت من غلبتك نفسك ، قال : لأن تأويل الكاف نصب . ومثل لاعتبار المحل في حركة التوابع بقول العرب : عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض ، وبعضها على بعض ، والجوهر على اللفظ والرفع على المحل ، لأن المعنى : عجبت من أن تساقطت بعضها على بعض ^(١) وهكذا يتحكم المحل الإعرابي واعتبار معنى المضاف إلى المشتق في أجزاء الجملة الأخرى سواء أكانت أركاناً أم توابع ، ويكون للعلامة الإعرابية - علامة المحل الإعرابي - تأثيرها . أو معناها - مقدرة كما كان لها ظاهرة وهذا نفسه ما نجد مع الإعراب التقديرى وإن لم نجد له أمثلة عند هؤلاء المعربين .

● معنى اللفظة وإعرابها :

لاحظ معربو القرآن العلاقة بين المعنى المعجمي للفظ وإعرابها من ذلك ما قاله الفراء في إعراب (ق) في بداية سورة (ق) حيث قال : إن فيها المعنى الذى أقسم به - سبحانه - وهو قضى والله كما قيل ذلك في حم أي : قضى أو حم ، ثم عرض قولاً آخر ، وهو أن معنى (قاف) جبل محيط بالأرض ، وهو حينئذ يكون في موضع رفع ، والتقدير : هو قاف والله ، وكان الواجب أن يظهر الاسم كاملاً ولعل القاف قد ذكرت للدلالة على اسمه ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

قُلْنَا لَهَا : قَفِي ، فَقَالَتْ : قَافٌ ^(٢)

(١) معاني القرآن للفراء : ٩٦/١ ، ٩٧ .

(٢) للوليد بن عتبة بن أبي معيط وثمنه ، لا تحسبها قد نسبنا الإيجاف ، وانظر : المحتسب .

٢٤/٢ ، والخصائص : ٣٠/١ .

حيث استغنى بالقاف من الوقوف (١) .

وقد طرح الأخفش مثل ذلك في إعراب الحروف المقطعة في بدايات السور (٢) . وفصل الزجاج في ما قالوه في الحروف المقطعة عند أول سورة البقرة (٣) وكذلك عرض النحاس آراء الخليل وسيبويه والفراء وتعلب وابن كيسان في تلك الحروف (٤) .

ومن ذلك أيضاً قول الله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (الأنعام ٩٤) فقد قرئت (بينكم) بالنصب ، كما قرئت بالرفع ، وهي بالرفع بمعنى (وصلكم) فهي فاعل مرفوع بالضم ، وهي في النصب ظرف مبنى على الفتح ، وقد عرض الفراء القراءتين كما أجاز رفع (بينكم) على التوسع ومثل لذلك بقولنا : بين الرجلين بين بعيد و هو بعيد (٥) ، وقال أبو عبيدة : « أي وصلكم مرفوع ، لأن الفعل عمل فيه » (٦) ، وقال الزجاج : « إن الرفع أجود ، ومعناه : لقد تقطع وصلكم ، والنصب جائز ، المعنى : لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم » (٧) . وقد أوضح ذلك النحاس ، فالرفع على الفاعلية ، والنصب على الطرف (٨) .

ومن أمثلة ذلك - عند الزجاج - أيضاً قول الله تعالى : ﴿ فَيَسْئَلُوا اللَّهَ عَذْوًا بِخَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (الأنعام ١٠٨) وقد قرئت (عَذْوًا) و (عَذْوًا) وهي مصدر في القراءة الأولى بمعنى (ظلمًا) وهي على ذلك مصدر على إرادة اللام أي مفعول

(١) معاني القرآن للفراء : ٧٥/٣ (٢) انظر . معاني القرآن للأخفش . ١٩/١

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٥٥/١ - ٦٦ ج . وانظر : ٣٤٦/٢ ، ٣٤٧ ق

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٧٧/١

(٥) معاني القرآن للفراء : ٣٤٥/١ ، ٣٤٦ . وانظر في (بين) والتوسع أيضاً محاسب

١٨٩/٢ ، ١٩٠ .

(٦) مجاز القرآن : ١/٢

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج . ٣٠/٢ ق

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٨٣/٢

له . أما (عُدُوا) فقد يُقصدُ بها معنى المصدر وقد يُقصدُ بها معنى الجماعة .
 أى : فيسبوا الله أعداءً وهى على هذا التقدير حال ^(١) . ومثل ذلك عند النحاس
 « وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا » (المرسلات ١) ، حيث قال : « عُرْفًا » منصوب على
 الحال إذا كان معناه متتاهة ، وإذا كان معناه : والملائكة المرسلات بالعرف أى
 بأمر الله أى بأمر الله جل وعز وطاعته وكتبه ^(٢) . فهى تنصب على الحال
 إذا كان معناها (متتاهة) وعلى نزع الخافض إذا كان معناها بالعرف .

وفى ضوء ما سبق نستنتج أن معنى القرآن قد عرفوا العلاقة بين المعنى
 المعجمى للفظ وإعرابها ، واحتلاف ذلك الإعراب باختلاف معنى اللفظة
 المعربة .

* * *

(١) انظر . معانى القرآن وإعرابه : ٨/٢ ، ٣-٩ ق

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١١٢/٥

الفصل الأول

معانى أبواب النحو

أولاً : معانى المرفوعات

ربط سيبويه بين الرفع والإسناد ، والإسناد فكرة معنوية يدخل فيها المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه ، وقد جعل المبتدأ مرفوعاً بالابتداء وهو عامل معنوى ^(١) ، ومزج بين فكرتى الابتدائية والإسناد وربطهما بالموقع الإعرابى ، وهو الرفع ، كما ربط بطريقة سلبية بين فقدان الابتدائية والتغير الإعرابى للمبتدأ ^(٢) .

وقد تابع المبرد سيبويه فى ذلك وفصل فى أقواله ، فالمستند والمستند إليه هما ما لا يستغنى كل واحد عن صاحبه ، ومنه الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، وما دخل عليه (كان) و (إن) وأفعال الشك والعلم والمجازاة ، ومعنى الابتداء هو العامل فى رفع المبتدأ كما أن الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر ^(٣) .

١ - المبتدأ والخبر :

جعل سيبويه المبتدأ هو الخبر حيث قال : « إن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو ، أو يكون فى مكان أو زمان » ^(٤) واتفق معه المبرد فى ذلك حيث قال :

« إن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء فى المعنى ، نحو : زيد أخوك ، وزيد قائم ، فالخبر هو الابتداء فى المعنى ، أو يكون الخبر غير الأول ، فيكون له فيه ذكر . فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال » ^(٥) ، بل إن اسم كان وخبرها - عند المبرد - يرجعان إلى معنى واحد ، لأننا إذا قلنا : كان عبد الله

(١) انظر : الإتصال : السئلة الخامسة ص ٤٤ وما بعدها

(٢) انظر : إبراهيم بركات ، العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى فى كتاب سيبويه ، الخافى

سنة ١٩٨٣ م ص ٦ - ٩

(٤) الكتاب : ١٢٧/٢

(٣) المقتضب : ١٢٦/٣

(٥) مقتضب : ١٢٧/٤ - ١٢٨

أخاك فالأخ هو عبد الله في المعنى (١) ، ومعنى قول المبرد أن الخبر إما أن يكون هو المبتدأ ، أو يكون غيره فيلزم أن يربطهما رابط .

ولمجد ذلك عند الأخفش الذي يقول : « إن خبر المبتدأ إن كان هو هو فهو أيضاً مرفوع » (٢) وما جاء عند المبرد في شرطه أن يكون في الخبر (ذكر) أو رابط بينه وبين المبتدأ ، إذا لم يكن الخبر هو المبتدأ لمجده في الجدل الذي يعرضه النحاس حول قول الله تعالى : « أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّاءٍ وَتَيْنٍ ، نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ » (المؤمنون ٥٥ ، ٥٦) ف « (ما) بمعنى (الذي) ، وفي خبر (أن) ثلاثة أقوال : منها أنه محذوف ، وقال أبو إسحاق المعنى نُسَارِعُ لَهُمْ بِهِ ، وَحُدِّثْتُ بِهِ ، وقال هشام قولاً دقيقاً قال : (ما) هي الخبرات وليس في الكلام حذف ، لأن معنى في الخبرات فيه ، وهذا قول بعيد » (٣) ، وَجَدَلَهُمْ هُنَا يَأْتِي حَوْلَ اشْتِرَاطِ الْعَائِدِ فِي الْخَبَرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ - الْخَبَرُ - هُوَ الْمُبْتَدَأُ (٤) ، فالقول الأول على أن الخبر محذوف ، والثاني قول الزجاج إن العائد محذوف (به) حيث قال : « الخبر معه محذوف المعنى نُسَارِعُ لَهُمْ بِهِ فِي الْخَيْرَاتِ » (٥) ، أما القول الثالث فإنه قول هشام إن المبتدأ هو الخبر فلا حاجة لتقدير محذوف ، ورد النحاس ذلك لأنه بعيد أن يأتي الخبر الجملة بغير عائد على المبتدأ .

وقد اشترطوا علاقات معنوية بين المبتدأ والخبر نبعت من قولهم إن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، فمن ذلك قول سيبويه : « إن جميع ظروف الزمان لا تكون ظرفاً للبحث » (٦) ، فلا يجوز أن تقول : زيدٌ حينَ يأتيني ، وإنما يجوز أن تقول : الحُرُّ حينَ تأتيني (٧) ، ويتضح ذلك عند المبرد الذي يقول : « تقول : زيدٌ

(١) نفسه : ٨٦/٤

(٢) معاني القرآن للأخفش : ٩/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١١٢/٣

(٤) انظر في ذلك ابن عيش : ٩١/١ ، ص ١٥/٢

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١٦/٤ (٦) الكتاب : ١٣٦/١ (٧) نفسه

يوم الجمعة قائم . لا يكون إلا ذلك ، لأن ظروف الزمان لا تضمن الجثث . ألا ترى أنك تقول : زيد في الدار فيصلح ، وتفيد به معنى ، ولو قلت : زيد يوم الجمعة لم يصلح لأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره ، ولكن إن كان اسم فيه معنى الفعل جاز أن تكون أسماء الزمان ظرفاً له ، نحو قولك : القتال يوم الجمعة ، ومقدم الحاج ، والمحرم يا فتى ، لأنك تُخبر أنه في هذا الوقت يقع . فها هنا فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت . فعلى هذا تجري الظروف من الأزمنة والأمكنة في الإخبار » (١) .

والمراد يعلل عدم جواز أن يأتي ظرف الزمان خبراً عن الجثة بأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره أو بمعنى آخر لا تخلو منه كل الجثث ، وبذلك لا تتعين الفائدة ، لأنه يشترط في الخبر أن يأتي بفائدة تزيد على المبتدأ ، وهذا ما نجده عند ابن جني الذي يقول : « إنه يجب أن يُستفاد من الجزء الثاني ما ليس مستفاداً من الجزء الأول . ولذلك لم يجيزوا : ناكح الجارية واطئها ، ولا رب الجارية مالئها ، لأن الجزء الأول مستوفٍ لما انطوى عليه الثاني » (٢) وهو ما يعني أنهم يقولون إن الخبر ليس هو نفس المبتدأ وإنما هو ما ارتبط بمعناه وأضاف فائدة .

ومن هنا ما جاء عند النحاس في قول الله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (سبا ٣١) حيث قال : « (الظالمون) بالابتداء مرفوعون ، و(موقوفون) خبره ، والجملة في موضع خفض بالإضافة ، ولا يجوز أن تنصب (موقوفون) على الحال ، لأن (إذ) ظرف زمان فلا تكون خبراً عن الجثث » (٣) .

وقد أورد سيبويه قول الله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (البقرة ١٧٧) وقدرها : ولكن البرُّ من آمن بالله واليوم الآخر (٤) على حذف المضاف .

(١) المنتخب . ١٣٢/٤ . ١٣٣ . وانظر : ابن عيش . ٨٩/١ . الرضى . ٩٤/١

(٢) الخصائص : ٣٢٦/٣ (٣) إعراب القرآن للنحاس . ٣٤٨/٣ (٤) الكتاب . ٢١٢/١

ويأتي تقدير سبويه للمضاف لكون المبتدأ معنى والخبر عيناً ، فهو لا يُجيز اختلافهما ، بينما نجد الرضى يجيز ذلك ويجعله هو المعنى المقصود ، حيث يقول إن التباين بين المبتدأ والخبر قد يأتي لكون واحد منهما معنى « والآخر عيناً ، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين ، حتى كأنه هي » (١) ، ويجعل منه قول الله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (البقرة ١٧٧) ثم يقول إنه قد يُقدر المضاف ، لك. ذا البر من آمن ، أو لكن البر من آمن ، وقد يجعل المصدر بمعنى الصفة (المشتق) فيقدر ولكن البار من آمن ، لكن ذلك التقدير يخلو من معنى المبالغة (١) التي هي مقصود المعنى .

وقد أجاز الفراء أن يُخبر عن المعنى بالعين في الآية حيث قال : « وأما قوله ﴿ ولكن البر من آمن بالله ﴾ فإنه من كلام العرب أن يقولوا : إنما البر الصادق الذي يصل رحمة ويخفي صدقته ، فيجعل الاسم خبراً للفعل والفعل خبراً للاسم ، لأنه أمرٌ معروف المعنى » (٢) . وقد تبع أبو عبيدة الفراء في ذلك حيث قال : « إن العرب تجعل المصادر صفات ، فمجاز البرها هنا : مجاز صفة لـ ﴿ من آمن بالله ﴾ ، وفي الكلام : ولكن البار من آمن بالله » (٣) .

بينما قدر الأخفش المضاف محذوفاً كسبويه (٤) وكذلك قدر الزجاج مضافاً محذوفاً والتقدير عنده : ولكن ذا البر من آمن بالله ، أو : ولكن البر من آمن بالله (٥) واكتفى النحاس بعرض الآراء المختلفة (٦) كما فعل ذلك المبرد من قبله (٧) .

واشترط النحاة أن يكون المبتدأ معرفة ، أو ما قارب المعرفة من النكرات (٨)

(١) شرح الرضى على الكالبة : ٩٦/١ ، ٩٧ (٢) معاني القرآن للفراء : ٤/١

(٣) مجاز القرآن : ٦٥/١ (٤) معاني القرآن للأخفش : ١٥٦/١

(٥) معاني القرآن وإعراجه للزجاج : ٢٤٦/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٧٩/١ ، ٢٨٠ (٧) المقتضب : ٢٣ / ٣ ، ٢٣١

(٨) المقتضب : ١٢٧/٤ ، وانظر الكتاب : ٣٢٨/١ ، ٣٢٩

إذا أفادت النكرة ، وهو ما أشار إليه النحاس في أكثر من موضع من مثل : ﴿لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ (سورة ق ١٠) ، قال : رفعت طلعاً بالابتداء ، وإن كان نكرة لما فيه من الفائدة ^(١) ، كما يحسن ذلك إذا وُصِلَتِ النكرة (أى وصفت) في مثل قوله : ﴿بِرَأْفَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ (التوبة ١) رفع بالابتداء ، والخبر : ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة ١) وحسن الابتداء بالنكرة لأنها قد وُصِلَت ^(٢) ، وأوضح من ذلك في الصفة قوله تعالى : ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا﴾ (الأحزاب ٢٣) حيث قال : « رفع بالابتداء وصلح الابتداء بالنكرة لأن (صدقوا) في موضع النعت » ^(٣) .

وكذلك إذا كان في المبتدأ معنى المنصوب ^(٤) ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ﴾ (مريم ٤٧) ، قال النحاس : « صلح الابتداء بالنكرة ، لأن فيها معنى المنصوب ، وفيها في هذا الموضع معنى التفرق والترك » ^(٥) ، ومثل ذلك إذا كان في النكرة معنى الدعاء في مثل : ﴿وَسَلَامٌ عَلَيْهِ﴾ (مريم ١٥) قال النحاس : « رفع بالابتداء ، وحسن الابتداء بالنكرة لأن فيها معنى الدعاء » ^(٦) .

وقد قال سيبويه : « إنه لا يُبْدَأُ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة . ألا ترى أنك لو قلت : كان إنساناً حليماً أو كان رجلاً منطلقاً ، كنت تلبس . لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكنا فكهروا أن يبدوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس » ^(٧) ، فلم يجز أن يكون اسم كان نكرة ، لأمن اللبس ، لكنه أجاز ذلك في الشعر وفي ضعف الكلام ^(٨) . وقد قرأ الأعمش : ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ (الأنفال ٣٥) ،

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٢/٤ ، وانظر : ٩٣/٢

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠١/٢ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣١٠/٣

(٤) الكتاب : ٣٢٩/١ (٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٩/٣ (٦) نفسه : ١/٣

(٧) الكتاب : ٤٨/١ (٨) نفسه : ٤٨/١ ، ٤٩

فقال النحاس إن سبويه قد أجاز « مثل هذا على أنه شاذ بعيد لأنه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة » (١) .

بل إنهم يجعلون المعارف مراتب فيبدون بأعرفها ، ومن أمثلة ذلك قول ابن جني في المحتسب إن « أقوى القراءتين إعراباً ما عليه الجماعة من نصب (القول) وذلك أن في شرط اسم كان وخبرها أن يكون اسمها أعرف من خبرها ، وقوله تعالى : « أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا » (النور ٥١) أعرف من قول المؤمنين ، فلذلك اختارت الجماعة أن تكون (أن) وصلتها اسم كان . ومثله : « وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا » (الأعراف ٨٢) أي إلا قولهم على معنى » (٢) .

* * *

٢ - الفاعل :

الفاعلية هي الشق الثاني للإسناد ، كما يشبه نائب الفاعل في ذلك الفاعل - عند سبويه - الذي يقول : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولم يتعد فعله إلى مفعول آخر . والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بخبره ، وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل » (٣) . لفكرة الإسناد تتمثل في الفاعل ونائب الفاعل ، وهي التي تجعله مرفوعاً . لقد ربط سبويه « بين العلامة الإعرابية - في حالة الرفع - والمعنى عملاً في فكرة الإسناد بشقيها : الابتدائية والفاعلية فكل ما هو مبتدأ أو محمول على المبتدأ أو المسند إلى المبتدأ ، وكل ما هو فاعل أو محمول على الفاعلية أو نائب عن الفاعل فهو مرفوع » (٤) .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٦/٢ ، ١٨٧

(٢) المحتسب : ١١٥/٢

(٣) الكتاب : ٣٣/١

(٤) العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سبويه ص ١٣ - ١٤

ولم يصرح الفراء بفكرة الإسناد لكننا لمجد عنده فكرة انشغال الفعل بالفاعل وتفرغه له في مواضع كثيرة ، من مثل قوله في : « وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ » (الكهف ٢٨) « الفعل للعينين » (١) ، وفي : « تَذَقَّلْ كُلُّ مَرْضِعَةٍ » (الحج ٢) رفعت القراء (كل مرضعة) لأنهم جعلوا الفعل لها (٢) فرفع الاسم إنما يكون بجعل الفعل له ، فإن لم يكن كذلك تحول إلى علامة أخرى ، وهذا يرتبط - بطبيعة الحال - ببنية الفعل ، يقول الفراء في قول الله تعالى : « وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ » (الأنبياء ٤٥) : « ترفع (الصم) لأن الفعل لهم . وقد قرأ أبو عبد الرحمن السلمي (وَلَا تُسْمِعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ) نصب (الصم) بوقوع الفعل عليه » (٣) . فلفظة (الصم) مرفوعة إذا كان الفعل لهم أو بمعنى آخر إذا كانوا هم الفاعلين ، ومنصوبة إذا كان الفعل واقعاً عليهم أي : إذا كانوا مفعولين ويأتي ذلك باختلاف بناء الفعلين (تسمع) ، و (يسمع) .

وقد جعل الفراء معنى الجملة واحداً إذا عبّر فيها بالبناء للفاعل أو البناء للمفعول أو بعبارة أخرى سوى بين معنى الفاعل ونائب الفاعل حيث يقول في قوله تعالى : « يَوْمَ تَشَقُّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعاً » (سورة ق ٤٤) « وَتُشَقَّقُ ، والمعنى واحد مثل : مات الرجل وأميت » (٤) ، لكنه يعود مرة أخرى فيجعل ذلك من المقلوب مثل دخل الخاتم في يدي ، حيث يقول : « وقوله : « قَعَصِيَتْ عَلَيْكُمْ » (هود ٢٨) قرأها يحيى بن وثاب والأعمش وحمة ، وهي في قراءة أبي (فعصاها عليكم) وسمعت العرب تقول : قد عصى عليّ الخبر ، وعصى عليّ بمعنى واحد . وهذا كما حولت العرب الفعل إليه وليس له ، وهو في الأصل لغيره ، ألا ترى أن الرجل الذي يعصى عن الخبر أو يعصى عنه ، ولكنه في جوازه مثل قول العرب : دخل الخاتم في يدي والخف في رجلي وأنت تعلم أن الرجل

(١) معاني القرآن للفراء . ١٤ / ٧ (٢) نطش : ٢١٤ / ٢

(٣) نطش : ٢٠٥ / ٧ . وانظر في مثل ذلك : ٧ ، ١ ، ٧٦٥ / ١ ، ٣٣٧ ، ٤٣٧

(٤) معاني القرآن للفراء ، ٨١ / ٣

التي تدخل في الخلف والإصبع في الخاتم ... فاستجازوا ذلك لهذا (١) والفراء في هذا النص يُسوَّى بين الفاعل ونائب الفاعل ، ويشير إلى أن الفاعل إنما هو الذي يقوم بالفعل أو يُحدثه فإذا جاء غير ذلك كان مجازاً يرتبط بوضوح المعنى وأمن اللبس عند المخاطب ، فالمخاطب يعرف أن الخبر لا يعنى ولهذا جاز أن يقولوا ذلك وجعلوه مثل دخل الخاتم في يدي .

لكن حديث الفراء عن الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي نجده عند قول الله تعالى : ﴿ قَرَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْتَقِضَ ﴾ (الكهف ٧٧) ، حيث يقول : « يُقَالُ : كيف يريد الجدار أن ينتقض ؟ ، وذلك من كلام العرب أن يقولوا : الجدار يريد أن يسقط . ومثله قول الله : ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ ﴾ (لأعراف ١٥٤) والغضب لا يسكت ، إنما يسكت صاحبه ، وإنما معناه سكن ، وقرنه : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾ (محمد ٢١) ، وإنما بعزم الأمر أهله » (٢) والفراء في النص يوحد بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي ، أو لنقل إنه يوحد بين الفاعل الحقيقي والفاعل في المصطلح ، ولهذا يجعل الغضب لا يسكت وإنما يسكن ، لأن الفاعل عنده هو الذي يقوم بالفعل ولا يصح للغضب أن يقوم بالسكوت (٣) .

وكذلك يقول أبو عبيدة : « ليس للحائط إرادة ولا للموات ، ولكنه إذا كان في هذه الحال من ربه فهو إرادته » ثم يقول : « ومجاز (أن ينتقض) مجاز (يقع) ، يقال : انقضت الدار إذا انهدمت وسقطت » (٤) فأبو عبيدة يحول معنى الفعل (يَنْتَقِضُ) كما حول الفراء معنى (سَكَتَ) .

وقال الزجاج : « ومعنى جداراً يريد ، - والإرادة إنما تكون في الحيوان المبين - والجدار لا يريد إرادة حقيقية ، إلا أن هيئته في التهيؤ للسقوط قد

١ - معاني القرآن ١٢/٢ ، ٢ - نصه ١٥٥/٢ - ١٥٦
٣ - وانظر : معاني القرآن ٣٥٧/١ ، حيث يقول في قوله تعالى (وَكَذَلِكَ رَدَّيْنِ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَلْبًا)
الألعم ١٢٧ . « والشركاء رفع لأثم الذين ريدوا »
٤ - مجاز القرآن ٤١٠/١ ، ٤١١

ظهرت كما تظهر أفعال المرادين القاصدين ، فوصفَ بالإرادة إذ الصورتان واحدة (١) .

ويتضح من أقوالهم أن العلاقة المعنوية بين تلك الأفعال وفاعليها ليست علاقة تألف ، فالفعل هنا ليس مما يقع من الفاعل - في الظاهر على الأقل - مما أحدث هذا التناقض الذي لا يجبره إلا أن يُحوَّلوا معنى الفعل إلى معنى يتناسب مع الفاعل ، أو أن يقولوا بالمجاز وهو ما جاء عند ابن قتيبة .

الذي عرف أن المشكلة في نسبة الفعل إلى غير الحيوان ، واستدل على الظاهرة بمجيئها في كثير من آيات القرآن والشعر وكلام العرب ، وقال إنه لا سبيل إلى غير هذا التركيب ، فنحن نقول : ثَبَّتَ البَقْلُ ، وطالت الشجرة وأينعت الثمرة ، وأقامَ الجبلُ ورخصَ السعُرُ . ثم يطرح تراكيب بديلة ، وهي : جدارُ بهم أو يكادُ أو يقاربُ أن ينقضَ ويقول إن الفاعل في هذه التراكيب كلها إنما هو الجدار (٢) فلا مقررُ إذن من التعبير بهذا التركيب .

ولكن هل الفاعل فقط هو من أحدث الفعل ؟ وهل خصوصية الفاعل في أن يُحدثَ الفعل أو يقوم به ؟ ، وعلى ذلك أيضاً ، فهل نائب الفاعل فاعل أم مفعول به ؟ .

لقد وقف السيرافي عند قول سيبويه السابق شارحاً فقال : « وقوله - أي سيبويه والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ، ولا تعدَّى فعله إلى مفعول آخر ، يريد به : ضَرَبَ زَيْدٌ فزَيْدٌ هو مفعول في الحقيقة ، وضَرِبَ هو فعل له ، وليس يريد أنه على الحقيقة فعل له أوقعه ، وإنما يريد أنه فعل بُنِيَ له وُرفِعَ به ، وإن كان قد وصل إليه من غيره ، كما يُبنى الفعل للفاعل ، وربما لم يكن هو الموقع له كقولنا : ماتَ زَيْدٌ وطلعتِ الشمسُ ، فزَيْدٌ لم يفعل موته ، ولا الشمس

(١) معاني القرآن وإعرابه للرجاج : ٣/٦٠٣

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ١٣٢ ، ١٣٣

طلوعها ، وإنما الله تعالى أماته وأطلعها ، وقد يُنسبُ الفعل إليهما « (١)
فالفاعل ونائب الفاعل في الجمل الثلاث (ضَرَبَ زَيْدٌ ، وماتَ زَيْدٌ ، وطلعتِ
الشمسُ) لم يفعل الفعل ، لكنه يُنسبُ إليه وقد بُنيَ له الفعل ورفعه .

ويجعل الفارسي خصوصية الفاعل في إسناد الفعل إليه مقدماً ، لا أنه
أحدث الفعل ويفرق بين الإسناد والإحداث ، حيث يقول : « اعلم أن الفاعل رفع ،
وصفته أن يُسندَ الفعل إليه مقدماً عليه ... وبهذا المعنى الذي ذكرت ارتفع
الفاعل لا بأنه أحدث شيئاً على الحقيقة » (٢) .

ويبنى عبد القاهر على ذلك أنه « لا فصل بين ضَرَبَ زَيْدٌ وضَرَبَ زَيْدٌ في
جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً . وإذا جاز أن يُسمَّى نحو ماتَ زَيْدٌ فاعلاً
مع أنه عارٍ من الفعل ومفعول في المعنى من حيث أن الله أماته ، جاز أيضاً أن
يسمى زَيْدٌ في قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ فاعلاً ، وإن كان قد وقع عليه الفعل في
المعنى » (٣) . وعبد القاهر هنا يُحكِّم الإسناد والعلامة في تحديد الفاعلية ،
وهو ما جاء أيضاً عند ابن جني - تلميذ الفارسي - حيث قال : « إنَّ الفاعل
عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى ، وإن الفاعل عندهم إنما هو
كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم » (٤) .
وعلى ذلك نقول : « ضَرَبَ زَيْدٌ فنرفعه وإن كان مفعولاً به ونقول : إن زَيْدًا
قام فتنصبه وإن كان فاعلاً ، ونقول : عجبت من قيام زَيْدٍ فَنَجْرُهُ وإن كان
فاعلاً » (٥) فالفاعلية وما يشبهها إذن إنما هي بالإسناد والعلامة ، أما المعنى
فلا يُفرَّق هنا بين الفاعل والمفعول ، ونائب الفاعل وإن كان مفعولاً في المعنى إلا
أنه مرفوع لأنه أُسندَ إلى الفاعل .

(١) شرح السيراني . ٢٩٢/١

(٢) نفسه : ٣٤٦/١

(٣) المختصر في شرح الإيضاح . ٣٢٥/١

(٤) نفسه : ١٨٤/١

(٥) الخصائص . ١٨٥/١

ويشترط ابن الحاجب - بعد ذلك - قيام الفاعل بالفعل حيث عرف الفاعل بأنه : « ما أُسندَ إليه الفعل أو شبهه ، وقُدِّمَ عليه على جهة قيامه به » (١) ، وشرح الرضى ذلك بقوله : « ويقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يُسم فاعله ، وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد » (٢) .

لقد اشترط بعض النحاة - فيما سبق - أن يقوم الفاعل بالفعل وهم بذلك لم يفرقوا بين الفاعل الحقيقي والفاعل الاصطلاحي ، بينما فرق آخرون بين الفاعل الحقيقي والفاعل الاصطلاحي وحكّموا الإسناد والعلامة الإعرابية في ماهية الفاعلية ، وعلى قولهم فإن نائب الفاعل يتساوى مع الفاعل ، - وإن كان مفعولاً به في المعنى - بينما تنعكس المسألة عند ابن الحاجب فيجعل نائب الفاعل مفعولاً به مع اختلاف العلامة الإعرابية .

* * *

(١) الكافية ص ٦٨

(٢) شرح الكافية للرضى : ٧٠ / ١ . وانظر شرح المنهل لابن يعيش : ٧٤ / ١

ثانياً : معانى المنصوبات

يرى إبراهيم مصطفى : « أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست يعلم إعراب ، وإنما هي الحركة المستحبة عند العرب ، التي يحبون أن يُشكّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام . فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية » (١) .

لكننا نرى النحاة يربطون بين النصب ومعنى المفعولية ، ذلك ما نراه عند سيبويه في مثل : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ، حيث يقول : « انتصب (زيد) لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل » (٢) .

كما نراه عند المبرد الذي يقول : « اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مُشَبَّهٌ بالمفعول في لفظ أو معنى » (٣) ، وقد قسم ابن السراج المنصوبات إلى مفعول ومُشَبَّهٌ بالمفعول (٤) ، وقد تبعه في ذلك الفارسي وابن جني وعبد القاهر (٥) ، ورأى الزمخشري وابن يعيش أن النصب عَلَمٌ المفعولية (٦) ، بينما يجعل الرضي الاسترأباضي وابن يعيش النصب للفضلات (٧) .

وفيما يلي سنعرض لتلك المنصوبات وهي وإن اشتركت في علامة إعرابية واحدة هي علامة النصب إلا أنها تتمايز فيما بينها لفظياً ومعنوياً ، كما تختلف علاقة كل منصوب منها بالمعنى عن الآخر ، وبطبيعة البحث فلن نجد كل المنصوبات قد تعرض لها معربو القرآن ، وسنبداً بعرض ما جاء من المفاعيل وعلاقته بالمعنى أولاً ، ثم نُتَبَّعُها بسائر المنصوبات .

(١) إحياء النحو ص ٧٨

(٢) الكتاب : ٣٤/١ ، وانظر : العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه ص ١٦ وما بعدها .

(٣) المنتصب . ٢٩٩/٤ (٤) الأصول . ١٥٩/١

(٥) الإيضاح العضدي : ١٦٧/١ ، ١٩٩ ، اللع ص ١٣١ ، ١٤٤ ، المقتصد : ٥٧٩/١ ، ٦٧١

(٦) شرح ابن يعيش : ٧١/١ (٧) شرح الكافية : ١/٧ ، شرح ابن يعيش : ٧٣/١

١ - المفعول به :

يدل مصطلح المفعول به على ما وقع عليه فعل الفاعل عند سيبويه (١) ، وكذلك هو عند الفراء (٢) ، والنحاس (٣) .

وقد أشار معربو القرآن إلى معنى الفاعل ومعنى المفعول به في مثل قول الله تعالى : ﴿ لَا يَتَّالِ عَهْدُ الظَّالِمِينَ ﴾ (البقرة ١٢٤) وهي في قراءة عبد الله (لا ينال عهدي الظالمون) (٤) فقال الفراء : « فسر هذا لأن (كذا) ما نالك فقد نلته ، كما تقول : نلت خبرك ، ونالني خبرك » (٥) ، والقراء بذلك يعلق أمر الفاعلية والمفعولية بمعنى الفعل . ويوضح الأخفش الفرق المعنوية بين الفاعل والمفعول حيث يقول : « لا ينال عهدي الظالمين . لأن العهد هو الذي لا ينالهم ، وقال بعضهم : لا ينال عهدي الظالمون (٥) ، والكتاب بالياء ، وإنما قالوا (الظالمون) لأنهم جعلوهم الذين لا ينالون » (٦) ، وقد جمع الزجاج بين قولي الفراء والأخفش حيث جعل المعنى في الرفع والنصب واحداً لأن النيل مشتمل على العهد وعلى الظالمين ، إلا أنه يجعل قراءة النصب أقوى لموافقة رسم المصحف ، « ولأن المعنى أن إبراهيم عليه السلام كأنه قال : واجعل الإمامة تنال ذريتي واجعل هذا العهد ينال ذريتي » (٧) .

وكذلك نقل النحاس عن المبرد أن المعنى بوجوب نصب الظالمين ، ثم حكم السياق اللغوي في اختيار هذا المعنى حيث قال : « قال الله جل وعز لإبراهيم صلى الله عليه وسلم : (إني جاعلك للناس إماماً) فعهد إليه بهذا فسأل إبراهيم فقال : (ومن ذريتي) فقال جل وعز (لا ينال عهدي الظالمين) لا أجعل إماماً ظالماً » (٨) .

(١) الكتاب : ١١٧/١

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢١/١ ، ١١٣ ، ١٠/٣ وغيرها .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٨/١ ، ٢٢٧ ، (٤) معاني القرآن للفراء : ٧٦/١

(٥) انظر : البحر المحيط : ٣٧٧/١ ، وهي قراءة ابن مسعود وغيره ، انظر : معجم القراءات .

١١ / ١

(٦) معاني القرآن للأخفش : ١٤٦/١ (٧) معاني القرآن وإعرابه : ٥/١ ج ٢

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٨/١ - ٢٥٩

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ (البقرة ٣٧) (١) .
ويأتى الخلط بين الفاعل والمفعول فى مثل هذه التراكيب من معنى المفاعلة فى
تلك الأفعال ، وهو ما أوضحه ابن جنى (٢) ، كما تقوم العلامة بسبب التمييز
بين الفاعل والمفعول ، أما المعنى فهو يفسر تلك التراكيب ، ويتحكم فى اختيار
قراءة دون أخرى ، دون أن يكون له دور فى التمييز بين الفاعل والمفعول .

لكن المعنى يكون هو المميز للمفعول به عند غياب العلامة الإعرابية ويكون
ذلك فى تحديد محل إعرابى للأسماء المبنية والمصدر المؤول ، والجملة التى تقع
مفعولاً به ، وكذلك الجار والمجرور الذى يأتى فى موقع المفعول .

وقد جاء من هذه الحالات عند الفراء والنحاس حالتا الجار والمجرور والمصدر
المؤول .

أما الجار والمجرور فقد وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ
دُرِّيَّتِي ﴾ (إبراهيم ٣٧) يبحث عن المفعول به فقال : « لم يأت منهم بشئ ، يقع
عليه الفعل . وهو جائز أن تقول : قد أصبنا من بنى فلان ، وقتلنا من بنى فلان ،
وإن لم تقل : رجالاً ، لأن (مِنْ) تُؤَدِّى عن بعض القوم : كقولك : قد أصبنا
من الطعام وشربنا من الماء . ومثله : ﴿ أَنْ أَكْبِشُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا
رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ (الأعراف ٥٠) » (٣) ، فالفراء فى النصب يقول بأن المفعول
محذوف لأن (مِنْ) البعضية وما بعدها يدلان على ذلك المحذوف .

وقد عدَّ الفراء حرف الجر زائداً فى مثل : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ ﴾ (الحج ٢٥)
ويطرحه يكون المعنى : ومن يرد فيه إلحاداً وموقع (بِالْحَادِ) هو المفعولية ، وعلى

(١) انظر أقوالهم فى تلك الآية فى المواضع التالية :

معانى القرآن للفراء : ٢٨/١ ، معانى القرآن للأخفش : ٦٧/١ ، معانى القرآن وإعرابه

٨٥/١ ق ، إعراب القرآن للنحاس : ٢١٥/١

(٢) معانى القرآن للفراء : ٧٨/٢

(٣) المحتسب : ١٦٧/١

ذلك فى قوله تعالى : ﴿ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالمَوَدَّةِ ﴾ (الممتحنة ١) يكون دخول الباء فى المودة وسقوطها سواء ^(١) .

واستدل فى بعض الحالات بالقراءات ، فى مثل : ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ ﴾ (النساء ١٥) فقد قرأها ابن مسعود (واللأتى يأتين بالفاحشة) ^(٢) .

ويجعل النحاس الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد . ونظرت إلى زيد ، ونظرت زيدا - عنده - بمعنى واحد ^(٣) ، كما يعربه مفعولاً فى مثل : ﴿ وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الشُّعَرَاتِ ﴾ (البقرة ١٢٦) ^(٤) .

ويأتى المصدر المؤول فى موقع النصب مفعولاً به ، فمن ذلك تقدير الفراء لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ ﴾ (التوبة ٧٤) حيث قدرها : وما نقموا إلا الغنى له (أَنْ) فى موضع نصب ^(٥) ، وقد يسد المصدر المؤول من (أَنْ) والفعل مسد المفعولين ، وهو ما جاء عند النحاس فى قول الله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (المجادلة ٢١) حيث قال : « أن وصلتها بمعنى المفعولين » ^(٦) .

وكذلك يكون الاسم المبنى فى موقع المفعول به ، ومن ذلك ما جاء عند الفراء فى قول الله تعالى : ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (آل عمران ١٤) ، حيث يقول : « يعلم المؤمن من غيره ، والصاهر من غيره . وهذا فى مذهب (أى ، ومن) ، كما قال : ﴿ لَنَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾ (الكهف ١٧) . فإذا جعلت مكان (أى) أو (مَنْ) (الذى) أو ألفاً ولما نصبت بما يقع عليه » ^(٧) . فالاسم الموصول (الذين) فى موقع نصب بما يقع عليه ، أى أنه فى موقع المفعول به .

(١) نفسه . ١٤٧/٣ ، وانظر أيضاً : ١٢٥/١

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢٥٨/١ ، وانظر : ٦٩/٣

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٣/٥ (٤) نفسه . ٢١ / ١ ، ٣٢٨

(٥) معانى القرآن للفراء : ٤٤٦/١ ، وانظر : ٢٥٧/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٤٥/٤ (٧) معانى القرآن للفراء : ٢٣٤/١

ومما سبق نستطيع أن نستنتج أن موقع المفعولية لا يتعلق بالعلامة الإعرابية وحدها ، فقد تختلف العلامة أو تختلف ، ومع ذلك يراعى المحل الإعرابي للمفعولية الذى يرتبط بالمعنى .

وقد جعل الفراء نصب المنادى بالدعاء ^(١) وجعل النحاس المنادى مفعولاً به منصوباً بمعنى الدعاء حيث قال : « إنه منصوب على أنه مفعول به لأن معناه ناديت ودعوت » ^(٢) وهو قول النحاة .

أما نداء غير الأدميين فله معنى آخر أشار إليه الزجاج حيث يقول : « النداء لغير الأدميين نحو : ﴿ يَا حَسْرَتًا عَلَى الْعِبَادِ ق ﴾ (يس . ٣) ، ﴿ يَا وَيْلَتَا أَلَدُّ وَآتَا عَجُوْزٌ ﴾ (هود ٧٢) ، وقال يا ويلتا أعجزت . فإنما وقع فى كلام العرب على تنبيه المخاطبين ، وأن الوقت الذى تُدعى له هذه الأشياء هو وقتها ، فالمعنى : يا ويلتا تعالى ، فإنه من إبانك ، فإنه قد لزمى الويل ، وكذلك : يا عجباً ، المعنى : يا أيها العجب هذا وقتك فعلى هذا كلام العرب » ^(٣) ، وكذلك علل ابن جنى بناء المنادى المفرد المعرفة بالشبه المعنوى للحرف ^(٤) .

٢ - المفعول المطلق والمعنى :

إذا كان سببويه والمبرد قد تنبها إلى العلاقة المعنوية بين الفعل والمنصوبات التى يعمل فيها ^(٥) ، فإن هذه العلاقة بين المفعول المطلق وعامله هى التى تحدد كونه مفعولاً مطلقاً فالفعل - التام - عند النحاة يتضمن الحدث والزمن ، وهذا الحدث هو المصدر ، والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لفعله ، أو بياناً

(١) معانى القرآن للفراء : ٣٩٣/١ . وانظر : ٣٢٦/١

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٢/٣

(٣) معانى القرآن وإعراجه للزجاج : ١٨٣/٢ ، ١٨٤ ق

(٤) الخصائص . ١٦٩/١

(٥) الكتاب : ٣٤/١ وما بعدها . انظر . المختضب : ١٨٧/٣

لنوعه أو عدده ^(١) والتوكيد لا يكون إلا بالتكرار ، فماذا يتكرر في جملة المفعول المطلق ؟ إنه الفعل ، إما بلفظه ومعناه ، أو بمعناه وحده ، حين يكون لفظ المصدر (المطلق) مخالفاً للفظ العامل .

وقد تنبه الفراء إلى النصب على المصدرية في أكثر من موضع ^(٢) ، كما تنبه إلى العلاقة اللفظية بينه وبين فعله فيما رواه عن الكسائي حيث قال : « كان الكسائي يخفف ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءً وَلَا كَذَابًا ﴾ (النبأ ٣٥) لأنها ليست بمقيدة بفعل بصيرها مصدراً ، ويشدد : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ (النبأ ٢٨) لأن كذبوا يقيد الكتاب بالمصدر ، والذي قال حسن ^(٣) أي أن (كذاباً) في الآية الأولى قد تقرأ بالتخفيف (كذاباً) أو بالتضعيف (كذاباً) لأنها لم تسبق بفعل من لفظها تنقيد به ، أما في الآية الثانية فهي مرتبطة بالفعل قبلها .

والمفعول المطلق يكون من لفظ الفعل ومعناه من مثل ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (النساء ١٦٤) أو من معناه دون لفظه ، فيختلف اختلافاً يسيراً عن لفظ الفعل ، كأن يأتي المصدر غير مطابق (في بنائه) لمصدر الفعل العامل من مثل ﴿ وَاللَّهُ أَتَىٰ تَكْوِمًا مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (نوح ١٧) فمصدر (أنبت) هو (إنباتاً) فيكون المصدر بذلك من معنى الفعل وإن اختلف اللفظ ، لذا قال الأخفش في الآية « جعل النبات المصدر والمصدر (الإنبات) لأن هذا يدل على المعنى ^(٤) ، وقال الزجاج « (نباتاً) على غير لفظ (أنبت) على معنى نبت نباتاً حسناً ^(٥) وكذلك قال النحاس « ومصدر (أنبت) (إنبات) إلا أن التقدير : فنبتهم نباتاً ^(٦) .

وقد يختلف العامل ، في لفظه كلية عن المصدر إلا أنه يكون مرادفاً له .

(١) ابن عليل : ١٦٩/٢

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢٥٧/١ ، ٣٦٧ ، وقد جاء عنه بمصطلح (المصدر) أو الفعل .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٢٩/٣ (٤) معاني القرآن للأخفش : ٥١

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٥/١ ق (٦) إعراب القرآن للنحاس : ٤/٥

وجاء ذلك عند الزجاج في قول الله سبحانه : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقِضَتْ عُزْلَهُمَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا ﴾ (النحل ٩٢) ، حيث قال إن « (أنكاثاً) منصوب لأنه في معنى المصدر لأن معنى (نكثت نقضت)» (١) ، وقد كثر ذلك عند النحاس ومن أمثله - عنده - قوله تعالى : ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا ﴾ (يوسف ٤٧) حيث جعل (دأباً) مصدراً لأن معنى تزرعون تدأبون (٢) .

وقد جاء النوعان عند سيبويه حيث أشار إلى أن (أدبت) معناه قد نبت ، وإلى قراءة ابن مسعود ﴿ وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ مُنْزِلًا ﴾ (الفرقان ٢٥) فمعنى (أنزل) ونزل واحد ، ثم قال إن مثل هذه الأشياء : يدعه تركاً ، لأن معنى يدع ويترك واحد (٣) ويفهم من قوله في موضع آخر أن العامل فعل مقلّر من معنى المصدر (٤) وقد فهم ابن جني (٥) عنه ذلك حيث قال في قراءة ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا ﴾ (النمل ١٩) إن (ضحكاً) منصوب على المصدر بفعل محذوف يدل عليه (تبسم) كأنه قال : ضحكك ضحكاً وقال إنه مذهب سيبويه وتابعه في ذلك مستدلاً لرأيه ، كما عرض أيضاً قول المازني بأن الناصب نفس الفعل المذكور .

وقد اتسع معنى (الترادف) عندهم فلم يقتصر على المعنى اللغوي ، فقد

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢١٧/٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٣٢/٢ ، ومثله أيضاً : ٤٥١/٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٨٨/٤ ، ٩٨/٣ ، ١٤٩/٣ .

(٣) الكتاب : ٨١/٤ ، ٨٢ .

(٤) يقول في قول الراعي ،

دَأَّبْتُ إِلَى أَنْ يَهْتُ الْظُلُّ يَهْتُمَا تَلَاوَحَ حَتَّى تَلَا فِي الْأَلِ يَنْصَحُ

وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ فُلْتُ لِصُحْبِي وَلَمْ يَنْزِلُوا أَبْرَدْتُمْ فَتَرَدُّوا

« صار (دأبت) بمنزلة أوجبت عنده ، فجعل وصف المطايا تركيداً لأوجبت الذي هو في

ضميره « أي مقلّر ، انظر : الكتاب : ٣٨٣/١

(٥) المحاسب : ١٣٩/٢

تؤدى (أخذ) عن (نكل به) ، و (جعل) عن (دك) ، و (اشتعل) عن (شاب) كما جاء عند الأخفش حيث يقول ﴿ فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ﴾ (النازعات ٢٥) ، « لأنه حين قال: أخذه كأنه قال: نكل به ، فأخرج المصدر على ذلك » (١) .

ومثل ذلك عند الزجاج ما جاء فى قول الله سبحانه ﴿ يُوجِبِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غَرُورًا ﴾ (الأنعام ١١٧) « وغروراً منصوب على المصدر ، وهذا محمول على المعنى ، لأن معنى إيهاء الزخرف من القول معنى الغرور ، وكأنه قال يغرون غروراً » (٢) .

ومثل ذلك ما جاء عند النحاس فى ﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (مريم ٤) حيث قال : « فى نصبه قولان : أحدهما أنه مصدر ، لأن معنى اشتغل شاب » (٣) .

وقد يلتبس معنى الفعل الناصب للمصدر المؤكد فيما سبقه من التركيب ، وقد جاء ذلك عند سيبويه (٤) كما جاء عند الأخفش حيث قال فى قول الله سبحانه ﴿ وَزَيْنَا السَّمَاءِ بِمُصَابِيحٍ وَحِفْظًا ﴾ (فصلت ١٢) ، « كأنه قال : وحفظناها حفظاً ، لأنه حين قال : ﴿ زيناها بمصابيح ﴾ قد أخطر أنه نظر فى أمرها وتعاهدنا فلما يدل على الحفظ ، كأنه قال : وحفظناها حفظاً » (٥) ، كما قال الزجاج فى قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (النساء ٢٤) إنه « منصوب على التوكيد محمول على المعنى ، لأن معنى قوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (النساء ٢٣) : كتب الله عليكم هنا كتاباً » (٦) .

وهو ما جاء عند النحاس أيضاً فى أكثر من موضع ، من ذلك قوله : ﴿ سُنَّةٌ

(١) معانى القرآن للأخفش : ٥٢٧/٢ ، وانظر : ٣٠٩/٢ ، ٤٠١ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣١٢/٢ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٥/٣ ، وانظر : ١١٢/٣ .

(٤) الكتاب : ٣٨١/١ ، ٣٨٢ (٥) معانى القرآن للأخفش : ٤٦٥/٢ .

(٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٦/٢ ج .

اللَّهُ ﴿ (الأحزاب ٣٨ ، ٦٢) مصدر لأن قبله ما هو بمعنى مَنْ ذلك ﴾ (١) .
وفى هذه الأمثلة العامل هو معنى الفعل المفهوم مما سبق المصدر .

ويشير ابن جني ما أثاره من خلافهم في العامل هل هو معنى الفعل المفهوم من التركيب السابق أم هو الفعل المذكور في التركيب ، فيقول حول قراءة ﴿ وَنَحَرَّ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ (مِنَّة) ﴿ (الجاثية ١٣) ﴾ (٢) أما (منة) فمنصوب على المصدر بما دل عليه قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّر لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ لأن ذلك منه (عز اسمه) مِنَّةٌ مِّنْهَا عَلَيْهِمْ ، فكأنه قال : مَنْ عَلَيْهِمْ مِنَّةٌ . ومن نصب وميض البرق من قولهم ، تبسمت وميض البرق بنفس تبسمت ، لكونه في معنى أو مضت - نصب أيضاً « مِنَّةٌ » بنفس « سخر لكم » على ما مضى (٣) .

وقد أشار النحاس إلى معنى التوكيد في المفعول المطلق في مواضع كثيرة ، من ذلك قوله : ﴿ فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَاباً ﴾ (الفرقان ٧١) مصدر فيه معنى التوكيد (٤) .

وإذا كان التوكيد على اختلاف أنواعه يرفع احتمال المجاز ويقرر المعنى في الذهن ، ويصيره واقعاً لا مجال للشك فيه (٥) فإننا نجد ابن قتيبة يقول إن أفعال المجاز لا تخرج منها المصادر ، ولا يصح أن تقول : أراد الحائط أن يستقل إرادة شديدة ، ومن هنا كان قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾ (النساء ١٦٤) نفيًا للمجاز ، وكان الكلام هنا على الحقيقة (٦) .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣١٥/٣ وانظر أيضاً : ٤١/٢ ، ٤٢ ، ٢٢٤/٣ ، ١٣٧/٤ ، ١٣٨ (وقد فصل في ذلك) .

(٢) وهي قراءة ابن عباس وابن محيصن وغيرهما ، انظر : معجم القراءات : ١٥٠/٦ .

(٣) المحتسب : ٢٦٢/٢

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٩/٣ ، وانظر : ٤٤٥/٢ ، ١٣٨ ، ٣١٥/٣ ، ٣٨/٥ .

١٨٦ ، ١١٢ ، ١٥٣ ، ١٠٦

(٥) من البلاغة : ٢٢٥ (٦) تلويل مشكل القرآن : ١١١

فمعنى التوكيد في المفعول المطلق ينفي عن الفعل احتمال المجاز ، وهذا ما جعل النحاس يقول في قول الله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (النساء ١٦٤) مصدر مؤكد ، وأجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازاً ، وأنه لا يجوز في قول الشاعر : امتلأ الخوض وقال قطنى أن يقول : قال قولاً ، فكذا لما قال : تكليماً وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة من الكلام الذي يُعقل (١) .

٣ - المفعول فيه والمعنى :

المفعول فيه هو الطرف ، والطرف هو الوعاء يقول ابن يعيش « اعلم أن الطرف ما كان وعاء لشيء » وتسمى الأواني ظروفًا لأنها أوعية لما يجعل فيها وقيل للأزمة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها (٢) .

ونجد الألف من قبله يقول إن « الطرف هو ما يكون فيه الشيء » (٣) ، وإذا كان حرف الجر (في) للوعاء فإن النحاة يجعلون شرط الطرف أن يتضمن معنى (في) دون ظهورها في الكلام ، فإن لم يتضمن معنى (في) كان اسماً وليس ظرفاً وإن ظهرت كان اسماً مجروراً بها أيضاً ، وقد جاء ذلك عند سيبويه (٤) .

وقال ابن السراج إن اعتبار الطرف « بحرف الطرف ، أعني (في) فيحسن معه فتقول : قمت اليوم وقمت في اليوم ، فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكرها ، ولذلك سميت - إذا نصبت - ظرفاً ، لأنها قامت مقام (في) ألا ترى أنك إذا قلت : قمت اليوم ثم قيل لك : أكن عن اليوم قلت قمت فيه (٥) وجعل الزجاج « (في) مع الطرف مخلوطة » (٦) ، وقد أشار إلى ذلك ابن

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٧/١ (٢) شرح ابن يعيش على المفصل : ٤١/٢

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٤٩/١ (٤) الكتاب : ٢١٦/١

(٥) الأصول : ١٩٠/١ (٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٩٨/١

خالويه حيث قال : « (أسفل) ظرف معناه في أسفل » ^(١) وقد جاء ذلك في وضوح عند ابن جني الذي عرف الظرف بأنه « كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى (في) وليست في لفظه - كقولك : قمت اليوم ، وجلست مكانك ، لأن معناه : قمت في اليوم ، وجلست في مكانك ، فإن ظهرت (في) في اللفظ كان ما بعدها اسماً صريحاً ، وصار التضمّن لفي ، تقول : سرت في يوم الجمعة وجلست في الكوفة » ^(٢) .

ومعنى (في) في الاسم إنما يُعطى له التحديد ، فلا بد للظرف أن يكون زماناً محدداً أو مكاناً محدداً وهو ما يستنتجه إبراهيم بركات من قول سيبويه : « وتقول : متى سَيرَ عليه ؟ فيقول : أمسٍ أو أولاً من أمسٍ فيكون ظرفاً ، على أنه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم ، أو حين دون سائر أحيان اليوم » ^(٣) . وتبدو فكرة الظرفية عند سيبويه أيضاً في كل اسم يمكن أن يُلَمَس فيه معنى الزمان أو معنى المكان ^(٤) من مثل المصدر المنصوب في قولنا : ذهبت إليه مقدّم الحاج ، وخفوق النجم .. الخ ^(٥) .

وينقسم الظرف إلى متصرف وغير متصرف ^(٦) ويجوز في الظرف المتصرف أن يُستعمل ظرفاً وغير ظرف ، وقد حاول سيبويه تحديد الظروف التي يجوز مجيئها على الاسمية وتحريكها عن الظرفية بضرب الأمثلة الكثيرة لها ^(٧) ، كما حدّد ما لا يُستعمل إلا ظرفاً ^(٨) وقد اختلف في بعض الظروف هل هي متصرفة

(١) إعراب ثلاثين سورة . ١٣ (٢) اللبح في العربية ١٢٨

(٣) الكتاب : ٢١٦/١ ، وانظر : العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى ٢٢

(٤) العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى ٢٣ (٥) الكتاب : ٢٢٢/١

(٦) انظر : الكتاب : ٤١٩/١ ، المختضب : ٣٤٤/٤ ، شرح ابن عيمش : ٤١/٢ ، ٤٦ ،

٤٧ ، ٧٣/٧ ، التوطئة ١٩٨ ، شرح الكافية : ١٨٧/١ ، شرح ابن عقيل : ١٩٨/٢

(٧) الكتاب : ٢١٧/١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٩

(٨) نفسه : ٢٢٥/١

أم غير متصرفة ومن ذلك (حيث) (١) وإذ (٢) ، وقد أشار الزجاج إلى معنى الطرف في (حيث) حيث قال إن « أصلها أن تكون موقوفة ، لأنها ليست لمكان بعينه » (٣) . كما أشار إلى معناه في (إذ) حيث قال في قول الله تعالى « وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ ، إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ » (الأنبياء : ٥١ ، ٥٢) « (إذ) في موضع نصب ، المعنى : آتيناه رشده في ذلك الوقت » (٤) .

وقد أجاز معربو القرآن في بعض الآيات مجيء الاسم ظرفاً وغير ظرف ، واختلف المعنى في الحالتين ، فقد أجاز الفراء أن يكون مرفوعاً في « وَالرُّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ » (الأنفال : ٤٢) حيث قال : « قوله (أسفل منكم) نصبت ، يريد : مكاناً أسفل منكم ، ولو وصفهم بالتسفل وأراد : والركب أشد تسفلاً لجاز ورفع » (٥) ، لكنه لا يجوز عنده في « الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ » (البقرة : ١٩٧) إلا الرفع ، والمعنى وقت الحج هذه الأشهر ، ولا يجوز النصب لأن تلك الأشهر ليست محددة فهي نكرة غير محصورة (٦) في حين أجاز النحاس النصب على الطرف (٧) وقدر الزجاج مضافاً محذوفاً في « غَدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ » (سبأ : ١٢) أي : غَدُوُّهَا مسيرة شهر وكذلك رَوَّاحُهَا (٨) والنصب على الطرفية هو الوجه - عند الفراء - إذا كان الوقت معرفة محددة - متمكن - ، أما إذا كان مبهماً مُتَكْرراً - غير متصرف - فيكون الرفع هو الوجه على التوسع (٩) .

وقد عرض النحاس ذلك على أنه قول الكوفيين ، ثم عرض رأي البصريين ، وهو

(١) شرح ابن يعيش : ١٠٦/٦ ، ١٠٧ ، مع الهوامع : ٢٠٩/٣ ، حاشية الصبان : ١٢٦/٢

(٢) مع الهوامع : ١٧٢/٣ ، ١٧٣ (٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٣/٢ ق .

(٤) نفسه : ٣٩٥/٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٧٣/٣

(٥) معاني القرآن للفراء : ٤١١/١ (٦) نفسه : ١١٩/١ ، ٣/٢

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/١ (٨) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٥/٤

(٩) معاني القرآن للفراء : ٣/٢

عكس رأى القراء حيث قالوا : إن الرفع هو الوجه إذا كان الطرف متمكناً ^(١) . ويجوز أن يضاف المصدر إلى الطرف ويكون فاعله فى المعنى على التوسع ومن أمثلة ذلك عندهم « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » (سبا ٣٣) وقد جعل سيبويه « المعنى : بل مكرهم فى الليل والنهار » ^(٢) فقدر المعنى على الظرفية ، وأجاز القراء هذا الوجه ، كما أجاز أن يكون الليل والنهار فاعلين فى معناهما على التوسع لأن المعنى معروف ، حيث قال : « المكر ليس ليل ولا للنهار ، إنما المعنى : بل مكرهم بالليل والنهار ، وقد يجوز أن نضيف الفعل إلى الليل والنهار ، ويكونا كالفاعلين ، لأن العرب تقول : بهارك صائم ، وليلك نائم ، ثم تضيف الفعل إلى الليل والنهار وهو فى المعنى للأدميين ، كما تقول : نام ليلىك وعزم الأمر ، إنما عزمه القوم ، فهنا مما يُعَرَّفُ معناه فتتسع به العرب » ^(٣) ، وكذلك قال الأخفش « والليل والنهار لا يكران بأحد ولكن يُمَكَّرُ فيهما ، كقوله : « مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْتَكَ » (محمد ١٣) وهذا من سعة العربية » ^(٤) فأجاز ذلك العوسج بينما تبع الزجاج سيبويه فى ذلك ^(٥) .

وقد أثر نوع المضاف إليه على جعل الطرف مرفوعاً أو مجروراً على الصحة فقد وقف القراء عند قول الله تعالى « يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ، يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ » (الذاريات ١٢ ، ١٣) فأجاز نصب (يوم) الثانية لأنها أُضِيفَتْ إلى جملة (هم على النار يُفْتَنُونَ) ، كما أجاز ذلك إذا أُضيف الطرف إلى فعل سواء أكان ماضياً أم مضارعاً ^(٦) ، وصرح فى موضع آخر بأنه يجوز نصب الطرف الذى فى موضع الرفع أو الجر إذا أُضيفَ لغير اسم فى مثل « هَذَا

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٧٠ / ٣ ، ٧١ ، وانظر الكتاب : ٢٢ / ١

(٢) الكتاب : ٢١٢ / ١ (٣) معانى القرآن للقراء : ٣٦٣ / ٢

(٤) معانى القرآن للأخفش ٤٤٥

(٥) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٧٥٤ / ٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٤٩ / ٣

(٦) معانى القرآن للقراء : ٨٣ / ٣

يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴿ (المائدة ١١٩) ، و ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ ﴾ (المعارج ١١)
و ﴿ مِنْ خِزْيٍ يَوْمِيذٍ ﴾ (هود ٦٦) كما يجوز رفعه في موضع الرفع وجره في
موضع الجر ^(١) ونقل عن الكسائي قوله : أن العرب تؤثر الرفع إذا أضافوا
اليوم إلى يفعل وتفعل ، وأفعل ونفعل ، فيقولون هذا يوم لا ينفع ذاك ، وأفعل
ذاك ، ونفعل ذاك ، فإذا قالوا : هذا يوم فعلت ، فأضافوا يوم إلى فعلت أو
إلى (إذ) آثروا النصب ^(٢) .

ولم يفرق الفراء بين الإضافة إلى المضارع أو إلى الماضي وأجاز في نصب
الاسم وجهين : أحدهما على البناء والآخر على الظرفية ^(٣) ، وقد خطأ النحاس
في قوله بالبناء ، لأن الظروف لا تُبنى عند التحليل وسيبويه مع الفعل المستقبل ،
لأنه معرب ، وإنما يُبنى مع الماضي ^(٤) .

وقد فرق النحاة بين الظرف وبين المنصوب على السعة بقولهم إن الظرف
منصوب على معنى (في) يقول عبد القاهر « الفصل بين الاسم والظرف أن
الظرف ما كان منصوباً على معنى (في) .. والاسم ما عُرِيَ من معنى (في) » ^(٥) ،
وقد وقف النحاس عند قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾
(البقرة ١٨٥) ، فقال إن « الشهر ليس بمفعول وإنما هو ظرف زمان ، والتقدير :
فمن شهد منكم المصرَ في الشهر » ^(٦) ، وكذلك قدر الفارسي في الحجة (في)
للفصل بين الظرف والمفعول على السعة ^(٧) .

(١) معاني القرآن للفراء : ٢٢٦/١ ، ٣٧٦ ، وانظر . ٢٤٦/٣

(٢) نفسه : ٢٤٤/٣ (٣) نفسه : ٢٢٥/٣ ، ٢٢٦

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٢١/٥ ، وانظر . الكتاب : ٣٣ / ٢

(٥) المتصد : ٦٣٤/١ ، وانظر : المختص : ١٠٥/٣ ، ١٠٦ ، الأصول : ٢٣٥/١ ، شرح

السيرافي : ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ ، الإيضاح العضدي : ٨٤/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٧/١ (٧) الحجة : ١٤/١ ، ١٥

٤ - المفعول له :

قدر الزجاج اللام لمعنى المفعول له ، فمن ذلك قوله عند قول الله تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ .. بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ (البقرة ٢١٣) : « وقوله بغياً بينهم ، نصب بغياً على معنى مفعول له ، المعنى : لم يوقعوا الاختلاف إلا للبغى » (١) ، ومثل ذلك ﴿ .. وَمِنَ النَّاسِ مَن يُشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ﴾ (البقرة ٢٠٧) قال : « ونصب ابتغاء مرضاة الله على معنى المفعول له ، المعنى : يشربها لابتغاء مرضاة الله » (٢) ، وقد تبعه النحاس فى ذلك (٣) وجاء عند النحاس أيضاً مصطلح مفعول من أجله (٤) .

وقد جعل المصدر المذلول فى موضع نصب مفعولاً له ، وقدر الأخفش المضاف قبل المصدر المذلول فى مثل ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ ﴾ (الأنعام ١٥٦) ، حيث قدرها : كراهية أن يقولوا (٥) .

وقدر له الزجاج الباء محذوفة فقدر قول الله تعالى ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ (التوبة ٨١) بقوله : « وهو منصوب لأنه مفعول له ، المعنى : بأن قعدوا لمخالفة رسول الله » (٦) .

وقد جعل المصدر المذلول فى هذه الحالة مفعولاً له ، حيث قال فى قول الله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ (الأنعام ٢٥) « فأما (أن يفقهوه) فمنصوب على أنه مفعول له ، والمعنى : وجعلنا على قلوبهم أكنته لكراهة أن يفقهوه ، فلما حذفت اللام نصبت لكراهة ، ولما حذفت الكراهة انتقل نصبها إلى أن » (٧) ، وقد جعل النحاس المصدر المذلول فى

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٢٧٦/١ ق .

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٢٦٩/١ ق ، ٥١٩/٢ ، ١٤٨/١ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢١/٤ (٤) نفسه : ٣١٦/١ ، ٢١١/٤ .

(٥) معانى القرآن للأخفش : ٢٩١/٢ (٦) معانى القرآن وإعرابه : ٥١٢/٢ ق .

(٧) معانى القرآن وإعرابه : ٢٥٩/٢ .

موضع نصب وقدر (كراهة) ، إلا أنه لم يصرح بمصطلح مفعول له في كثير من الآيات (١) .

ومعنى التحليل في المفعول له هو أهم خصائصه ، وقد جاء هذا الشرط عند سيبويه الذي قال : إنه « انتصب لأنه موقوف له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان » (٢) وكذلك قال ابن السراج إنه « إنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر » (٣) كما قدرا اللام لنصبه (٤) . وقد جاء ذلك عند عبد القاهر وابن عصفور وابن يعيش وغيرهما (٥) .

وقد عرف معربو القرآن ذلك ، ويتضح ذلك في تقديرهم اللام أو الباء أو كراهة محذوفة لأن في كل ذلك معنى العلة (٦) ، فقد عرف الفراء ذلك حيث قال في قول الله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصُّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (البقرة ١٩) « نصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم يرد : يجعلونهم حذراً ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وفرقاً ، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف » (٧) .

ويتضح ملاحظة الزجاج لمعنى العلة في المفعول له مع حلف اللام ، حيث يقول في قول الله تعالى : ﴿ لَمَّا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ (الأنعام ١٥٤) ، حيث يقول : « و (تمام) منصوب مفعول له ، وكذلك

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٧٣/٢ ، ١٦٣ ، ١٠٥/٣ ، ١٧/٤

(٢) الكتاب : ٣٦٧/١ (٣) الأصول : ٢٤٩/١

(٤) الكتاب : ٣٦٩/١ ، والأصول : ٢٤٩/١

(٥) المقصد : ٦٦٦/١ ، المقرب : ١٦١/١ ق ، شرح ابن يعيش : ٥٢/٢ - ٥٤

(٦) تأتي الباء بمعنى السببية ، ولهذا نُقِرَ العكبري ﴿ بِمَا قُفِّتْ ﴾ (البقرة ٩٥) بسبب ما قُفِّت ، ثم قال : إنه مفعول به ، ويقرب معناه من معنى المفعول له (التبيان في إعراب القرآن : ٩٥/١) .

(٧) معاني القرآن للفراء : ١٧/١

(وتفصيلاً لكل شيء) ، المعنى : آتيناه لهذه العلة ، أى : للتمام والتفصيل ، (١) .

وبهذا يتبين أن معنى القرآن عرفوا للمفعول له معنى راعوه فى إعرابهم
لآيات الكتاب العزيز .

٥ - المفعول معه :

يُبنى باب المفعول معه على معنى الواو التى تسبق ما ساء النحاة منذ
سبويه مفعولاً معه ويأتى نصب المفعول من متبقيه بفعلٍ تتوسط بينه وبين المفعول
معه (واو) نحو كنت عن معنى العطف إلى معنى المعية . فهى واو بمعنى (مع)
لا تفيد العطف لأنها لا تُشرك المفعول معه مع ما قبله فى الحكم إلا أنها تُوصل
عمل الفعل إلى المفعول معه المنصوب ، هذا ما تفهمه من سبويه ومن تبعه من
النحاة بصرف النظر عن خلاقهم فى عامل النصب فى المفعول معه (٢) .

وقد جعل سبويه الواو بمعنى (مع) ، كما جعلها بمعنى الباء فى مثل : استوى
الماء والخشب ، أى بالخشب (٣) ، وبعده الأخفش من بين معنى القرآن فى
جعلها بمعنى الباء (٤) ، بينما يجعلها الفراء بمعنى (إلى) حيث قال : « فإذا
قلت : قد تُركت ورأيتك ، وخليت ورأيتك نصبت رأى ، لأن المعنى : لو تركت
إلى رأيتك ، فنُصب الثانى لحسن هذا المعنى فيه » (٥) .

وجعلها الزجاج بمعنى (مع) متابعاً سبويه فى ذلك حيث أجاز فى قراءة
﴿ يَا جِبَالُ أَوِىِّ مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ (سبا : ١٠) بِنُصْبِ (الطير) أن تكون منصوبة

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٣٣٧/٢ ق .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٩٧/١ وما بعدها ، الأصول : ٢٠٩/١ ، اللع : ١٤٣ ، الإتصاف :

٢٤٨/١ ، ٢٤٩ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٤٩/٢

(٣) الكتاب : ٢٩٨/١ (٤) معانى القرآن للأخفش : ٣٣٦/٢

(٥) معانى القرآن للفراء : ١٧٧/٣

على المفعول معه فقال : « ويجوز أن يكون (والظير) نُصبٌ على معنى (مع) كما تقول : قمتُ وزيداً ، أى قمت مع زيدٍ ، فالمعنى : أوى معه ومع الظير » (١) ، وقدرها النحاس كذلك بمعنى (مع) (٢) .

ويكون ذلك النصب بعد الواو إذا لم تصلح للعطف فإذا صلت للعطف جاز الوجهان عند الفراء وهو ما يُفهم من قول سيبويه « وبدلك على أن الاسم ليس على الفعل فى صنعتَ ، أنك لو قلت : اقعد وأخوك كان قبيحاً حتى تقول : أنت ، لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمَر . فإذا قلت : ما صنعتَ أنتَ ، ولو تُركتَ هى ، فأنت بالخيار إن شئتَ حصلت عليه الأول ، وإن شئتَ حملته على المعنى الأول » (٣) ويتضح من النص أن سيبويه يفرق بين معنيين أحدهما معنى العطف على الفاعلية وفيه إشراك للمعطوف فى معنى الفعل ، أما الآخر فمعنى المعية لا يشترك فيه ما بعد الواو مع ما قبلها فى معنى الفعل (٤) .

أما الفراء فيُفهم من كلامه أنه إذا صلح العطف آثروا الرفع فإن لم يصلح وجب النصب وهو ما يُفهم من قوله : « فإذا قالت العرب : لو تُركتَ أنتَ ورأيك ؟ رفعوا بقوة (أنت) إذ ظهرت غير متصلة بالفعل . وكذلك يقولون : لو ترك عبدُ الله والأسدُ لأكله ، فإن كنوا عن عبد الله فقالوا لو تُركَ والأسدُ أكله نصبوا لأن الاسم لم يظهر ، فإن قالوا : لو تُركَ والأسدُ ، آثروا الرفع فى الأسد » (٥) .

ويتفق الفراء فى ذلك مع سيبويه وهما وإن أشارا إلى المانع اللفظى للعطف ، حيث لا يجوز العطف على الضمير المستتر إلا بتوكيده ، إلا أن المانع معنوى فى المقام الأول ، حيث إن الضمير فى (اقعد) فى مثال سيبويه وقعت منه الفاعلية لذا فهو مرفوع ، لكن ما بعد الواو وقعت معه الحديثة فهو مفعول معه

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٢٤٣/٤ (٢) إعراب القرآن للنحاس . ٣٣٤/٣

(٣) الكتاب : ٢٩٨/١ (٤) انظر العلامة بين العلامة الإعرابية والمعنى ٢٦

(٥) معانى القرآن للفراء : ١٧٧/٣

حيث يجب فيه النصب ، وهذا راجع إلى معنى الواو ، فما بعدها لم يشترك في أحداث الحدث حتى يكون مرفوعاً^(١) .

وإذا كان معنى الرفع هو إشراك ما بعد الواو (العاطفة) في حكم ما قبلها فإن معنى النصب في المفعول معه مخالفته لما قبله في الحكم أو خروجه عن تلك الشركة ، ومن هنا كان قول الكوفيين إن المفعول معه منصوب على الخلاف^(٢) تفسيراً للمعنى كما كان تفسيراً للعامل .

٦ - التمييز والمعنى :

تعددت المصطلحات الدالة على التمييز عند النحاة ومعربى القرآن ، فقد سُمي أيضاً التفسير^(٣) ، والبيان^(٤) ، والتهين^(٥) ، وارتبطت هذه المصطلحات بمعنى التمييز ، كما ارتبط التمييز عند النحاة بالإبهام الذي « يدل عندهم على أن الجملة تامة من ناحية التركيب النحوي ولكنها غامضة من ناحية المعنى »^(٦) ، والتمييز يأتي ليزيل ذلك الغموض المعنوي حيث يميز نوعاً من الأنواع المبهمة في الجملة ، يقول سيبويه « إذا قلت (لى مثله) فقد أبهمت كما أنك إذا قلت (لى عشرون) فقد أبهمت الأنواع ، فإذا قلت (درهماً) فقد اختصت نوعاً وبه يعرف من أى نوع ذلك العدد ، فكذلك (مثله) هو مبهم يقع على أنواع ، على الشجاعة والفروسية والعبيد ، فإذا قال : (عبداً) فقد بين من أى أنواع المثل^(٧) .

(١) انظر : العلامة بين الإعرابية والمعنى : ٢٥

(٢) الإنصاف : ٧٢/١ ، وقد نُسبَ ذلك إلى الأخفش أيضاً انظر : الارتشاف : ٦٠/٣

(٣) معاني القرآن للزجاج : ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج :

٢٠٨ ، ١٩٨/٢

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣/١ ، ٢٣٨ ، ٢٧٦ ، ٢٩٧ ، ٣٩٤ ، ٢٥/٢ ، ٢٦ ،

٢٠٧ ، ٢٧/٤ ، ٩٩ ، ٩٠ ، ٥٦/٥

(٥) التخصيب : ٣٢/٣

(٦) العربية والغموض : ١٢٨

(٧) الكتاب : ١٧٢/٢ وانظر السابق : ١٢٨ ، ١٢٩ ، وانظر أيضاً التخصيب : ٣٢/٣ ،

الأصول : ٣٠٧/١

كما قال ابن جنى إن « معنى التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض » (١) ويتضح ذلك عن ابن يعيش أشد الوضوح حيث يقول : « اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد ، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس ، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً محتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً » (٢) .

ويكون الإبهام في المفرد والجملة ، فمن أمثلة المفرد (عندى رطل) حيث يقع الغموض بسبب كلمة (رطل) لأنه يحتمل كثيراً من الموزونات فإذا قلت عندى رطل عملاً زال الإبهام وظهر المعنى . ومن أمثلة الجملة (طاب زيد) ويأتى الغموض من إسناد الطيبة إلى زيد والمقصود إسنادها إلى شئ يتصل به يحتمل أن يكون لسانه أو قلبه أو نفسه أو غير ذلك ، فإذا قلنا : طاب زيد نفساً رفيع الإبهام عن الجملة (٣) .

وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن (٤) ، كما أنه يجزئ لفظة بعد تمام الكلام (٥) ، وقد جاءت شروطه عند معرى القرآن ، فهو لفظة ، نكرة ، مفسر عند الفراء ، الذى عبر عن اللفظة بالخروج من المعنى حيث يقول : « نَزَلَا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ » (آل عمران ١٩٨) و (ثواباً) خارجاً من المعنى : لهم ذلك نزلًا وثواباً مفسراً (٦) وقد أجمل شروطه وجعل هذا الخروج علة النصب حيث يقول في قول الله تعالى « قُلْنَ يُقْتَلُ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » (آل عمران ٩١) « نصبت الذهب لأنه مفسر لا يأتى مثله إلا نكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : عندى عشرون درهماً وذلك خيرهما كبشاً ، ومثله قوله « أَوْ عَدَلَّ ذَلِكَ صِيَامًا » (المائدة ٩٥) .

(١) اللع : ١٤٧ (٢) شرح الفصل لابن يعيش : ٧ / ٢

(٣) انظر العربية والغموض : ١٢٩ ، شرح الفصل لابن يعيش : ٧٠ / ٢ - ٧١

(٤) شرح ابن يعيش : ٧٠ / ٢ (٥) نصه : ٧١ / ٢

(٦) معانى القرآن للفراء : ٢٥١ / ١ ، وانظر : ٢٦٩ / ١

والنَّما يُنْصَبُ على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذكر قبله ، مثل : ملء الأرض
أو عدل ذلك فالعدل مقدار معروف ، وملء الأرض مقدار معروف ، فانصب ما
أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شيء له قدر ، كقولك : عندي قدر قفيز دقيقاً ،
وقدر حملة تبناً ، وقدر رطلين عملاً ، فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعده
مفسراً ، لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدل على جنس المقدار من أي
شيء هو ، كما أنك إذا قلت : عندي عشرون فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تم
خبره وجُهِلَ جنسه وبقي تفسيره ، فصار هذا مفسراً عنه ، فلذلك نُصِبَ « (١) .

وشرط التنكير لمجده عند النحاة القدماء والمتأخرين (٢) ، فإذا تخلف هذا
الشرط فإن النحاة يختلفون في إعراب المنصوب المعرفة ، ومن أمثلة ذلك
اختلافهم حول إعراب (نفسه) في قول الله تعالى ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ
إِلَّا مَنْ مَتَّعَتْهُ نَفْسُهُ ﴾ (البقرة : ١٣٠) ، فالفراء يعربها تمييزاً مؤولاً المعرفة
بالنكرة ويفسر معنى التمييز فيها ، حيث يقول : « هي من المعرفة كالنكرة لأنه
مفسر ، والمفسر في أكثر الكلام نكرة ، كقولك : صفتُ به ذرعاً ، وقوله : ﴿ فَإِنْ
طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ (النساء : ٤) فالفعل للذرع ، لأنك تقول : ضاق
ذرعى به ، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت : ضقت ، جاء الذرع مفسراً ،
لأن الضيق فيه ، كما تقول : هو أوسعكم داراً ، دَخَلْتُ الدار لتدل على أن
السعة فيها لا في الرجل وكذلك قولهم : قد وَجَعْتُ بطنك ، وَوَيْقَتْ رَأْيَكَ - أو
وَقِئْتُ ، إنما الفعل للأمر ، فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد
بذكره على التفسير « (٣) ، وعلى هذا فهي تمييزٌ مَحْوَلٌ عن الفاعل ، وهما
أوضحه الفراء عند قول الله تعالى ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾

(١) معاني القرآن للفراء : ٢٢٦/١

(٢) انظر الكتاب : ١١٢/٧ ، الجمل : ٢٤٢ ، اللع : ١٤٧ ، شرح المفصل لابن يعيش :

٧٠/٧ ، التسهيل : ١١٤

(٣) معاني القرآن للفراء : ٧٩/١

(القصص ٥٨) حيث قال إن المعنى : أبطرتها معيشتها وذكرت المعيشة لأن الفعل كان لها في الأصل فحوّل إلى ما أضيفت إليه فخرج المنصوب ليُفسر معنى الفعل في الجملة (١) .

وقد عرض الزجاج أقوال سابقيه في الآية ثم قال : إن « معنى التمييز لا يحتمل التعريف لأن التمييز إنما هو واحد يدل على جنس أو خلة تخلص من خلال فإذا عرفه صار مقصوداً قصده » (٢) فأوضح بذلك العلة من اشتراطهم التنكير ، فالتمييز لا يميز إلا الجنس فإذا ميز الواحد لم يكن تمييزاً ، وهذا معنى قول النحاس أيضاً : « فإن جئت بمعرفة زال معنى التمييز لأنك لا تبين بها ما كان من جنسها » (٣) ، وقوله في موضع آخر : « نصب المعارف على التفسير محال عند البصريين لأن معنى التفسير والتمييز أن يكون واحداً نكرة يدل على الجنس » (٤) . وهو ما يتفق وقول المبرد : « لم يجز أن يكون الواحد الدال على النوع معرفة لأنه إذا كان معروفاً كان مخصصاً ، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه » (٥) .

وقد فسر الفراء التمييز (التفسير) بما يصلح فيه تقدير (من) حيث قال في « أو عدل ذلك صياماً » (المائدة ٩٥) : « ونصبك صياماً على التفسير ، كما تقول : عندي رطلان عسلاً ، وملء بيت قنأ ، وهو ما يفسر للمبتدئ أن ينظر إلى (من) فإذا حسنت فيه ثم أقيمت نصبت ، ألا ترى أنك تقول : عليه عدل ذلك من الصيام » (٦) ، وجعل الزجاج ذلك تقديراً للمعنى حيث قال : « وقوله (صياماً) : منصوب على التمييز . المعنى : أو مثل ذلك من الصيام » (٧) . وكللك قدرها في تفسير معنى تمييز العدد لأنها تُخلص جنساً من جنس ، حيث

(٢) معاني القرآن وإعرابه . ١٩٠ / ١

(١) نفسه : ٨ / ٢

(٤) نفسه : ٢٤٠ / ٣

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٦٢ / ١

(٦) معاني القرآن للفراء . ٣٢ / ١

(٥) المتضبط : ٣٢ / ٣

(٧) معاني القرآن وإعرابه ، ٢٢٩ / ٢ ق

يقول : « ومعنى قول الناس (عَشْرُونَ دِرْهَمًا) معناه : عندى عشرون من الدراهم ، فحُذِفَ لفظ الجمع - و (مِنْ) هذه التى خلص بها جنس من جنس ، وعبر الواحد عن معنى الجمع ، فهذا جملة ما انتصب من العدد على التمييز ^(١) » وكذلك قال النحاس : إن « سبيل التمييز أن يكون فيه معنى (مِنْ) » ^(٢) ، وقدرها ابن خالويه أيضاً فى قول الله تعالى : « قَمَنَ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ » (الزلزلة ٧) حيث قال : « (خيراً) نصب على التمييز والتقدير : مِثْقَالَ ذَرَّةٍ من خير » ^(٣) ، وقال ابن جنى « ولا بد فى جميع التمييز من معنى (مِنْ) » ^(٤) .

ومما سبق يتبين أن معنى القرآن قد عرفوا علاقة التمييز بالمعنى ، حيث ظهرت هذه العلاقة فى تعدد مصطلحاته المرتبطة بالمعنى ، وفى كونه مبيناً للإبهام فى المفرد أو الجملة وفى شروطه من تنكير أو تقدير (مِنْ) أو تمييزه للجنس وليس المفرد . وهم فى ذلك يختلفون مع النحاة ، إلا أنهم يفصلون فى بيان هذه الشروط ويختلفون حول إعراب بعض الآيات التى تضمنت تمييزاً مخالفاً لشرط من الشروط ويتبع هذا الاختلاف الإعرابى اختلاف تفسيرى حول المعنى المقصود من التركيب .

٧ - الحال :

عرف النحاة الحال بأنها وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول ^(٥) ، ومعنى : جاء عبد الله راكباً : جاء عبد الله فى هذه الحال ^(٦) ، لقد اشترطوا أن يكون

(١) نفسه : ١١٢/١ ، ١١٣ . (٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٧/٣

(٣) إعراب ثلاثين سورة : ١٥٤

(٤) اللمع : ١٤٨ ، وانظر أيضاً : المتنص : ٧٢٧/٢ ، النحر والدلالة : ١٢٧

(٥) انظر : الأصول : ٢١٢/١ ، الكافية : ١٣ ، شرح الكافية : ١٩٨/١ ، الإيضاح شرح

الموصل : ٣٢٦/١ ، شرح ابن يعيش : ٥٥/٢ ، أسرار النحر : ١٣٧ ، شرح التصريح : ٣٦٥/١

(٦) شرح ابن يعيش : ٥٥/٢ ، الأصول : ٢١٣/١

الحال . (مذكوراً لبيان الهيئة) ، وبعبارة أخرى أن يكون (مفهوماً في حال كذا) وهو شرط دلالي يُميزه عن التعت ، الذي لا يفيد ذلك بلفظه بل باللزم ، كما يُميزه عن التمييز الذي يأتي لبيان الجنس لا لبيان الهيئة (١) .

وقد قدر معربو القرآن معنى الحال كما قدره النحاة ، ومن أمثلته عند معربي القرآن : قول الله تعالى : ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ ﴾ (غافر ١٨) قال الأخفش « انتصاب (كاطمين) على الحال ، كأنه أراد : القلوب لدى الحناجر في هذه الحال » (٢) ومثل ذلك ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ (المائدة ٤) قال الزجاج : « أي في هذه الحال » (٣) ، وقدرها النحاس في آيات عدة (٤) ومثل ذلك عند ابن خالويه (مُخْلِصِينَ) في قول الله تعالى ﴿ وَمَا أَمَرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ ﴾ (البينة ٥) قال : « مخلصين » نصب على الحال أي : اعبدوا الله في حال إخلاص النية » (٥) .

والحال « منتصب لشبهه بالمفعول ، لأنه جنس به بعد تمام الكلام ، واستغناء الفاعل بفعله وأن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول » (٦) ومعنى مجيئه بعد تمام الكلام أو بعد استغناء الفاعل بفعله لجده عند الفراء في إعراب (غير) في قول الله تعالى ﴿ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ ﴾ (المائدة ٣) وقد عبر عنه بالخروج ، حيث يقول : « نصبت (غير) لأنها حال لـ (من) ، وهي خارجة من الاسم الذي في (اضطر) » (٧) ، وجاء ذلك عند الأخفش أيضاً في

(١) انظر : النحو والدلالة : ١٢٨ ، شرح الكافية للرضي : ١٩٨/١ ، ١٩٩ .

(٢) معاني القرآن للأخفش : ٤٩١/٢ ، وانظر : ٢٤٣/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٦٣/٢ ق ، وانظر أيضاً : ١٩٤/١ ، ٣٤٢ ، ٢٢١/٢ ، ٤٨٤ ، ٢٨٧ ، ٣٢ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧/٢ ، ٣٧ ، ٣٢٢/٣ .

(٥) إعراب ثلاثين سورة ١٤٦ (٦) الأصول : ٢١٣/١ .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٣٠١/١ .

« إِنَّهَا لَا تَأْتِي الْكَبِيرَ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ » (المذثر ٣٦) حيث قال : « فانتصب (نذير) لأنه خبر للمعرفة ، وقد حسن عليه السكوت فصار حالاً ، وهي النذير ، كما تقول : إنه لعبدُ الله قائماً » (١) ، وعلى ذلك يقول النحاس في « إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ » (المائدة ٢٤) إن (قاعدون) « خبرٌ إن ، ويجوز في غير القرآن قاعدين على الحال ، لأن الكلام قد تم » (٢) فأجاز أن تأتي (قاعدين) ، نصباً على الحال بعد تمام الكلام .

كذلك يظهر اعتبار النحاة للمعنى في شروط الحال ، فمنها شرط التنكير ، حيث اشترط البصريون أن تكون الحال نكرة (٣) ، فإن جاءت معرفة أولوها على زيادة الألف واللام ، كما في : مررت بهم الجماعة الفقير وغيرها (٤) ، و « مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأن ما ورد منها معرفاً لفظاً فهو منكر معنى » (٥) ، بينما يجيز البغداديون ويونس أن يكون الحال معرفة مطلقاً بلا تأويل (٦) .

وشروط صاحب الحال أن يكون معرفة ، قال ابن السراج « وقبيح أن تكون الحال من نكرة ، لأنه كالخبر عن النكرة ، والأخبار عن النكرات لا فائدة فيها ... فمتى كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال ، كما جاز في الخبر ، وإذا وصفت النكرة بشيء قرنتها من المعرفة وحسن الكلام ، تقول : جاني رجل من بني قميم راكباً . وما أشبه ذلك » (٧) ، ويُفهم من كلام ابن السراج في شرط

(١) معاني القرآن للأخفش : ١٦٦/٢ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٥/٢

(٣) الكتاب : ٣٦٠/١ ، ٣٧٢ ، وما بعدها ، ١١٣/٢ ، ١١٤ ، الأصول : ٢١٤/١ ، شرح

ابن عوش : ٦٢/٢ ، ٦٣ ، شرح الكافية : ٢٠١/١

(٤) انظر ، الكتاب : ٣٧٥/١ ، جمع الهوامع : ١٨/٤ ، ١٩

(٥) شرح ابن عقيل : ٢٤٨/٢ ، ٢٤٩

(٦) نفسه : ٢ / ٢٥ ، وانظر : جمع الهوامع : ١٨/٤

(٧) الأصول : ٢١٤/١

التعريف لصاحب الحال التنكير لها أن الحال وصاحبها ليسا إلا الخبر والمبتدأ محوّلًا إلى الجملة الفعلية ، وكما يشترط أن يكون المبتدأ معرفة لأنه مُخْبَرٌ عنه فكذلك صاحب الحال ، فإذا وصف فإنه يقترب من المعرفة ويجوز أن يُخْبَر عنه ، وكذلك فإن الحال خبر وزيادة في الفائدة والخبر ، لذا يشترط أن تكون نكرة لأنه يُخْبَرُ بغير المعروف .

فإذا انتقلنا إلى معنى القرآن وجدنا الشرطين معا قد جاءا عند الفراء عند قول الله تعالى ﴿ يَبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ مُّصَدِّقًا ﴾ (آل عمران ٣٩) حيث قال : « نصبت (مصدقًا) لأنه نكرة ، ويحيى معرفة » ^(١) وقال النحاس إن « الحال من النكرة ليس بجيد » ^(٢) .

واشترط النحاة أن تكون الحال مشتقة ^(٣) ، وحدّدوا أسماء جامدة نصبت على الحال ^(٤) ومن ذلك أيضاً الحال الموطئة ، وهي الجامدة الموصوفة من مثل . ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ (مريم ١٧) ^(٥) ، وجعل ابن هشام وابن عقيل والسيوطي هذا الشرط غالباً لا ملتزماً ^(٦) .

وقد أجاز الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ، ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ ﴾ (آل عمران ٣٣) . ^(٧) نصب (ذرية) على القطع (أى الحال) ^(٧) وهي جامدة ، كما أجاز الأخفش أيضاً نصبها على الحال ^(٨) ، وكذلك أجاز الزجاج نصبها على الحال ، وقال « إن المعنى : واصطفاهم في حال كون بعضهم من بعض » ^(٩) . فقدر

(١) معاني القرآن للفراء : ٢١٢/١ (٢) إعراب القرآن : ١٩٢/٤

(٣) التوطئة ص ٢٨٥ ، شرح الكافية للرضي : ٢ ٧/١

(٤) شرح ابن يعرب : ٦١/٢ (٥) المغنى ص ٤٦٥ ، مع الهوامع : ٣٩/٤

(٦) المغنى ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، شرح ابن عقيل : ٢٤٦/٢ ، مع الهوامع : ٨/٤

(٧) معاني القرآن للفراء : ٢ ٧/١

(٨) معاني القرآن للأخفش : ٢ /١ (٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج . ٤٠٢/١ ق

المعنى لتوضيح الإعراب وقد جعل سيبويه (جميعاً) فى قولنا : مررت بهم جميعاً حالاً^(١) ، ووقف الزجاج عند كلمة (جميعاً) فأعربها حالاً ، فى آيات عدة ، وهى وإن لم تكن مشتقة فقد أولها بالمشق ، وجعل معناها (مجتمعين)^(٢) ، وكذلك قال فى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ (سبأ ٢٨) : « إن المعنى : أرسَلناك جامعاً للناس »^(٣) . وعلى ذلك قال النحاس إنها : « نصب على الحال »^(٤) ، وقد جعل المبرد ذلك موضوعاً فى موضع الحال لوقوعه معه فى المعنى^(٥) . ومثل ذلك : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (الأنبياء ٩٢) أى هذه أمتكم فى حال اجتماعها على الحق ، فإذا أفرقت فليس من خالف الحق داخلها فيها ، فعلى ذلك قدر الزجاج معنى الحال ، كما أعربها النحاس بعده^(٦) .

ومثل ذلك نصب ﴿ ثَانِي اثْنَيْنِ ﴾ (التوبة ٤) على الحال فقد جعل الزجاج المعنى : نَصْرَةً منفرداً ، وتبعه فى ذلك النحاس^(٧) ، وقد كثر تأويل الجامد بمعنى المشتق عند النحاس^(٨) ، ومن أمثلة ذلك تقدير (سُدَى) بمعنى : مهجلاً فى قول الله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾ (القيامة ٣٦)^(٩) ، ومثل ذلك تقدير الفارسى (أربعين) فى ﴿ لَقَدْ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ (الأعراف ١٤٢) قال : « كقولك : تم القول عشرين رجلاً ، والمعنى تم القوم معدودين هذا العدد . وتم المِيقَات معدوداً هذا العدد »^(١٠) .

(١) الكتاب : ٣٧٦/١

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٦ / ١ ، ٢٢٣ ، ٣٧١/٢ ، ومن أمثلة ذلك : (أَنْ الثَّوْرَةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) (البقرة ١٦٥) و (رَاغَتَصِيمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً) (آل عمران ٣) .

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٢٥٤/٤ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٧/٣

(٥) المقتضب : ٢٣٨/٣

(٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٠٤/٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٧٩/٣

(٧) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٩٧/٢ ق ، إعراب القرآن للنحاس : ٢١٥/٢

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٨٣/٧ ، ٤٧/٣ ، ٦١ ، ٢٣٨

(٩) (١٠) الحجة : ٥٤/٢

(٩) نفسه : ٩٣/٥

وقدر النحاس جملة الحال الاسمية بمعنى المشتق من مثل : ﴿ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ (البقرة . ٥ . وغيرها) أى : ناظرين ^(١) ، وكذلك قدر الفراء الجملة الفعلية حيث جعل تقدير : ﴿ كَمَثَلِ الْهَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ (الجمعة ٥) كمثل الهمار حاملاً أسفاراً ^(٢) ، كما جعل الأخفش (يسومونكم) فى قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ ﴾ (البقرة ٤٩) فى موضع نصب على الحال ، وقدرها (سائمين) ^(٣) ، وقال ابن خالويه فى قول الله تعالى : ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ ﴾ (النصر ٢) : « يدخلون حال ، ومعناه : رأيت الناس داخلين » ^(٤) .

كما قدر الزجاج الجار والمجرور فى موضع الحال بمعنى المشتق من مثل قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ (آل عمران ١٩١) ، حيث قال : « معناه : مضطجعين ، وصلح فى اللغة أن يعطف (يعلى) على (قياماً وقعوداً) لأن معناه بُنِيَ عن حال من أحوال تصرف الإنسان ، تقول : أنا أسير إلى زيد ماشياً وعلى الخيل ، المعنى : ماشياً وراكباً فهؤلاء المستدلون على حقيقة توحيد الله يذكرون الله على سائر هذه الأحوال » ^(٥) . فالجار والمجرور قد وقع هذا الموضع من العطف لأنه فى معنى حال من أحوال الإنسان كالقيام والقعود قبله ، ومعناه كما قدره الزجاج (مضطجعين) .

وإذا بدا أن شرط الاشتقاق شرط لفظى فإن النحاة يتأويلهم غير المشتق إنما لجئوا فيما سبق إلى المعنى ، فى حين نجد الرضى الاسترأباضى بعد ذلك يقول رافضاً التأويل : إنه « لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهبة ،

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٧/١ (٢) معانى القرآن للراى : ١٥٤/٣

(٣) معانى القرآن للأخفش : ٩٢/١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٣/١

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص ٢١٩

(٥) معانى القرآن وإعراجه : ٥١٦/١ ، وقد تبعه فى ذلك النحاس ، إعراب القرآن : ٤٢/١

وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلف تأويله
بالمشتق « (١) .

وتتعلق الحال بالزمن فهي لا تكون إلا لزمن الحال فلا تكون للمستقبل أو
الماضي ، ومن هنا فإن الفعل الواقع في موضع الحال ما كان للحاضر من الزمان ،
فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل (قد) على الماضي فيصلح
حينئذ أن يكون حالاً ، فلا بد أن يكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة (٢) .

وقد قدر الفراء (قد) مع الماضي في موقع الحال وقال : « إن الحال لا
تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها » (٣) إلا مع النفي (٤) وكذلك قال
الزجاج في : « أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » (النساء . ٩) « قال النحويون
إن (حصرت صدورهم) معناه : أو جاءوكم قد حصرت صدورهم ، لأن حصرت
لا يكون إلا بقد » (٥) ، وقال في موضع آخر : « ولا يجوز في الكلام أن
تقول : مررت بزيد قام ، لأن زيد معرفة لا يتصل به قام ولا يوصل به ولا يكون
حالاً ، لأن الماضي لا يكون حالاً أنت فيها » (٦) .

وكذلك لا يصلح لمعنى الاستقبال أن يقع حالاً إلا بالتوقع أو التصور ، وقد
وقف الزجاج في قول الله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ ... وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ
مُخْتَلَفًا أُكْلُهُ » (الأنعام ١٤١) عند اختلاف زمن الفعل (أنشأ) - الماضي -
وزمن الحال (مختلفاً) - الاستقبال - ، حيث لا يصح وقوع الحال مستقبلاً ،
فأجاز أن يكون المعنى : أنشأها مقدراً ذلك فيها ، مع اعتبار زمن
الاستقبال (٧) ، كما أجاز سيبويه : مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً ،

(١) شرح الكافية للرضي : ٢٠٧/١

(٢) الأصول : ٢١٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٦٦/٢ ، شرح الكافية : ٢١٣ ، ٢١٢/١

(٤) نفسه : ٢٨٢/١

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٤/١

(٦) نفسه : ٤٧٨/١

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٩٥/٢

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٢٦/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ١٠١/٢

فتنصب صائداً على الحال ، والمعنى مقدراً الصيد ^(١) ، وقد أشار ابن جني إلى مثل ذلك أيضاً ^(٢) .

ويعمل في الحال الفعل كما يعمل فيها معنى الفعل ^(٣) ، وعلى ذلك فقد قدر الزجاج معنى الفعل مع اسم الإشارة في قول الله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ (الأعراف ٧٣ ، هود ٦٤) فقال : « (آية) انتصب على الحال ، أي : انظروا إلى هذه الناقة آية أي علامة » ^(٤) وكذلك قال الفارسي في : ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا ﴾ (آل عمران ٣) : « إن (مصدقاً) حال من الضمير الذي في قولك (بالحق) والعامل فيه المعنى » ^(٥) ، فجعل معنى الاستقرار في الجار والمجرود هو العامل ^(٦) .

ونستطيع مما سبق أن نستنتج أن معنى القرآن قد رصدوا العلاقة المعنوية بين الحال والمعنى في ماهية الحال وشروطها ، وشروط صاحبها كما عرفوا علاقتها بالزمان ، وجواز عمل المعنى فيها .

٨ - الاستثناء :

ترتبط العلامة بالمعنى في الاستثناء أشد ارتباطاً ، وللمستثنى (بِلَا) ثلاث حالات في إعرابه ، أولها النصب على الاستثناء ، والثانية البدل من المستثنى منه ، والثالثة إعراب ما بعد (إِلَّا) حسب موقعه الإعرابي .

وما يتحكم في تلك العلامات إنما هو معنى المخالفة أو الخروج أي خروج المستثنى من حكم المستثنى منه ، وهذه الفكرة هي أساس النصب في المستثنى

(١) الكتاب : ٥٢/٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣٢٦/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ١٠١/٢ ، ٣٢٢/٣ ، ٣٢٣

(٢) المحتسب : ٣٧/٢ (٣) المقصد : ٦٧٢/١ ، ٦٧٣

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣٨٦/٢ (٥) الحجة : ١٢٧/٢

(٦) انظر : المقصد : ٦٧٣/١

عند سيبويه (١) ، الذي يقول : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مُخَرَّجٌ بما أدخلت فيه غيره » (٢) .

ولمجد هذا واضحاً عند معرّبى القرآن ، فمعنى الخروج هنا لمجده ماثلاً عند أبى عبيدة فى قول الله تعالى : ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ ﴾ (هود ٨١) حيث يقول : « إنها منصوبة ، لأنها فى موضع مستثنى واحد من جميع فيخرجونه منهم ، يقال مررت بقومك إلا زيدا » (٣) . وقال الأخفش بخروج المستثنى من أول الكلام فى الاستثناء التام المتصل من مثل قول الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ مَأْرَاهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ (النساء ٩٧ ، ٩٨) ، حيث قال : « لأنه استثناءهم منهم ، كما تقول : أولئك أصحابك إلا زيدا و : كلهم أصحابك إلا زيدا ، وهو خارج من أول الكلام » (٤) . ووقف كثيراً عند الاستثناء المنقطع فجعل نصبه على خروج الكلام من الأول ، وعلى أن (إلا) فيه بمعنى (لكن) فى مثل : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي ﴾ (البقرة ٧٨) ، بل إنه يسميه الاستثناء الخارج (٥) ، ويتبعه فى ذلك النحاس (٦) ، وكذلك أشار الزجاج إلى أن المستثنى لا يدخل فى حكم المستثنى منه حيث قال فى قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة ٤) : « أى : ليسوا داخلين فى البراءة ما لم ينقضوا العهد » (٧) ، كما لاحظ فى الاستثناء المنقطع أيضاً أن : « ما بعد الاستثناء ليس من الأول » (٨) .

(١) العلامة بين العلامة والمعنى ص ١١٢ ، وما بعدها .

(٢) الكتاب . ٣٣ / ٢ (٣) مجاز القرآن : ٢٩٥ / ١

(٤) معانى القرآن للأخفش : ٢٤٥ / ١ ، وانظر : ٣٨ / ٢ ، ٤٤٢

(٥) نفسه : ١١٥ / ١ - ١١٧ ، وانظر : ١٧٧ / ١ ، ٢٢ ، ٢١٣ ، ٣٧٨ / ٢ ، ٤٦٩ ، ٤٩٩

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٥٨ / ٣ (٧) معانى القرآن وإعرابه : ٤٧٥ / ٢

(٨) نفسه : ٤٦٨ / ١

كذلك يرتبط النصب بوجود المستثنى منه ، أو بتعبير آخر بجىء المستثنى بعد تمام الكلام وهو ما يعنى أن المستثنى فضلة كغيره من المنصوبات ، قال أبو عبيدة فى قول الله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ (هود ١١٦) : « منصوب لأنه استثناء من هؤلاء القرون وهم ممن أنجبنا »^(١) ، والنصب إذا تم الكلام على أصل الاستثناء^(٢) ، أما إذا لم يُذكر المستثنى منه فلا يجوز النصب لأن الكلام لم يتم^(٣) .

والمستثنى منه إذا كان بلفظ الواحد فإنه يكون فى معنى الجمع لأن المستثنى فرد من أفرادهِ ومن هنا صح استثناء (الذين آمنوا) من (الإنسان) فى قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (العصر ٢ ، ٣) ، لأن معنى الإنسان (الأناس) فهو جمع^(٤) ، ومثل ذلك : ﴿ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ﴾ (الجن ٢٧) ، فأحد بمعنى جماعة^(٥) .

وقد راعى النحاة العلاقة المعنوية بين المستثنى منه والمستثنى ، فإن كان المستثنى بعض المستثنى منه سمى الاستثناء متصلاً ، وإن لم يكن كذلك فهو الاستثناء المنقطع^(٦) .

وقد ارتبط معنى الانقطاع بالنصب سواء أكان الاستثناء موجباً أم غير موجب ، بشرط وجود المستثنى منه ، أو بمعنى آخر تمام الكلام قبل إلا وهو ما يرتبط بمعنى الفضلة^(٧) .

وارتبط الانقطاع بالنصب عند الفراء الذى يقول فى مثل : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ (النساء ٦٦) : « فإذا نويت الانقطاع نصبت ، وإذا نويت

(١) مجاز القرآن : ٣٨٦/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢١١/١

(٣) نفسه : ٥/١ (٤) نفسه : ٢/٣١ (٥) إعراب القرآن للنحاس : ٥٤/٥

(٦) معجم الهوامع : ٢٤٨/٣ ، ٢٤٩ (٧) انظر شرح ابن عقيل : ٢١٥/٢

الاتصال رفعت « (١) ، وقال أيضاً : « فإذا استثنيت الشيء من خلاقه كان الوجه النصب » (٢) ، وقد شرح معنى الاتصال والانقطاع عند قول الله تعالى : ﴿ قُلُوبًا كَانَتْ هَرَبَةً آمَنَتْ فَتَنَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ ﴾ (يونس ٩٨) ، فقال في قراءة أبي : « استثنى قوم يونس بالنصب على الانقطاع عما قبله : ألا ترى أن ما بعد (إلا) في الجهد يتبع ما قبلها ، فتقول : ما قام أحد إلا أبوك وهل قام أحد إلا أبوك ، لأن الأب من الأحد ، فإذا قلت : ما فيها أحد إلا كلباً وحماراً ، نصبت ، لأنها منقطعة عما قبل (إلا) ، إذ لم تكن من جنسه ، كذلك كان قوم يونس منقطعين من قوم غيره من الأنبياء » (٣) ، فالمتصل هو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه أو مأخوذاً منه ، والمنقطع ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه فهو منقطع من غيره .

والمنقطع نصب على لغة أهل الحجاز لكن بنى قيم يتبعون المستثنى المستثنى منه فيجيزون بذلك الرفع وهو ما قرره الفراء في قوله : « وقد يجوز الرفع فيها - أي في آية يونس السابقة - كما أن المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد إلا ما قبل إلا ... والنصب في هذا النوع المختلف - أي المنقطع - من كلام أهل الحجاز . والإتياع من كلام قيم » (٤) ، فالاستثناء المنقطع إذن يختلف فيه المستثنى عن المستثنى منه ، كما أنه يكون بعد كلام تام (٥) ، حيث ينقطع الكلام الثاني عن الكلام الأول .

والمعنى في المنقطع غيره في المتصل ، وقد تأتي لفظة مبهمة المعنى في التركيب فيجوز على ذلك أن يُعدَّ الاستثناء منقطعاً أو متصلاً بحسب تقدير معناها ومن ذلك لفظة (لَجَوَى) فهي محتمل أن تكون مصحواً - وهو ما عبر عنه الفراء بـ (فَعْلَر) - ، كما محتمل أن تكون جمعاً لاسم الفاعل بمعنى

(١) معاني القرآن للفراء : ١٦٧/١ ، وانظر . ٤٨/٢ ، ٤٢/٣

(٢) نفسه . ٢٨٧/١ ، ٢٨٨ (٣) معاني القرآن للفراء . ٤٧٩/١ ، وانظر ٣ / ٢

(٤) معاني القرآن للفراء : ٤٧٩/١ ، وانظر . ٢٨٧/١ ، ٢٧٨ (٥) نفسه : ٢٩٣/١

(مُتَنَاجِينَ) وعلى المعنى الأول فالاستثناء منقطع ، وعلى الثانى متصل ، وهو ما يتضح من قول الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ ﴾ (النساء ١١٤) : « (مَنْ) فى موضع خفض ونصب ، الخفض : إلا فليمن أمر بصدقة والنجوى هنا رجال ، كما قال : ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى ﴾ (الإسراء ٤٧) ، ومن جعل النجوى فعلاً كما قال : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾ (المجادلة ٧) ، فـ (مَنْ) حينئذ فى موضع رفع . وأما النصب فإن يجعل النجوى فعلاً ^(١) ، وكذلك اختار أبو عبيدة أن تكون النجوى فعلاً (مصدرًا) ، فهو بذلك استثناء منقطع ^(٢) .

وقد فرق الفراء بين المنقطع والمتصل بعلامة شكلية هى تقدير (أن) بعد (إلا) فإن صح تقديرها كان الاستثناء منقطعاً ، والمتصل عكس ذلك ^(٣) ، وهو ما أخذ به أبو عبيدة كذلك وطبقه فى أكثر من موضع ^(٤) .

وقد عرف الفراء معنى المخالفة فى الاستثناء المنقطع ، وسماه المختلف ^(٥) . وقد أشار أبو عبيدة إلى معنى مخالفة المستثنى للمستثنى منه فى الاستثناء المنقطع فى مثل قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ ﴾ (النجم ٣٢) حيث قال : « لم يؤذن لهم فى اللمم وليس هو من الفواحش ولا من كبائر الإثم ، يستثنى الشيء من الشيء وليس منه » ^(٦) .

كما عرفه الأخفش بالاستثناء الخارج من أول الكلام ^(٧) ، أو الاستثناء الذى

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٨٧/١ (٢) مجاز القرآن : ١٣٩/١ ، ١٤٠

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢٥٨/٣

(٤) مجاز القرآن : ٨/٢ ، ٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٢٨٤/١ ، ١٣٦

(٥) معانى القرآن للفراء : ٤٧٩/١

(٦) مجاز القرآن : ٢٣٧/٢ ، وانظر أيضاً : ١٣٦/١ ، ٨/٢ ، ٧٨ ، ١

(٧) معانى القرآن للأخفش : ٢/١ ، ٢ ، ٢١٣ ، ٢١٩/٢ ، ٤٦٩ ، ٣٧٨

ليس من أول الكلام ^(١) ، وكذلك جعل الزجاج « ما بعد الاستثناء ليس من الأول » ^(٢) .

وعرف ابن خالويه تلك المخالفة ، كما أشار إلى الرفع عند بنى قيم حيث قال في قول الله تعالى : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾ (الليل ١٩ ، ٢٠) « (ابتغاء) نصب على المصدر ، وهو استثناء من غير جنسه ، كما تقول العرب : ارتحل القوم إلا الخيام ، وما في الدار أحد إلا حماراً ، وينو قيم تقول : ما في الدار أحد إلا حماراً فيرفعون ويبدلون » ^(٣) .

ولهذا وقفوا عند قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ (البقرة ٣٤) فتساءلوا هل إبليس من الملائكة أم من غيرهم ، فإذا كان من الملائكة كان الاستثناء متصلاً ، وإن لم يكن منهم كان الاستثناء منقطعاً ، وقد جعله أبو عبيدة استثناء متصلاً حيث قال : « نصب إبليس على استثناء قليل من كثير » ^(٤) ، بينما جعله الزجاج استثناء منقطعاً ^(٥) ، لأن إبليس لم يكن من الملائكة ، وقد عرض القولين واختار هذا القول حيث قال : « قال قوم إن إبليس كان من الملائكة فاستثنى منهم في السجود ، وقال قوم من أهل اللغة : لم يكن إبليس من الملائكة والدليل على ذلك قوله : ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ ﴾ (الكهف ٥) . فقبل لهؤلاء : فكيف جاز أن يُستثنى منهم ؟ فقالوا : إن الملائكة - وإيأه - أمروا بالسجود ، قالوا ودليلنا على أنه أمر معهم قوله : ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ﴾ ، فلم يَأْب إلا وهو مأمور وهذا القول هو الذي نختاره ، لأن إبليس كان من الجن كما قال عز وجل ، والقول الآخر غير ممتنع ويكون (كان من الجن) أى : كان ضالاً كما أن الجن كانوا ضالين فجعل منهم ،

(١) نفسه : ٤/٢ ، ٤٧٨ . (٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤٦٨/١ ق

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١/٢٤ ، ٧٧ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٩١/٢ ، ٩٦ ، ٢٢/٣ .

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص ١١٥ ٣٠٤ ، ٤٢٤ ، ٤٤٢ ، ٢١٥/٥

(٥) مجاز القرآن : ٣٨/١ (٦) معاني القرآن وإعرابه : ٣٥٥/٢ ق

كما قال في قصته وكان من الكافرين ، فتأويلها أنه عمل عملهم فصار بعضهم
 كما قال عز وجل : ﴿ الْمُتَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ (التوبة
 ٦٧) (١) ، والزجاج في ذلك يُحكّم السياق اللغوي فيستدعي من القرآن ما
 يؤيد القولين ويختار أحدهما إلا أنه لا ينفي جواز الآخر وذلك لأن لفظة (الجن)
 في آية الكهف قد تعنى أنه يشترك معهم في الضلال مع أنه من الملائكة .

وقد جاءت أمثلة أخرى عند النحاس يجوز فيها أن يكون الاستثناء متصلاً أو
 منقطعاً حسب تقدير الصلة المعنوية بين المستثنى والمستثنى منه (٢) ، كما جاءت
 أمثلة عند الفارسي (٣) .

وقد جعل سيبويه (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن) (٤) كما
 جعلها الفراء والأخفش والنحاس وابن خالويه وابن جني كذلك (٥) ، وقد فسر
 الفراء ذلك على أنه تفسير للمعنى وليس للاستعمال لأن (لكن) لا تصلح
 مكان (إلا) (٦) .

ويجوز في الاستثناء التام غير الموجب النصب على الاستثناء أو الرفع على
 البدل من المستثنى منه (٧) .

وقد أجاز الفراء النصب والرفع في قول الله تعالى : ﴿ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
 عَلَّمْتَنَا ﴾ (البقرة ٣٢) ، حيث قال : « (ما) التي بعد (إلا) في موضع
 نصب لحسن السكوت على قوله (لا علم لنا) ، والرفع جائز » (٨) .

(١) نفسه : ٨٢/١

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٣٩/٢ ، ٢٧/٣ ، ١٨٣ ، ٢٤٥/٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٧

(٣) المحجة : ١٦٩/١ ، ٣٠/٢ (٤) الكتاب : ٣٢٥/٢

(٥) معاني القرآن للفراء : ٢٥٩/٣ ، معاني القرآن للأخفش : ١١٥/١ - ١١٧ ، ١٧٧ ،

٢١٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٨٠/٤ ، ٢١٥/٥ ، إعراب ثلاثين سورة ص ٧٢ ، المحاسب

٢/٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٣٦/٢ (٦) معاني القرآن للفراء : ٢٥٩/٣

(٧) شرح ابن عقيل : ٢١٦/٢ ، ٢١٧ (٨) معاني القرآن للفراء : ٣٢٤/١

واختار الأخفش الرفع في قول الله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (النساء ٦٦) فقال : « فرفع (قليل) لأنك جعلت الفعل لهم ، وجعلتهم بدلاً من الأسماء المضمره في الفعل » (١) .

كما أجاز الزجاج النصب على الاستثناء والرفع على البدل وفرق بين المعنيين في النصب والرفع فقال في قول الله تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (النمل ٦٥) : « بالرفع القراءة (٢) ، ويجوز النصب ، ولا أعلم أحداً قرأ به ، فلا تقرأن به . فمن رفع في قوله : إِلَّا اللَّهُ فعلى البدل المعنى : لا يعلم أحد الغيب إِلَّا الله ، أي لا يعلم الغيب إِلَّا الله ، ومن نصب فعلى معنى : لا يعلم أحد الغيب إِلَّا الله ، على معنى أَسْتَفْتِي اللَّهَ عز وجل ، فإنه يعلم الغيب » (٣) ، كما أجاز ذلك النحاس (٤) .

وإذا كان البدل من مجرور فإنه يأتي مرفوعاً على المعنى ، وقد أجاز الكسائي الجر على اللفظ في البدل من الجار والمجرور بينما لم يجز الفراء ذلك إلا مع الباء . قال الفراء : « وقوله : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ (المائدة ٧٣) لا يكون قوله (إله واحد) إِلَّا رفعاً لأن المعنى : ليس إله إلا إله واحد ، فرددت ما بعد (إِلَّا) إلى المعنى ، ألا ترى أن (مِنْ) إذا قُذِّدَتْ من أول الكلام رَقَعَتْ . وقد قال بعض الشعراء :

مَا مِنْ حَوِيٍّ يَهْنُ بَدْرٌ وَصَاحَةٌ وَلَا شُعْبَةٍ إِلَّا شِبَاعٌ نَسُودُهَا

فرايت الكسائي قد أجاز خفضه وهو بعد إلا ، وأنزل (إلا) مع المجرور بمنزلة غير ، وليس ذلك بشيء ، لأنه أنزله بمنزلة قول الشاعر :

أَهْنَى لَبِيئِي لِسْتُمْ بِبَدْرٍ إِلَّا بَدْرٌ لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ

(١) معاني القرآن للأخفش : ٢٤١/١ ، ٣٥٣ ، وانظر : ٥٧/١ (٢) أي في لفظ الجلالة .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٢٧/٤ ، وانظر . إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٨/٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٢/٣ ، ١٣٣/٤ ، ٣٣/١

وهذا جائز ، لأن الهاء قد تكون واقعة في الجحد كالمعرفة والنكرة فيقول :
ما أنت بقائم والقائم نكرة ، وما أنت بأخينا ، والأخ معرفة ، ولا يجوز أن تقول :
ما قام من أخيك ، كما تقول ما قام من رجل ^(١) .

وقد جعل الفراء النصب إذا كان ما قبل (إلا) لا جحد فيه ، والإتياع إذا
سبق (إلا) جحد ، ويُفهم من كلامه أن الجحد هنا أوسع من النفي فيدخل فيه
الاستفهام أو التحضيض على ما مثل به (لولا) ، و (هلا) ، والوجه في
الجحد الرفع لأنه ينفي الفعل عن المستثنى منه ويثبت له ما بعد إلا في مثل : ﴿ مَا
فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (النساء ٦٦) بالرفع ، أما النصب في قراءة أبي :
(ما فعلوه إلا قليلاً) فعلى نية الاستثناء المنقطع عن أول الكلام ، وكونه ينفي
الفعل ويجعل ما بعد إلا منقطعاً عما قبلها ^(٢) . ونفس الفكرة نجدها عند
الأخفش حيث يقول في قراءة ابن مسعود (قليلاً) « لأنك نفيت عنه وجعلته
لآخر » ^(٣) . وجعل ابن خالويه الرفع في الآية هو الوجه لوجود النفي ، وخرج
النصب على أن الكلام قد تم عند (ما فعلوه) ثم قال بعد ذلك (إِلَّا قَلِيلًا
مِنْهُمْ) ^(٤) .

ومعنى النفي وحده هو المتحكم في النصب والرفع في قول الله تعالى : ﴿ فَأَسْرِ
بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ ﴾ (هود ٨١) وقد جعل
الفراء (امرأتك) منصوبة بالاستثناء ، ومرفوعة بعطفها على أحد ^(٥) ، وقال
أبو عبيدة في الرفع : « كان أبو عمرو بن العلاء يجعل مجازها على مجاز قوله
لا يلتفت من أهلك إلا امرأتك فإنها تلتفت فيرفعها على هذا المجاز » ^(٦)
فألح إلى اعتبار النفي في (لا يلتفت) ، أما الأخفش فإن الأمر واضح عنده
حيث يقول : « فأسر بأهلك إلا امرأتك ، نصب ، وقال بعضهم (إلا

(١) معاني القرآن للفراء : ٣١٧/١ ، ٣١٨ ، والبيتان اللذان استشهد بهما مجهولا القائل
ولم أجدهما عند أحد غيره .
(٢) نفسه : ١٩٦/١ ، ١٩٧ .
(٣) معاني القرآن للأخفش : ٤٣١/٢ .
(٤) حجة ابن خالويه ص ١٠٠ .
(٥) معاني القرآن للفراء : ٢٤/٢ .
(٦) مجاز القرآن : ٢٩٥/١ .

أَمْرًا تُنْكِرُ) رفع وحمله على الالتفات ، أى لا يلتفت منكم إلا امرأتك » (١) .
ومن هذا النص يتبين أن النصب للإيجاب والرفع للنفى .

كما يُعَكِّمُ الفراء أيضاً معنى التعريف والتشكيك فيقول : « وإذا كان الذى قبل (إلا) نكرة مع جحد لئلا تتبع ما بعد (إلا) ما قبلها ، كقولك : ما عندي أحدٌ إلا أخوك » (٢) ، فيقدر المستثنى منه نكرة لتعليل الرفع فى قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (آل عمران ١٣٥) ، حيث يقول : « يقال ما قبل إلا معرفة ، وإنما يرفع ما بعد إلا بإتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعها جحد ، كقولك : ما عندي أحدٌ إلا أبوك ، فإن معنى قوله : ﴿ وَمَنْ يُغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، ما يغفر الذنوب أحدٌ إلا الله ، فجعل على المعنى وهو فى القرآن فى غير موضع » (٣) .

فإذا جاء النفى مع غياب المستثنى منه فإن الاستثناء ـ حيثئذ ملغى ـ ويُعَرَّبُ الاسم بعد (إلا) بإعرابه الذى يستحقه لو لم تكن موجودة . وتكون (إلا) قد دخلت لتوجب الفعل قبلها للاسم بعدها ، ويكون ذلك فى كل ما كان فيه ما قبل (إلا) محتاجاً إلى ما بعده (٤) .

وقد ربط الفراء بين غياب المستثنى منه والاستثناء المفرغ فقال : « وإذا لم تَرَّ قبل (إلا) اسماً فأعمل ما قبلها فيما بعدها ، فتقول : ما قام إلا زيد ، رفعت (زيدا) لإعمالك (قام) إذ لم تجد (قام) اسماً بعدها ، وكذلك ما ضربت إلا أخاك ، وما مررت إلا بأخيك » (٥) .

(١) معانى القرآن للأخفش : ٣٥٧/٢ (٢) معانى القرآن للفراء : ١٦٧/١

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢٣٤/١ ، وانظر : ١١٠/٢ ، ١١٠/١ ، ١٦٧/١

(٤) انظر : الكتاب : ٣١٠/٢ ، وتعليق السهرافى بهامش الصفحة . وانظر العلاقة بين

العلامة والمعنى فى كتاب سيبويه ص ١١٦ ، وقد أخرج كثير من الباحثين فى القديم والحديث هذا النوع من الاستثناء ، انظر الاستثناء فى التراث النحوى والبلاغى ص ٢٦ .

(٥) معانى القرآن للفراء : ١٦٧/١

وقد جاءت آيات كثيرة على الاستثناء المفرغ أعرب النحاس المستثنى فيها بحسب موقعه الإعرابي (١) .

وقد يختلف في المعنى المقصود من تركيب الاستثناء ، ويكون للنحاة تقديرات مختلفة للعمق ، وقد يوحى تركيب الاستثناء بخصوص في المعنى المقصود فيحاول النحاة كشف هذا الغموض ، بتقدير معان مختلفة لـ (إلا) الاستثنائية ، أو لتركيب الاستثناء ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ (هود ١٠٧) فقد أورد ابن قتيبة اعتراض الطاعنين بقولهم إن استثناء المشيئة من الخلود يدل على زواله أو أنه لا معنى للاستثناء في الآية (٢) .

وقد عرض الفراء وجهين لتفسير المعنى : أولهما على إلغاء الاستثناء ، فهو استثناء يستثنيه - سبحانه - ولا يفعله ، والآخر على بقاء الاستثناء و (إلا) بمعنى (الواو) أو سوى والمعنى : خالدين فيها ما دامت السموات والأرض سوى ما يشاء من زيادة الخلود ، واختار هذا الوجه (٣) .

أما الزجاج فيقول إن الاستثناء من يوم القيامة ، وجعل المستثنى من الخلود مدة الحشر والحساب ، كما أجاز أن يكون المعنى : إلا ما شاء الله أن يعذبهم به من أصناف العذاب ويخص المعنيين بقوله : « فيجوز - والله أعلم - إلا ما شاء ربك من مقدار حشرهم ومحاسبتهم ، ويجوز أن يكون إلا ما شاء ربك مما يزيدهم من العذاب » (٤) .

وقد عرض ابن قتيبة لتركيب الاستثناء في الآية معاني ثلاثة ، أولها : أن تكون (إلا) بمعنى سوى وهو ما جاء عند الفراء ، والثاني : أن يكون

(١) راجع إعراب القرآن للنحاس : ٢٥١/١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣ .

(٢) تأويل مشكل ابن قتيبة ص ٢٨ (٣) معاني القرآن للفراء : ٢٨/٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٢١/٢ ق

المستثنى هو مدة تعبيرهم في الدنيا ، ولا استثناء من خلود الآخرة ، والثالث : أن يكون المستثنى هو مدة بقاء أهل الذنوب من المسلمين في النار ^(١) .

وإذا عدنا إلى أقوال الفراء وجدنا اختياره يتسق ومذهبه الاعتزالي حيث يقولون بالعدل الإلهي الذي يتنأى عندهم وتعليق الخلود بالمشيئة ، بينما نجد الزجاج يُجيزُ الاستثناء من الخلود بالمشيئة وهو ما يعكس اختلافاً عقدياً يكمن وراء بعض التحليلات النحوية ، وكان ابن قتيبة محقاً في عرض ذلك ضمن مطاحن الطاعنين .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾ (الدخان ٥٦) ، فقد قال الطاعنون : « كيف يستثنى موتاً كان في الدنيا من حُكْمِهِمْ فِي الْجَنَّةِ ^(٢) ، وقد جعل الفراء (إلا) في الآية بمعنى (سوى) أيضاً ^(٣) ، وتبعه في ذلك الزجاج ^(٤) وابن قتيبة الذي جعل الدنيا والآخرة متصلة بفترة البرزخ ، حيث يتفاضل السعداء في تنعمهم بأسباب الجنة في تلك الفترة وتعيش أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تأكل في الجنة » ^(٥) .

ومثل ذلك اختلاقيهم في معنى تركيب الاستثناء في قول الله تعالى : ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْضَ سُوءٍ ﴾ (النمل ١٠ ، ١١) فقد أجاز الفراء أن يكون الاستثناء من الرسل ، أو من محذوف لأن المعنى : لا يخاف المرسلون إنما الخوف على غيرهم . ثم استثنى فقال : إلا من ظلم فإن هذا لا يخاف ، أو أن تكون (إلا) بمعنى الواو والمعنى : لا يخاف لدى المرسلون ولا من ظلم ثم بَدَّلَ حُسْنًا ، واعترض على هذا القول لأنه مخالف لمعنى الاستثناء .

(١) انظر : تأويل مشكل القرآن ص ٧٧ ، ٧٨ (٢) نفسه ص ٧٨

(٣) معاني القرآن للفراء . ٤٤/٣

(٤) معاني القرآن وأعرابه للزجاج : ٤٢٨/٤

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٧٨ ، ٧٩

وهو إخراج الاسم الذي بعد (إِلَّا) من معنى الأسماء قبلها ، وأجاز أن تكون (إِلَّا) في الآية بمعنى (سوى) (١) .

واعترض النحاس على الاستثناء من محذوف ، كما اعترض على جعل (إِلَّا) بمعنى الواو لأن ذلك ضد البهتان وضد معنى الاستثناء ، واختار أن يكون المعنى على أن الله سبحانه لما علم أن من عصى من الرسل يُسرُّ الخيفة استثناء ، وهذه سبيل العلماء بالله أن يكونوا خائفين من معاصيه (٢) .

وقد اختلف النحاة في عامل المستثنى (٣) ، وجعل المبرد العامل (إِلَّا) نائبة عن الفعل (أعنى ، أو أستثنى) (٤) ، ولجد الزجاج يُقدر معنى تركيب الاستثناء وفيه (إِلَّا) في مثل : ﴿ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ (البقرة ٢٤٦) « المعنى : تولوا أستثنى قليلاً منهم » (٥) .

أما في الاستثناء بغير فقد حكم الفراء تمام الكلام في النصب أو الرفع فنصب (غير) يكون بعد التمام على الاستثناء أو الحال (٦) ، لكنه يقول : « إن بعض بني أسد وقضاة إذا كانت (غير) في معنى (إِلَّا) نصبوها ، ثم الكلام قبلها أو لم يتم . فيقولون : ما جاعني غيرك ، وما أتانى أحدٌ غيرك » (٧) ، لكن النحاس يقول : « إنه لا يجوز عند البصريين نصب (غير) إذا لم يتم الكلام وذلك عندهم من أقبح اللحن » (٨) .

(١) معاني القرآن للفراء : ٢٨٧/٢ ، ٢٧٨ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٠/٣ .

(٣) انظر : الإتصال المسألة ٣٤ ، شرح ابن عيش : ٧٦/٢ ، ٧٧ ، شرح الكافية .

(٤) ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ ، صغ الهوامع : ٢٥٢/٣ ، ٢٥٣ .

(٥) المختضب : ٣٩٠/٤ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٣٢٣/١ ، وانظر : ١٣٨/١ .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .

(٨) نفسه : ٣٨٣ ، ٣٨٢/١ (أ) إعراب القرآن للنحاس : ١٣٤/٢ ، ١٣٥ .

ومما سبق عرضه يتبين أن معربى القرآن قد رصدوا العلاقة بين الاستثناء والمعنى ، وظهر ذلك فى حالات إعرابه المختلفة وفى أنواع المستثنى ، حيث حكموا عوامل معنوية مثل الإثبات والتنفى ، والتعريف والتشكيك ووجود المستثنى أو تمام الكلام ، وكون المستثنى من جنس المستثنى منه أو لا ، وتحكم ذلك كله - إضافة إلى السياقين اللغوى والمقامى - فى المعنى المقصود بآيات القرآن التى تضمنت تركيب الاستثناء ، حيث اختلف معربو القرآن حول تفسير بعض الآيات يدفعهم فى بعضها الوازع العقدى الذى يختلف باختلاف مذاهبهم العقدية .

* * *

ثالثاً : المجرورات والتوابع وغيرها

١ - الإضافة والمعنى :

الإضافة هي علم الجر ، فلا يكون الاسم مجروراً إلا بال إضافة ، وتكون بحرف الجر أو بمعناه ^(١) وتنقسم إلى إضافة محضة (أو معنوية) ، وإضافة غير محضة (أو لفظية) وهي إضافة المشتقات إلى معمولاتها ^(٢) .

وفي هذه الإضافة يعرف النحاة معنى المضاف إليه ومحل الإعرابي فقد يكون فاعلاً في المعنى في مثل : ﴿ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾ (البقرة ٥٤) ^(٣) ، ومثله : ﴿ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءُ وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴾ (الأحقاف ٦) ، فالمصدر مضاف إلى الفاعلين ، والمعنى : كانوا بعبادتهم إياها كافرين ، ^(٤) . وقد يجوز تقدير إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول وتفسير المعنى في التقديرين ، وقد جاء ذلك عند الفارسي في قول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرَّةٍ مِنْ لِقَائِهِ ﴾ (السجدة ٢٣) فعلى إضافة المصدر إلى المفعول يكون المعنى من لقاء موسى الكتاب وأضيف المصدر إلى ضمير الكتاب ، ويجوز أن يكون الضمير لموسى في (من لقائه) ويكون الفاعل محذوفاً ، والمعنى من لقاءك موسى ، في الحشر والاجتماع للبعث أو في الجنة ^(٥) .

ويرتبط المضاف والمضاف إليه في الإضافة المحضة (المعنوية) بعلاقة معنوية عرفها النحاة في تقدير حرف الجر الذي يفصل بين المتضايقين إذا نُقِضَتْ الإضافة ، فالإضافة تكون بمعنى اللام من مثل مال زيد بمعنى مال لزيد ^(٦) أو

(١) انظر : المقتضب : ١٣٦/٤ ، شرح ابن عبيش : ١١٧/٢ ، الكتاب : ٤١٩/١

(٢) انظر : الأصول : ٥/٢ ، شرح الكافية : ٢٧٣/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٦/١ (٤) الحجة للفارسي ٤ / ٢

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٤٦١/٣ (٦) الحجة للفارسي ٢٣/٢

(٧) المقتضب : ١٤٣/٤

بمعنى (مِنْ) إذا كان المضاف بعض المضاف إليه ، وقد قسم ابن السراج الإضافة المحضة إلى قسمين : أحدهما : إضافة الاسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام مثل : غلام زيد ، والآخر : إضافة الاسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (مِنْ) مثل : هذا ثوبٌ خزٌّ وهذه جبةٌ صوفٌ (١) ، وكذلك تكون الإضافة إلى الظرف بمعنى (فِى) عند بعض النحاة من مثل : ﴿ أَلَدُ الْخِصَامِ ﴾ (البقرة ٢٠٤) ، ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (سبأ ٣٣) (٢) .

فالرابط بين المضاف والمضاف إليه عند النحاة إنما هو معنى ذلك الحرف المقدر سواء أكان اللام أم (مِنْ) أم (فِى) ، وتتم الإضافة إذا كان بين المضاف والمضاف إليه أدنى ملازمة (٣) ، ومن هنا صحَّت إضافة الليل إلى السماء فى قوله تعالى : ﴿ أَغْطِشْ لَيْلَهَا وَأَخْرِجْ ضُحَاهَا ﴾ (النازعات ٢٩) ، وإن كانت عند النحاس « إضافة مجازية لأن معنى الليل ذهاب الشمس فلما كانت تعيب فى السماء قيل ليلها ، كما يقال : سرح الدابة ، وكذا (وأخرج ضحاهها) (٤) ، وكذلك : ﴿ فَارْقُوا دِينَهُمْ ﴾ (الأنعام ١٥٩) ، الروم ٣٢ ق١ ، قال الفارسي : « إنما سُمِّيَ شريعة الإسلام (دينهم) وإن لم يُجِيبُوا إليه ولم يأخذوا به لأنهم قد شرع لهم ذلك ودُعُوا إليه ، فلهذا الالتباس الذى لهم به جاز أن يضاف إليهم » (٥) ، فإذا أضيفت (دار) إلى اسم الله تعالى (السلام) لم يكن ذلك إلا للتعظيم والرفع كما قيل للكعبة بيت الله (٦) ، ومثل ذلك عند ابن جنى قراءة الحسن وقتادة وعمر بن عبد العزيز : ﴿ مِنْ رُوحِ اللَّهِ ﴾ (يوسف ٨٧) قال : « ينبغى أن يكون - والله أعلم - من الروح الذى من الله ، ويعنى به روح ابن آدم » (٧) ، لكن الإضافة إلى الله سبحانه تكون أفخم وأشرف (٨) . ولا يضاف الاسم إلى مرادفه ، ونعته ، ومنعوته ومؤكده عند جمهور النحاة

(١) الأصول : ٥/٢ ، وتابعه ابن جنى فى ذلك ، انظر : الخصائص : ٢٦/٣

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢٧٣/١ ، مع الهوامع : ٢٩٧/٤

(٣) مع الهوامع : ٢٦٤/٣ (٤) إعراب القرآن للنحاس ١٤٥/٥

(٥) الحجة : ٧٧/٢ ، وانظر : ٤١/٢ (٦) نفسه : ١٣٧/١ ، ٢٢٧/٢

(٧) المحتجب : ٣٤٨/١ (٨) نفسه : ٢٢٩/١

لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه ، والشئ لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره . والنعت عين المنعوت ، وكذا ما ذكر بعده ، إلا بتأويل - وهو تأويل معنوي - بينما جوز ذلك الكوفيون بشرط اختلاف اللفظ ^(١)

وقد مثل الكوفيون في ذلك الفراء ومن أمثلة ذلك عنده : ﴿ وَحَبُّ الْحَصِيدِ ﴾ (سورة ق ٩) ^(٢) و ﴿ وَجَاءَتْ مَكْرَةُ آلِ نُوحٍ بِالْحَقِّ ﴾ (سورة ق ١٩) ^(٣) ، و ﴿ فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ ﴾ (القمر ٣١) ^(٤) ووقف عند قول الله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام ٩٩) فقال : « يقول : رزق كل شيء » ، يريد ما ينبت ويصلح غذاء لكل شيء . وكذا جاء التفسير ، وهو وجه الكلام . وقد يجوز في العربية أن تضيف النبات إلى (كل شيء) وأنت تريد بكل شيء النبات أيضاً ، فيكون مثل قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ (الواقعة ٩٥) واليقين هو الحق ^(٥) ، وقال في موضع آخر إن الشيء يضاف إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، وعلل ذلك بقوله إنهم يتوهمون أن الشئين إذا اختلفا في اللفظ كانا مختلفين في المعنى ^(٦) . قال في : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ (يوسف ١٠٩) « أصيب إلى الآخرة » ، وقد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كقوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ (الواقعة ٩٥) ، والحق هو اليقين . ومثله أتيتك بارحة الأولى وعام الأول ، وليلة الأولى ، ويوم الخميس . وجميع الأيام تُضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها ^(٧) ، وهو هنا يخلط بين إضافة الصفة إلى الموصوف وإضافة الشيء إلى مرادفه ، فما جاء في النص إنما هو أمثلة لإضافة النعت إلى المنعوت ، وهذا ما تد ، عليه نصوص أخرى عنده من مثل : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ (الأنعام ٣٢) قال : « جعلت الدار ها هنا اسماً ، وجعلت الآخرة من صفتها ، وأضيفت في غير هذا الموضع » ^(٨) .

(١) صبح الهوامع ٢٧٥/٤ ، ٢٧٦ (٢) معاني القرآن للفراء ٧٦/٣

(٣) نفسه ٧٨/٣ (٤) نفسه ٨/٣

٥ نفسه ٣٤٧ (٦) نفسه ٣٣٠ ، ٣٣١ (٧) نفسه ١ ، ٢ ، ٥٥ ، ٦

(٨) معاني القمر - للفراء ٢ ، ٥٥ ، ٦ ، ٨ ، ١ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ونظر - ٤١

وقد أجاز أبو عبيدة أيضاً إضافة الصفة إلى الموصوف في مثل : ﴿لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ (الواقعة ٩٥) و : صلاة الأولى ، وصلاة العصر (١) ، وأشار النحاس في الآية - إلى أنه قول الكوفيين (٢) . وكذلك عرض ابن خالويه قول الكوفيين وقال إن الشيء - عندهم - لا يُضاف إلى نفسه وإنما يقدرون في الاسم الأول نوعاً ، وفي الثاني جنساً فيضاف النوع إلى الجنس ، كما عرض قول المبرد بتقدير مضاف محذوف وتقدير صلاة الظهر : صلاة وقت الظهر (٣) .

وقد عرض النحاس قول البصريين - والمبرد - بتقدير مضاف لأن إضافة الشيء إلى نفسه محال (٤) لأنك تُضيفُ الشيء إلى ما تبينه به فتضمه إليه فمحال أن تُبيِّنَه بنفسه أو تُضمَّه إلى نفسه (٥) ، وإنما يضاف الشيء إلى الشيء لِيُبَيِّنَ به معنى الملك والنوع فمحال أن يُبَيِّنَ أنه مالك نفسه أو من نوعها (٦) .

وقد وقف ابن جنى في الخصائص مدافعاً عن رأي البصريين ، فبرهن على أن الاسم غير المسمى لأنهما يضافان إلى بعضهما (٧) ، والشيء لا يضاف إلى نفسه : « لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص ، والشيء إنما يُعرِّفه غيره ، لأنه لو كانت نفسه تعرِّفه لما احتاج أبداً أن يُعرِّفَ بغيره ، لأن نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة ، وموجودة غير مفتقدة . ولو كانت نفسه هي المعرفة له أيضاً لما احتاج إلى إضافته إليها ، لأنه ليس فيها إلا ما فيه فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها » (٨) ، وفي نوعي الإضافة إنما يضاف

(١) مجاز القرآن : ٢٥٣/٢

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٦/٥ ، كما نقل قول الفراء في أكثر من موضع ، انظر :

٢٢٩/٤ ، ٢٢٥ ، ١٩٨/٣

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص ١٦٩ ، وانظر ص ١٤٧

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٩/٤

(٥) نفسه : ٢٧٣/٥ (٦) نفسه : ١٩٨/٣

(٧) انظر : في أمثلة إضافة الاسم إلى المسمى وعكسه ، الخصائص : ٢٧/٣ ، وما بعدها .

(٨) الخصائص : ٢٤/٣

الشيء إلى غيره بمعنى اللام أو إلى ما هو بعضها بمعنى (من) وكلاهما ليس
المضاف فيهما هو المضاف إليه ^(١) .

وقد عرض ابن الأنباري وجهتي النظر الكوفية والبصرية في ذلك واحتجاج
الكوفيين بالشواهد القرآنية ، وقد حاول تخريبها على المذهب البصري كما
عرض احتجاج البصريين المنطقي وهو ما جاء عن ابن جني فيما سبق ^(٢) ،
والحق أن البصريين قد تكلفوا في تقدير مضاف محذوف في تلك الشواهد
القرآنية الثابتة ، وقد أصاب الكوفيون في رصد الظاهرة وتفسيرها دون تأويل
أو تكلف .

أما إضافة الشيء إلى شيء هو بعضه ، فقد أشار النحاس إليها عند قول
الله تعالى : ﴿ كَيْدُ سِحْرٍ ﴾ (طه ٦٩ ق) قال : « على إضافة النوع والجنس ،
كما تقول : ثوبٌ خزٌّ » ^(٣) .

وقد حلل أبو علي الفارسي أمثلة أخرى من مثل : ﴿ فِدْيَةُ طَعَامٍ ﴾ (البقرة
١٨٤) قال : « وأما من أضاف الفدية إلى الطعام فكإضافة البعض إلى ما هو
بعض له ، وذلك أنه سُمِّيَ الطعام الذي يُقَدَّى به فدية ، ثم أضاف الفدية إلى
الطعام الذي يعمُّ الفدية وغيرها ، وهو على هذا من باب خاتم حديدٍ » ^(٤) .

وأقلل التفضيل مضاف إلى ما هو بعضه ، وهذا ما جعل ابن جني يرفض أن
تكون (أعلمُ) مضافة إلى (مَنْ) في قول الله تعالى : ﴿ إِنْ رِئَاكَ هُوَ أَعْلَمُ
مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (الأنعام ١١٧) لأن ذلك يؤدي إلى معنى محال على
الله سبحانه هو أن يكون بعض المضلِّين أو بعض الضالِّين ^(٥) .

ومعنى الإضافة في ضم الاسمين يختلف عن معنى انفصالهما بالتثنية أو

(١) نفسه : ٢٦/٣ (٢) الإتصاف . المألة الحادية والثون : ٤٣٧/٢ ، ٤٣٨

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٤٩/٣ (٤) الحجة للفارسي : ٩/٢ ، ٩٢٣/١ ، ٩٢٤

(٥) المحاسب : ٢٢٨/١

بظهور حرف الجر ، وقد بدا ذلك جلياً عند معرئ القرآن وقد قُرئتُ : ﴿ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ (إبراهيم ٣٤) بإضافة (كل) إلى (ما) وهى قراءة العامة وقرأ الحسن والأعمش بتنوين (كل) ^(١) ويختلف معنى كل من القراءتين عن الأخرى ، فمعنى قراءة التنوين يُفسرهُ الفراء بقوله : « كأنهم ذهبوا إلى أنا لم نسأل الله عز وجل شمساً ولا قمرأ ولا كثيراً من نعمه ، فقال : آتاكم من كل ما لم تسألوه فيكون (ما) جعداً » ^(٢) ، أما معنى قراءة الإضافة فهو « آتاكم من كل ما سألتموه لو سألتموه ، كأنك قلت : وآتاكم كل سؤلکم » ^(٣) ، وكذلك تنبه الأخفش إلى الاختلاف بين التنوين والإضافة فى قوله تعالى : ﴿ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ (غافر ٣٥) ، قال : « فمن نون - القلب - جعل المتكبر الجبار من صفة ، ومن لم يَؤن أضاف القلب إلى المتكبر » ^(٤) ، وعرف الزجاج الفرق الدلالى بين الإضافة التى تعنى أن المتكبر هو الإنسان وبين الصفة التى تجعل القلب هو المتكبر وقال إن الأول الوجه ^(٥) .

والمضاف عند النحاس لا ينفصل من المضاف إليه فى المعنى ^(٦) ، كما أن الإضافة - عند ابن جنى - تقتضى وصل المضاف بالمضاف إليه ، لأن الثامى تمام الأول ، وهو معه فى أكثر الأحوال كالجزم الواحد ^(٧) ، وإذا كانت الإضافة تعنى أن الاسم يتم بما بعده ، فإن التنوين معناه تمام الاسم ، كما أن الإضافة تفيد التعريف والتنوين يفيد التنكير ، لذا فهما متناقضان ، يقول ابن جنى : « التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه ، والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقوة حاجته إلى ما بعده فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا ، تعادتا وتنافتا ،

(١) انظر : معجم القراءات : ٢٢٨/٣ ، وقد تراها كذلك غيرهما أيضاً .

(٢) معانى القرآن للفراء . ٧٧/٢ ، ٧٨ (٣) نفس المصدر : ٧٨/٢

(٤) معانى القرآن للأخفش : ٤٦١/٢

(٥) معانى القرآن وإعرابه . ٣٧٤/٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٣/٤

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٦/٥ (٧) المعتصب ١٦٥/١

فلم يكن اجتماع علامتهما ، وأيضاً فإن التنوين عِلْمٌ للتكبير ، والإضافة موضوعة للتعريف ، (١) .

وقد ذكر سيبويه إضافة ظرف الزمان فقال : « جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيفَ إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى إذ ، فأضيفَ إلى ما يضاف إليه إذ ، وإذا كان لَمَّا لم يقع لم يُضَفْ إلَّا إلى الأفعال ، لأنه في معنى إذا ، وإذا هذه لا تضاف إلَّا إلى الأفعال » (٢) ، ومعنى كلامه أن الإضافة إلى ظرف الزمان تكون إضافة إلى الجملة إذا كان معنى الزمان المضي ، وتكون إلى بالفعل إذا كان الزمان مُسْتَقْبَلًا . وهذا ما جاء عند معري القرآن أيضاً ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾ (غافر ١٦) قال الأخفش : أضاف المعنى ، فلذلك لا ينون اليوم ، كما قال : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَلُونَ ﴾ (الذاريات ١٣) ، وقال : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (المرسلات ٣٥) معناه هذا يوم فتنهم ولكن لما ابتدأ الاسم ونى عليه لم يُقَدِّرْ على جره ، وكانت الإضافة في المعنى إلى فتنة وهذا إما يكون إذا كان اليوم في معنى (إذ) ، وإلا فهو قبيح ، ألا ترى أنك تقول : لقيتك زمن زيد أمير ، أي : إذ زيد أمير ، ولو قلت : ألقاك زمن زيد أمير ، لم يحسن (٣) ، وقد كرر ذلك النحاس (٤) .

فالإضافة في الآية هي إضافة معنوية ، حيث أضيفت الجملة إلى الظرف الماضي تماماً كما تضاف (إذ) التي هي في معنى المضي ، أما إذا كان في معنى الاستقبال بمعنى (إذا) فإنه يُضَافُ إلى الفعل .

(١) الخصائص : ٦٥/٣ ، وانظر أيضاً المحتسب : ٢٢١/١ ، حيث يقول إن : (شهادة الله) (المائدة ١٠٦) بالتنوين أعم من (شهادة الله) .

(٢) الكتاب : ١١٩/٣ ، وانظر : المتضبط : ٣٤٧/٤

(٣) معاني القرآن للأخفش . ٤٦٠/٢ ، ٤٦١

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨/٤ ، وانظر : الخصائص : ٢٥٣/٢ ، وما بعدها

وقد علل النحاس إضافة ظرف الزمان إلى الفعل بأن الفعل بمعنى المصدر ^(١) ، وهو تعليل نقله عن المبرد ^(٢) .

ومما سبق يتضح أن معرى القرآن قد أسهموا مع النحاة ، بنصيب وافر في تجلية العلاقات المعنوية بين المضاف والمضاف إليه مع اختلاف نوعي الإضافة اللفظية والمحضة ، وكذلك في إضافة الصفة إلى الموصوف والاسم إلى مرادفه وأثر في آرائهم انتماؤهم المذهبي إلى مدرسة نحوية بعينها ، مما جعلنا لا نستطيع الفصل بين أقوالهم وأقوال النحاة . وتبدو الإضافة الحقيقية في تحديد الفروق الدلالية بين القراءة بالإضافة أو الانعصال في بعض الآيات القرآنية وهو ما ظهر جلياً عند الفراء والأخفش والزجاج .

٢ - البديل والمعنى :

الفرق بين البديل وغيره من التوابع - عدا عطف النسق - أن البديل تابع مقصود بالحكم - أو مقصود بما تُنسب إلى المتبوع دونه - أما غيره من التوابع فهي مكملة للمتبوع المقصود بالحكم لا أنها هي المقصودة بالحكم ^(٣) . ومعنى ذلك أنه يمكن الاستغناء بالبديل عن المبدل منه ، ومن هنا كانت مررتُ بأخيك زيدٍ مثل : مررت بزيدٍ عند المبرد ^(٤) ، وفرق ابن السراج بين البديل وعطف البيان بأن « البديل تقديره أن يوضع موضع الأول » ^(٥) ، وهذا ما جعل ابن جني أيضاً يضع حداً فاصلاً بين البديل وغيره ، فيقول : « إنَّ عِبْرَةَ البَدَل أن يصلح بحذف الأول وإقامة الثاني مقامه » ^(٦) .

وقد جاء ذلك عند معرى القرآن وهو ما نفهمه من قول الفراء . « وَوَيَوْمَ

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩/٥ (٢) نفسه : ١٥٧/٢

(٣) شرح قطر الندى ص ٤٣٩ . شرح الكافية : ٣٣٧/١

(٤) المختضب : ٢٩٥/٤ (٥) الأصول : ٤٦/٢

(٦) اللع ص ١٧٢ . ١٧٥ . وانظر : شرح الفصل لابن بعيش : ٦٣/٣

الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴿٦٠﴾ (الزمر . ٦٠) والمعنى : ترى وجوههم مسودة ﴿١١﴾ . فالرؤية الحقيقية إنما تقع على الوجوه لا على (الذين كذبوا) . وجملة (وجوههم مسودة) إنما هي بدل بعض من كل وليست حالاً كما تعودنا مع رأى البصرية .

وقد عرف ذلك الزجاج وقدر معنى الآيات مستغنياً عن المبدل منه . ومن أمثلة ذلك ، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (البقرة ٢١٧) ، قال : « (قتال) مخفوض على البدل من الشهر الحرام . المعنى : يسألونك عن قتال في الشهر الحرام » (٢) ، أما النحاس فقد نقل عن ابن كيسان الفرق بين البدل وبين عطف البيان ، وهو نفس ما جاء عند ابن السراج ، فقال : « وما علمت أن أحداً بيئه - أى عطف البيان - والفرق بينه وبين البدل إلا ابن كيسان ، قال : الفرق بينهما أن معنى البدل أن تقدر الثاني في موضع الأول ، وكأنك لم تذكر الأول ، ومعنى عطف البيان أن يكون تُقَدَّرُ أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يعرف إلا بالثاني وإن ذكرت الثاني لم يُعرف إلا بالأول فجئت مبيناً للأول قائماً له مقام النعت والتوكيد » (٣) .

وقد جاءت مصطلحات للبدل تشير إلى الغرض من مجيئه في الكلام ، فمن ذلك : التكرير (٤) ، والترجمة والتبيين (٥) أو البيان (٦) وكذلك : التفسير (٧) .

(١) معاني القرآن للفراء : ٧٣/٢ ، ودللتنا على أن الفراء قد فهمها كذلك هو سياق الكلام عنده فقد جاء ذلك عند قول الله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ (إبراهيم ١٨) وقال إن المثل للأعمال ، كما أجاز أن تأتي مجرورة (أعمالهم) وكذلك شواهد القرآنية الأخرى في تفسيره للآية ، كما أنه قد صرح بمصطلح (التكرير) في تعليقه على شواهد الشعرية

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢٨١/١ ق . وانظر : ٤٥٦/١ ، ٣٣٥/٢ ، ٧٣/١ ، ٣٢٩ .
إعراب القرآن للنحاس : ٢٧/٣ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٧/٥ ، ٢٢٨

(٤) معاني القرآن للفراء : ٢٥٥/٢ ، ٤٠٤/١ السمعيل الفعل : كَرَّ ، وشرح الأشموس : ١٢٥/٢

(٥) معاني القرآن للفراء : ١٥٤/٣ ، مدرسة الكوفة ص ٣١

(٦) معاني القرآن للأخفش : ١٤٧/١ (٧) نفسه : ١٨٠/١ ، ٤٦٩/٢

وقد فضل مهدي المخزومي مصطلح الترجمة والتعيين ، لارتباطهما بالمعنى ،
على مصطلح البديل (١) .

وجعل النحاس الفرض من البديل البيان (٢) ، كما نقل قول الميرد أنه لا يُبدل
من ضمير المخاطب ولا المخاطب فلا يقال : مررت بك زيد ولا مررت به زيد ،
لأنه لا يُشكّلُ قِيْبِيْن (٣) ولهذا خطأ الكسائي والفراء في إجازتهما بصب (كلا
(في قول الله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾ (غافر ٤٨)
على النعت (٤) ، ومعنى هذا أن البديل يأتي للتوضيح والشرح إذا لم يُشكّلُ
الكلام لم يُحتجْ إلى البديل ، وهو ما ينطبق على حالة الخطاب فهي واضحة لا
تحتاج إلى تفسير ولهذا لا يبدل من ضمير المخاطب . والبديل إنما يأتي زيادة في
الفائدة للبيان (٥) .

وهذا ما لمجده أكثر وضوحاً عند ابن جني في قراءة يعقوب : ﴿ وَتَرَى كُلُّ أُمَّةٍ
جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ (الجاثية ٢٨) حيث قال : « (كل أمة
تدعى) بدل من قوله : ﴿ وَتَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةً ﴾ وجاز إبدال الثانية من الأولى
لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى ، لأن جشوها ليس فيه شيء من
شرح حال الجشور . والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جشوها ، وهو استدعاؤها
إلى ما في كتابها ، فهي أشرح من الأولى ، فلذلك أفاد إبدالها منها » (٦) .

ولا يخفى علاقة أقسام البديل بالمعنى ، فقد يكون البديل هو المبدل منه - بدل
كل من كل - أو بعضه بدل بعض من كل ، ومن ذلك ما سمي بدل الغلط أو
النسيان حيث يكون في الاستدراك ، وبدل الاشتغال (٧) ، وقد أشار النحاس

(١) مدرسة الكوفة ص ٣٩ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/٥

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٥٨/٢ ، ٣٦/٤ (٤) نفسه : ٣٦/٤

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/٥ (٦) المحتسب : ٢٩٢/٢ ، ٢٦٣

(٧) الكتاب ١٥١/١ ، ١٥٢ ، ٤٣٩ ، ١٦/٢ ، المختص : ٢٦/١ ، ٢٧ ، ٢٩٦/٤ .

إلى بدل البعض من الكل ^(١) ، كما أشار إلى بدل الاشتمال ^(٢) ، وقد وقف ابن جنى عند قول الله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ (التوبة . ٤) ، فقال : « وقوله . ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ بدل من قوله جل وعز (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) فإن قلت : فإن وقت إخراج الذين كفروا له قبل حصوله صلى الله عليه وسلم في الغار ، فكيف يُبدل منه وليس هو هو . ولا هو أيضاً بعضه ، ولا هو أيضاً من بدل الاشتمال ، ومعاذ الله أن يكون من بدل الغلط » ^(٣) .

وابن جنى في هذا النص يُجمل أقسام البدل ، وينفى عن الآية أن تكون من بدل الغلط لأنه لا يقع في القرآن ، وهو يشير إلى الربط بين المعنى اللغوي (المعجمي) والمعنى الاصطلاحي للغلط .

ويُبدل الاسم من الاسم بصرف النظر عن تعريفهما وتنكيرهما عند سيبويه والمهرد ^(٤) ، وقد وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ لَتَسْقُعَا بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ ﴾ (العلق ١٥ ، ١٦) ، فقال : « على التكرير ، كما قال : ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ (الشورى ٥٢ ، ٥٣) المعرفة تُردُّ على النكرة - بالتكرير - والنكرة على المعرفة » ^(٥) ، فأجاز أن تُبدل المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، كما أجاز ذلك النحاس ^(٦) ، لكن ابن جنى يقول إن الكوفيين لا يُجيزون إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كان من لفظها ^(٧) وهو ما نجد في الآية ، إلا أن الفراء جعل كلامه عاماً وإن جاء تعقيباً على الآية ، مما يقطع بأنه يُجيز ذلك دون الشرط الذي ذكره ابن جنى .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٠/١

(٢) نفسه : ١٩٢/٥ (٣) المحتجب : ٢٩١/١

(٤) انظر : الكتاب : ١٤/٢ ، المختضب : ٢٦/١ ، ٢٩٥/٤ ، ٢٩٦

(٥) معاني القرآن للفراء : ٢٧٩/٣ (٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٦/٣

(٧) المحتجب : ٣٢٥/١

وهكذا يرتبط البذل بالمعنى فى تعريفه ومصطلحاته وأقسامه ، لكن مسألة التعريف والتذكير ليست مما يشترطه معربو القرآن فى البذل .

* * *

٣ - النعت والمعنى :

جاءت عندهم مصطلحات النعت ^(١) ، والصفة ^(٢) ، والوصف ^(٣) ، وهى مصطلحات تدل على معنى الوصفية ، مما يشير إلى ارتباط المصطلح بالمعنى اللغوى . وجاء مصطلح (صلة) عند الفراء للدلالة على النعت ومن أمثلة ذلك ما جاء عند قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمُ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ (الممتحنة ١) قال الفراء : وقوله ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِمُ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ من صلة الأولياء ، ^(٤) ، إلا أن الصلة - عنده - لا تكون للعلم ، وإنما تكون للمكرة أو ما فيه الألف واللام ^(٥) .

ويعلل سيبويه إتباع النعت والمنعوت فى العلامة الإعرابية بأنهما كالاسم الواحد قال : « فأما النعت الذى جرى على المنعوت فقولك : مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد » ^(٦) ، وكذلك أوضح الفارسي أن الصفة بمنزلة الجزء من الاسم الموصوف إذ كان الموصوف لا يُعرف إلا بالصفة فلا يُستغنى به دون صفة ^(٧) .

وقد يكون الغرض من النعت الكشف عن معنى الموصوف وإيضاحه ، وزيادة

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٤١٥/٣

(٢) معانى القرآن للأخفش : ٤٨٨/٢ ، معانى القرآن وإعرابه للرجاج : ١٢/١ ، الحجة

للفارسي : ١١٠ / ٣ ، (٣) المحتسب : ١٠٧/٢ ، ٢٩٨

(٤) معانى القرآن للفراء : ١٤٩/٣ (٥) نفسه . ٢٩٩/١

(٦) الكتاب : ٤٢١/١ (٧) الحجة . ١١٠ / ٩ ، وانظر : ٣ / ١

بيانه (١) ، وقد أشار النحاس إلى أن النعت لازم لأي في النداء ليبيّنه (٢) لأن أي اسم فيهم يلزمه التفسير والتوضيح (٣) .

وبلاحظ النحاس معنى التبيين في النعت ، ويربط ذلك بالتفسير حيث قال في قوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا ﴾ (الزخرف ٦٨ ، ٦٩) : « الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا ﴾ في موضع نصب على النعت لعبادي ويدل ذلك على أنه نعت له وتبيين ما رواه ميمون بن مهران عن ابن عباس قال : بينما الناس في الموقف إذ خرج منادٍ من المحجب فنادى ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ ففرحت الأمم كلها وقالت نحن عباد الله كلنا فخرج ثانية فنادى ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ فبشيت الأمم كلها إلا أمة محمد ﷺ ومن كان مسلماً » (٤) .

والنعت عند النحاس - إنما يكون تحلية ، ولهذا خطأ نصب (رُبُّكُمْ) على النعت في قول الله تعالى : ﴿ اللَّهُ رُبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (الصافات ١٢٩) لأنه ليس بتحلية (٥) .

والنعت هو المنعوت في المعنى ولهذا يقول النحاس في ﴿ وَأَنْتَهَارُ مِّنْ خَمَرٍ لِّذَّةٍ لِلنَّارِيِّينَ ﴾ (محمد ١٥) « نعت خمر ، بمعنى : ذات لذة ، ويجوز : (لذة) نعت الأنهار » (٦) ، فلأن الخمر ليست هي اللذة قدر مضافاً محلّوها ، فقال : (ذات لذة) .

ويجعل ابن جني النعت هو المنعوت أيضاً ، فإذا لم يكن كذلك كان كأنه هو هو على المبالغة ، قال في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوقِفُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقُّ ﴾

(١) انظر : فن البلاغة ص ٢١٢ ، وقد تليد معنى الموصوف أيضاً ، انظر : دراسة المعنى عند الأصوليين ص ٦٢ ، ٦٤

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣/٢

(٣) انظر : العلاقة بين العلامة والمعنى ص ٩٠ - ٩٢

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١١٩/٤

(٥) نفسه : ١٨٤/٤

(٦) نفسه : ٤٣٦/٣

(النور ٢٥) : « (الحق) هنا وصف لله سبحانه ، أى : يومئذ يوفيه الله الحق دينهم وجزاء وصفه (تعالى) بالحق لما فى ذلك من المبالغة ، حتى كأنه يجعله هو هو على المبالغة » (١) .

وكذلك لاحظ الفراء العلاقة المعنوية بين النعت السببى وما بعده فقال فى قول الله تعالى : « رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا » (النساء ٧٥) : « خفض (الظالم) لأنه نعت للأهل ، فلما أعاد الأهل على القرية كان فعل ما أُضيفَ إليها بمنزلة فعلها (٢) ، فالظالم فى المعنى من أهل القرية وليس منها ولذلك كانت العلاقة المعنوية هى ما يربط النعت السببى بما بعده ، بينما يرتبط لفظياً بما قبله .

٤ - التوكيد :

لقد جاءت إشارات معربى القرآن فى هذه الفترة إلى التوكيد قلبلة ، وقد أشار الفراء إلى التوكيد اللفظى بمصطلح التكرار . كما عرف الغرض من التوكيد لفيه قوة وإبلاغ .

ومن أمثلة التوكيد عنده : « يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ ، وَمَا لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ، يَدْعُو لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ » (الحج ١٢ ، ١٣) قال الفراء : « يدعو مكررة ، كما تقول : يدعو يدعو دائماً ، فهذا قوة لمن نصب اللام ولم يُوقع (يدعو) على (مَنْ) » (٣) .

ويقف عند قول الله تعالى : « وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ » (الأنعام ٣٨) ثم يبحث عن فائدة للفظ (بجناحيه) ، فلا يجد لها إلا الإبلاغ فى الكلام أى : توكيده أو تقويته بقول الفراء : « وأما قوله (ولا طائر يطير بجناحيه) فإن الطائر لا يطير إلا بجناحيه . وهو فى الكلام بمنزلة قوله : « لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢٧٧/١

(١) المحتجب ، ١٧/٢

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢١٨/٢

نَجْةٌ وَكَيْ نَجْةٌ أَنْتَى ﴿ (سورة ص ٢٣) ﴾ ^(١) وكقولك للرجل : كلمته بفي ، ومشيت إليه على رجلى إبلاغاً في الكلام » ^(٢) .

ويوضح الزجاج معنى التوكيد في الآية فيقول : « وقال : بطير بجناحيه على جهة التوكيد ، لأنك قد تقول للرجل : طر في حاجتي أي : أسرع » ^(٣) ، وهو ما يفهم منه أن الغرض من التوكيد هنا رفع المجاز ، وقد أوضح ذلك أبو حيان بعد ذلك حيث قال إنه : « تأكيد لقوله (ولا طائر) لأنه لا طائر إلا بطير بجناحيه ، وليرفع المجاز الذي كان يحتمله قوله (ولا طائر) لو اقتصر عليه ، ألا ترى إلى استعمال الطائر للعمل في قوله : ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ لِرَبِّهِ طَائِرَةٌ فِي عُنُقِهِ ﴾ (الإسراء ١٣) » ^(٤) .

ويقف الزجاج عند آية أخرى لبحث عن الفائدة فيجدها ، حيث يقول في قول الله تعالى : ﴿ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ (التوبة ٣٠) : « إن قال قائل : كل قول هو بالقلم فما الفائدة في قوله (بأفواههم) فالفائدة فيه عظمة بيّنة المعنى أنه ليس فيه بيان ولا برهان إنما هو قول بالقلم لا معنى تحته صحيح لأنهم معترفون بأن الله لم يتخذ صاحبة فكيف يزعمون له ولداً ، فإنما هو تكذيب وقول فقط » ^(٥) .

ويفهم من كلام الأخفش أن التوكيد يأتي بعد تمام الكلام والفائدة حيث يقول في قول الله تعالى : ﴿ لَأَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾ (يونس ٩٩) : « جاء بقوله (جميعاً) توكيداً ، كما قال : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ (النحل ٥١) ففي قوله (إلهين) دليل على الاثنين » ^(٦) .

(١) وهي قراءة ابن مسعود . (٢) معاني القرآن للفراء . ٣٣٢/١

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢٦٩/٢ (٤) البحر المحيط . ١١٩/٤

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤٤٣/٢ ج

(٦) معاني القرآن للأخفش ٣٤٨/٢ ، و (جميعاً) هنا حال عند سبويه وانظر . إعراب

القرآن للنحاس : ٢٦٩/٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ١٦/٣

لقد ارتبط التوكيد بالزيادة عن المعنى المقصود فوق معربو القرآن عند هذه الكلمات يبحثون لها عن إضافة تضيفها إلى المعنى ، فإذا وُجِدَتْ الإضافة والفائدة لم تكن توكيداً ، ويخرج عن ذلك التحلية كالتقوية أو الإبلاغ أو رفع المجاز فإنها أغراض للتوكيد ، زائدة عن الفائدة .

ولارتباط التوكيد بالزيادة كان بعضهم يتخفف من القول به وهو ما ظهر في بحثهم عن الفائدة أو الغرض .

٥ - العطف :

تناول البحث فيما سبق معاني حروف العطف ، ويتناول هنا أيضاً العطف بالحرف ، أو النسق كما يسميه الكوفيون ^(١) ، والأصل أن يُعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة ، كما يعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل ، بل المضارع على المضارع والماضي على الماضي ، لكنه يجوز عطف الاسم على الفعل ، والماضي على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكس إذا صبح اتحاد المعطوف والمعطوف عليه بالتأويل ، بأن كان الاسم يشبه الفعل ، والمضارع مستقبل المعنى ، أو المضارع ماضى المعنى ، والجملة في تأويل المفرد ^(٢) ، ومعنى ذلك أن مبرر المخالفة بين المعطوفين هو المعنى ، فهما مختلفان في اللفظ ومتفقان في المعنى .

وينبغي عند الفراء - أن يعطف الاسم على اسم مثله ، كما يعطف الفعل على الفعل ولهذا فقد اختار قراءة : ﴿ فَكُ رَقَبَةً ، أَوْ أَطْعَمَ ق ﴾ (البلد ١٣ ، ١٤) ^(٣) لأن بعدها : (ثُمَّ كَانَ) (البلد ١٧) فلما عطف بكان وهي فعل ماض على الأول وجب أن يكون (فَكُ) ليعطف فعلاً ماضياً على فعل ماض .

(١) مدرسة الكوفة ص ٣١٥ وقد أشار النحاس أيضاً إلى مصطلحهم ومصطلح سيبويه . انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧٦/١ ، الأصول : ٥٥/٢ ، ٥٩ ، (مصطلحا ، العطف بالحرف ، أو النسق) ، وانظر : شرح ابن عبيد : ٧٤/٣

(٢) انظر : صغ الهوامع : ٢٧١/٥ ، ٢٧٧ ، وشرح الكافية : ٢٢٨/١

(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي وغيرهم ، وانظر : معجم القراءات : ١٥٢/٨

مع إجازته القراءة الأخرى : ﴿ فَكُ رَقِيبَةً أَوْ إِطْعَامٌ ﴾ (١) ، على تقدير (أن) المصدرية ويكون التقدير العقبة أن فك رقبة أو أن أطعم (٢) ، فالسق إذن أن يرد (يعطف) الاسم على الاسم والفعل على الفعل والماضي على الماضي .. إلخ وإذا جاء غير ذلك فإن التأويل المعنوي يلعب دوره في رأيها صدق القاعدة .

وقد برز المعنى أيضاً عطف الجار والمجرور على الاسم في مثل قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ (آل عمران ١٩١) قال الفراء : « يقول القائل كيف عطف بعلى على الأسماء ؟ » فيقال : إنها في معنى الأسماء ، ألا ترى أن قوله : (وعلى جنوبهم) : ونياماً . وكذلك عطف الأسماء على مثلها في موضع آخر ، فقال : ﴿ دَعَا نَا لِجَنَّتَيْهِ ﴾ (يونس ١٢) يقول : مضطجعا أو قاعداً أو قائماً (٣) قال الفراء يُقدَّر الجار والمجرور في معنى المفرد حتى يعطف عليه ، وهو ما جاء مثله عند النحاس (٤) .

وكما جاز عطف الجار والمجرور على الاسم جاز عطفهما على الفعل أيضاً بتأويل المعنى ، قال ابن جنى إن العطف نظير التثنية والتثنية تقتضى تساوى الاسمين وتشابههما ، وجعل ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ ﴾ (٥) معطوفة على ﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾ (٥) لأن المعنى : لكم في بطونها سقياً ، ولكم فيها منافع (٦) وقد عطف الماضي على المستقبل فجعل النحاس ذلك من عطف الجمل (٧) . وكذلك عطف المفرد على الجملة فجعله الزجاج من عطف الجملة على الجملة بتقدير ركن محذوف للجملة في مثل قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ ﴾ (التوبة ١٠٦) قال الزجاج : « وآخرون عطف على قوله : ومن حولكم من

(١) وهي قراءة العوام ، كما يقول الفراء .

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢٦٥/٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٦/٥ ، ٢٣٢

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢٥ / ١ ، وانظر : ٣٢٥/١

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٨/١ (٥) أجزاء من الآية ٢١ من سورة (المؤمنون)

(٦) المحض : ٩ / ٢ (٧) إعراب القرآن للنحاس : ٥٤/٥

الإعراب منافقون ومن أهل المدينة ، المعنى : من أهل المدينة منافقون ومنهم آخرون مرجون « (١) .

أما في عطف الجمل فلا مانع - عند الفراء - من عطف جملة اسمية على فعلية في مثل قول الله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ (الأعراف ١٩٣) فلم يقل : أم صمت وإن كان أكثر كلام العرب على ذلك (٢) .

وقد وضع سيبويه والمبرد قوانيناً لعطف على الضمير ، فإذا كان هذا الضمير مرفوعاً مستتراً وجب الفصل بينه وبين المعطوف عليه بضمير الرفع المتصل الظاهر من مثل . ﴿ قَاذِبٌ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَكَانِلًا ﴾ (المائدة ٣٤) ، و ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (البقرة ٣٥) ، أو بغيره من مثل : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (الأنعام ١٤٨) (٣) ، وقال الفراء إن أكثر كلام العرب على ذلك ، إلا أنه أجاز العطف بغير فصل وإن كان ذلك مكروهاً ، وعلل إشار الفصل بأن المرفوع خفي في الفعل ولذلك أُوْثِرَ إظهاره (٤) .

وقد تابع الزجاج سيبويه في ذلك حيث قال : « زعم سيبويه أن العطف بالظاهر على المضمر المرفوع قبيح ، يُسْتَقْبَحُ : قمتُ وزيدُ ، وقامُ وزيدُ ، فإن جاءت (لا) حسن الكلام ، فقلت : قمتُ ولا زيدُ ، كما أنه إذا أكد فقال قمتُ أنتَ وزيدُ حَسَنٌ ، وهو جائز في الشعر » (٥) .

وكذلك قال النحاس إن : « العطف على الضمير المرفوع بعيد في العربية إلا أن يؤكد ويُطَوَّل الكلام ، لو قلت : قمت وعمرُ كان قبيحاً حتى تقول : قمتُ أنا

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٥١٩/٢ ق

(٢) معاني القرآن للفراء : ٤٠١/١

(٣) انظر : الكتاب : ٧٤٧/١ ، المقتضب : ٧١٠/٣

(٤) معاني القرآن للفراء : ٣٠٤/١ ، ٩٥/٣

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٣٢/٢ ، وانظر : ١٧٩/٢ ، ١٨٠ ، ٣٥٩

وعمره ، أو قست في الدار وعمره » (١) ، وهو قبيح عند ابن جني يتساوى في ذلك استتار لضمير أو اتصاله (٢) .

وقد جعل الفراء العطف على الضمير المجرور بالجر قبيحاً ، وأجازه في الشعر ، ومن ذلك قراءة الأعمش - وغيره - « الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ » (النساء ١) (٣) ، وقد أجاز أبو عبيدة الجبر (٤) ، وجعل الأخفش النصب أحسن (٥) .

ووقف الزجاج عند الآية مخطئاً قراءة الجر لأن معناها فيه القسم بغير الله ، وقد قال النبي ﷺ لا تحلفوا بآبائكم . لإجماع النحويين على أنه يقيح العطف باسم ظاهر على اسم مضمرة في حال الجر إلا بظهور الجار (٦) ، واكتفى السحاس بجمع آراء البصريين والكوفيين في ذلك (٧) .

وقد أجاز الفراء عطف لاسم على مرادفه حيث قال : « إِنَّ الْعَرَبَ لَتَجْمَعُ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ وَإِسْمَا لَوَاحِدٍ إِذَا اختلف لمظاهما » (٨) ، إلا أنه وقف عند قول الله تعالى : « وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ » (البقرة ٥٣) وعرض قولين أولهما . يُفَرِّقُ بَيْنَ مَعْنَى (الكتاب) ومعنى (الفرقان) فيقول : إن الكتاب هو التوراة . والفرقان ما أنزل على محمد ﷺ (٩) ، والآخر أن الكتاب هو التوراة والفرقان انفراق البحر لبني إسرائيل ، أو الفرقان الحلال والحرام الذي في التوراة .

وأجاز الزجاج أن يكون الفرقان الكتاب بعينه إلا أنه أعيد ذكره ، وعنى به

(١) إعراب القرآن للنحاس . ١٧٢/٤ (٢) الخصائص ٢/٣

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٥٢/١ (٤) مجاز القرآن ١١٣/١

(٥) معاني القرآن للأخفش ص ٢٢٤ (٦) معاني القرآن وإعراجه للزجاج : ٢/٢ ق

(٧) إعراب القرآن للنحاس . ٤٣١/١ ، وانظر أيضاً ٢٥٥/٣

(٨) معاني القرآن للفراء . ٣٧/١

(٩) وهو رأى قطرب ، وانظر معاني القرآن وإعراجه ١٠٤/١ ، ١٠٥ ، ١٠٦

أنه يفرق بين الحق والباطل واستدل على ذلك بأن الفرقان قد ذُكر لموسى - كما ذكر لمحمد ﷺ (١) - في قول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (الأنبياء ٤٨) (٢) .

وقد خطأ النحاس القولين قول قطرب والفراء ، وقول الزجاج حيث قال إن هذا خطأ في الإعراب والمعنى ، أما الإعراب فإن المعطوف على الشئ ، مثله وعلى هذا القول يكون المعطوف على الشئ ، خلافه ، وأما المعنى فقد قال فيه جل وعز ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ ﴾ (الأنبياء ٤٨) قال أبو إسحاق . يكون الفرقان هذا الكتاب أعيد ذكره وهذا أيضاً بعيد إنما يجيء في الشعر (٣) .

وقد وقف النحاس عند أمثلة أخرى لعطف الاسم على مرادفه أو ما في معناه من مثل : ﴿ لَيْسَ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ (الأحزاب ٦) قال : « أهل التفسير على أن الأوصاف الثلاثة لشئ واحد كما روى سفيان بن سعيد عن منصور عن أبي رزين قال : المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة شئ واحد يعني أنهم قد جمعوا هذه الأشياء (٤) وقد يكون المعطوف بعض المعطوف عليه في مثل : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَتَخْلُ وَرُمَانٌ ﴾ (الرحمن ٦٨) . ويقفهم بعض المفسرين من الآية أن الرمان والنخل ليسا بفاكهة إلا أن الفراء يقول : إن العرب تجعل ذلك فاكهة ويجعلها مثل : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ (البقرة ٢٣٨) فقد أمرهم - سبحانه - بالمحافظة على كل الصلوات ، ثم أعاد العصر تشديداً لها ، كذلك أعيد النخيل والرمان لأهل الجنة (٥) . وقد كرر ابن خالويه ما جاء

(١) في قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ ﴾ (الفرقان ١)

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج . ١/٤٠١ . ١٠٥

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٥/١

(٤) نفسه : ٣٢٥/٣ . وانظر : ١٩٠/٢

(٥) معاني القرآن للفراء . ١١٩/٣

عند الفراء في قول الله تعالى : ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ (القدر ٤) ، حيث قال : « (الملائكة) رفع بفعلهم ، و (الروح) نسق على الملائكة ، فإن قيل لك الروح من الملائكة فَلِمَ نُسِقَ عليهم ؟ فالجواب في ذلك أن العرب قد تنسق الشيء على الشيء نفسه وتخصه بالذكر تفضيلاً كما قال الله تعالى : ﴿ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرِمانٌ ﴾ والنخل والرمان من الفاكهة وقال : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ (البقرة ٩٨) ثم قال : ﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ (البقرة ٩٨) (١١) .

وقد أجاز الفراء في العطف ألا يراعى التسلسل الزمني للمعطوفات ، فيقال « لما وكذلك وأدركتَ مدركَ الرجال عقلتَ وفعلتَ » والإدراك قبل الولادة (٢) وفي قوله تعالى : ﴿ فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ الْحَرِيقِ ﴾ (البروج ١٠) اختار أن يكون (الحريق) في الدنيا للكفار ، مرجحاً في التفسير أن تكون نار الأخلود قد ارتفعت إلى الكفار الذين حفروها فأحرقتهم ونجا منها المؤمنون الذين حُفِرَتْ لَهُمْ (٣) ، وإذا كان معنى الواو يجيز ذلك ، فإن معنى (ثُمَّ) لا يجيز أن يتقدم ما بعدها على ما قبلها في التسلسل الزمني ، ولهذا يقف الرجاء عند قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ (الأنعام ١٥٤) فيقول : « فأما دخول (ثُمَّ) في قوله : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا ﴾ وقد علمنا أن القرآن أنزل من بعد موسى ، وبعد التوراة . فقال : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ فإنما دخلت (ثُمَّ) في العطف على التلاوة ، والمعنى : قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ، أتل عليكم ألا تقتلوا أولادكم ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله ، ثم أتلوا ما آتاه الله موسى » (٤) .

والعطف على يكون بتقدير إعادة العامل ، وهو أمر يرتبط بالمعنى ، فلو كان العامل فعلاً يرتبط معنوياً بالمعطوفات بعده ، أوضح الأمثلة على ذلك

(١) إعراب ثلاثين سورة من ١٤٣
(٢) معاني القرآن للفراء . ٥٢/٣
(٣) نفسه : ٢٥٣/٣
(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٦/٢

المعطوفات الكثيرة في قول الله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الصَّبَةُ وَالْدمُ ... ﴾ (المائدة ٣) فمن هذه المعطوفات : ﴿ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ قال الزجاج : المعنى : وحرم عليكم ما أهل لغير الله به ^(١) ، ومنها : ﴿ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ﴾ قال : « موضع (أن) رفع ، والمعنى : وحرم عليكم الاستقسام بالأزلام » ^(٢) .

وقد يكون العامل حرف الجر كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً ... ﴾ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ (الأنعام ٩٣) قال الفراء : « (ومن قال سأنزل) و (مَنْ) في موضع خفض . يريد ومن أظلم من هذا ومن هذا الذي قال : سأنزل مثل ما أنزل الله » ^(٣) .

ومثل ذلك - عند الزجاج - ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ (التوبة ٢٥) « أى وفى حنين ، أى : ونصركم فى يوم حنين ^(٤) ، ومثل ذلك عند النحاس : ﴿ وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ (الأعراف ٥١) حيث قدرها وكما كانوا بآياتنا يجحدون ^(٥) .

وهناك قوانين أخرى للعطف من مثل أنه لا يجوز العطف على الاسم قبل أن يتم ، قال النحاس فى قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ ﴾ (التوبة ٧٩) : « (والذين لا يجدون إلا جهدهم) فى موضع خفض عطف على المؤمنين ، ولا يجوز أن يكون عطفاً على المطوعين لأنك لو عطفت عليهم لعطفت على الاسم قبل أن يتم » ^(٦) .

(١) نفسه : ١٥٨/٢

(٢) نفسه : ١٦٠/٢ ، وانظر أيضاً : ١٦٥/٢ ، ٣٠٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/٢

(٣) معانى القرآن للفراء : ٣٤٤/١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٨٢/٢

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ٤٨٦/٢ (٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٩/٢

(٦) نفسه : ٢٢٩/٢ ، لأن المطوعين اسم فاعل لا يتم معناه إلا بمفعوله أو متعلقه (فى الصدقات)

ومن القواعد اللفظية العطف على أقرب اللفظين ، ومن أمثله العطف في قول
الله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا
عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾
(الأنعام ١٤٦) .

قال النحاس : (أو ما اختلط بعظم) (ما) في موضع نصب عطف على ما
حملت ، وفي هذا أقوال هذا أصحها وهو قول الكسائي والفراء وأحمد بن يحيى
والنظر يوجب أن يعطف الشيء على ما يليه إلا أن لا يصح معناه أو يدل دليل
على غيره (١) .

وقد وضع ابن خالويه قواعد للعطف منها هذه القاعدة اللفظية حيث قال :
« وكل ما في كتاب الله مما قد رُدُّ آخره على أوله يجرى على وجوه أولها : أنه
يُردُّ على أقرب الفين كقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا ﴾
(التوبة ٣٤) . والثاني : أن يُردُّ إلى الأهم عندهم ، كقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا
تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ (الجمعة ١١) . والثالث : أن يُردُّ إلى الأجل
عندهم ، كقوله : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ (التوبة ٦٢) . والرابع أن
يجتزأ بالإخبار عن أحدهما ويُضَمَّرُ للآخر مثل ما أظهر كقوله : ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ
مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (التوبة ٣٤) » (٢) .

ويشترك المعطوف مع المعطوف عليه في العلامة الإعرابية ، لأنه شريكه في
العامل (٣) ، بل إن معنى العطف الاشتراك في تأثير العامل (٤) ، وتأثير
العامل يكون لفظياً متمثلاً في العلامة الإعرابية ، كما يكون معنوياً متمثلاً في
وصول معنى العامل إلى المصمول وفي اعتبار الموضع الإعرابي .

وكل هذا يتضح في قول النحاس عند قول الله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ

(٢) المجة ص ٩

(١) نفسه : ٤/٢

(٤) شرح ابن يعيش : ٧٤/٣

(٣) المقتضب : ٢١١/٤

وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴿ (البقرة ١٩٦) : « (العمرة) عطف على الحج وقراءة الشعي (والعمرة لله) (١) شاذة بعيدة لأن العمرة يجب أن يكون إعرابها كإعراب الحج كذا سبيل المعطوف ، فإن قيل : ركنها بالابتداء لم تكن في ذلك فائدة ، لأن العمرة لم تزل لله عز وجل ، وأيضاً فإنه تخرج العمرة من الإتمام » (٢) ، فالعمرة تشترك مع الحج في معنى العامل (الإتمام) كما تشترك معه في العلامة الإعرابية ولا يصح غير ذلك .

وقد تكون العلامة الإعرابية للمعطوف واحدة ويكون الاختلاف في تقدير مصدرها أو بعبارة أخرى بتقدير المعطوف عليه ، حيث يتغير المعنى باعتبار المعطوف عليه ، ويتضح ذلك في قول الله تعالى : ﴿ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَثُرُ شَعِطَةٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ ﴾ (الحج ٤٥) وقد اختار الفراء أن يكون البثر والقصر معطوفين على (عروشها) لأنهما من القرية ، وأجاز أن يكونا معطوفين على القرية إذا نويت أنهما ليسا من القرية عندئذ ، والتقدير : كم من قرية أهلكت ، وكم من بثر ومن قصر (٣) ، ونقل النحاس اختيار الزجاج للوجه الثاني (٤) ، ولم أجد ذلك في كتابه (٥) .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَقَاتْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ﴾ (المائدة ٤٦) قال النحاس : « (و) مصدقاً (فيه وجهان : يجوز أن يكون لعيسى (عليه السلام) ونعطفه على مصدق الأول ، ويجوز أن يكون للإنجيل ويكون التقدير : وآتيناه الإنجيل مستقراً فيه هدى ونور ومصدقاً (٦) .

(١) نسبت هذه القراءة إلى الشعبي وغيره ، وانظر : معجم القراءات ، ١٥١/١ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٢/١ ، ٢٩٣ ، وانظر أيضاً : معاني القرآن وإعرابه .

٢٣٠/٢ حيث عطف (فسقاً) على لحم الخنزير في الآية ١٤٥ الأنعام .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٢٨/٢ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢/٣

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤٣٢/٣ (٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣/٢

وقد جاء ذلك أيضاً في غياب العلامة الإعرابية وتقدير المحل الإعرابي في مثل ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾ (غافر ٨) قال الفراء : « مَنْ : نصب من مكانين : إن شئت جعلت (وَمَنْ) مردودة على الهاء والميم في (وأدخلهم) ، وإن شئت على الهاء والميم في (وعدتهم) » (١) .

وتختلف العلامة الإعرابية تبعاً لاختلاف المعطوف عليه ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَيْ الْأَرْضِ قَطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٍ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ ﴾ (الرعد ٤) أجاز الفراء رفع (زرع) وما بعدها عطفاً على (جنات) ، وجرها عطفاً على (أعناب) (٢) . ومثل ذلك (الأنصار) في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ (التوبة ١٠٠) قال الفراء : « إن شئت رفعت (الأنصار) تتبعهم قوله (والسابقون) وقد قرأ بها الحسن البصري » (٣) أي : والسابقون والأنصار (٤) .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾ (الأنعام ٩٩) ، فقد قرئت (جنات) بالنصب عطفاً على (حباً) أي يخرج منه حباً متراكباً وجنات ، كما قرئت بالرفع كذلك عطفاً على قنوان (٥) . وقد قال أبو حاتم إن الرفع محال لأن الجنات لا تكون من النخل ، بينما خرجها النحاس رفعاً على الابتداء والخبر محذوف ، أي : ولهم جنات (٦) وقد اختلفوا في تخريج بعض الآيات بين العطف والاستئناف وارتبط ذلك بالمعنى ومن أوضح الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ (آل عمران ٧)

(١) معاني القرآن للفراء . ٢٥/٣ (٢) نفسه : ٥٨/٢ (٣) نفسه : ٤٥/١

(٤) معاني القرآن وإعراجه : ٥١٧/٢ ، وقد جاءت عنده أمثلة أخرى : ٢٤٨/٢ ، ٤٦٨

(٥) حجة ابن خالويه ص ١٢١

(٦) إعراب القرآن للنحاس . ٨٦/٢ ، وانظر أمثلة أخرى عنه : ٢٥٤/١ ، ٦٢/٥ ، ٢٩٤/٣ ، ٢٩٥

قالراسخون مرفوعة بالابتداء عند الفراء على الاستئناف والدليل على ذلك قراءة أبي (ويقول الراسخون) ، وقراءة عبد الله بن مسعود : ﴿ إِنَّ تَأْوِيلَهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ﴾ ^(١) بينما يجعلها النحاس معطوفة على (الله) و (يقولون) حالاً وأن الكلام تام عند (الراسخون) و(يقولون) ^(٢) ، والمعنى على العطف أن الراسخون يعلمون تأويله ، وعلى الاستئناف أنهم يقولون آمنا به دون أن يعلموا تأويله . وقد جاء عنده مثل هذا التخريج في مواضع أخرى محتجاً بالمعنى ^(٣) ، ومثل ذلك عنده : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ (المجاثية ٣٢) فنصب الساعة بمعنى : وأن الساعة لا ريب فيها ، والرفع بالابتداء أو بالعطف على الموضع أي : وقيل : الساعة لا ريب فيها ^(٤) ، وارتبط اختلاف العلامة الإعرابية تبعاً للمعطوف عليه بالأراء الفقيية ، وأوضح الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (المائدة ٦) ، وقد قرئت (أرجلكم) بالنصب والجر والرفع ^(٥) وعلى النصب يكون الأمر بالعكس عطفاً على (الوجوه) و(الأيدي) ، وعلى الجر يكون الأمر بالمسح عطفاً على الرؤوس ^(٦) ، وقد أشار الفراء إلى نصب (أرجلكم) ثم قال إن الكتاب نزل بالمسح والسنة الفصل ^(٧) ، وجعل أبو عبيدة الجر على الجوار ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ وأجازه الأخفش وجعل المعنى على النصب لأن السنة جاءت بالفصل ^(٨) ، بينما قال الزجاج إن

(١) معاني القرآن للفراء : ١٩١/١

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٧/١ ، وانظر أيضاً تأويل ابن قتيبة ص ١٠٠

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٩١/٣

(٤) نفسه : ١٥٤/٤ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٣١٠/١

(٥) انظر : القرطبي ، ٢/٢١٩ (٦) نفسه .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٣٠٢/١ ، ٣٠٣

(٨) مجاز القرآن : ١٥٥/١ ، الأخفش ص ٢٥٤ ، ٢٥٥

الجر على الجوار لا يكون في كتاب الله وقال إن الفصل هو الواجب والدليل على ذلك السنة والتحديد إلى الكمين كما جاء في تحديد اليد إلى المرافق وهي مفسولة ولم يجيء في شيء في المسح تحديد (١) ، كما خطأ النحاس من قال بالجوار في كتاب الله ، وقال : « إن المسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض ، والفصل واجب على قراءة من قرأ بالنصب والقراءتان بمنزلة آيتين » (٢) .

وقد جاء عندهم ما عرف بالمعطف على المعنى أو الموضع ، فمن ذلك : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ (الأنعام ٣٨) ، قال الفراء : « (الطائر) مخفوض . ورفع جائر كما تقول ما عندي من وجل ولا امرأة ، وامرأة . من رفع قال : ما عندي من رجل ولا عندي امرأة . وكذلك قوله : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ (يونس ٦١) ثم قال ولا أصغر من ذلك ، ولا أصغر ، ولا أكبر ، ولا أكبر إذا نصبت (أصغر) فهو في نية خفض ومن رفع رد على المعنى » (٣) والمعنى عند الزجاج : ما يعزب عن ربك مثقال ذرة ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبین (٤) .

وقد جاءت أمثلة كثيرة للمعطف على الموضع عند النحاس من مثل : ﴿ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ (البقرة ١٠٧) قال : « يجوز رفع (نصير) عطفاً على الموضع لأن المعنى : وما لكم من دون الله ولي ولا نصير » (٥) ، ومن مثل تخريج الزجاج والنحاس لقراءة الحسن : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ ﴾ (البقرة ١٦١ ق) حيث قال النحاس : « هنا معطوف على الموضع كما تقول : عجبت من قيام زيد وعمرو لأن موضع (زيد) موضع رفع ، والمعنى من أن قام زيد ، والمعنى أولئك عليهم أن يلعنهم الله والملائكة والناس أجمعون » (٦) .

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٥٤/٢ ج (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٩/٧

(٣) معاني القرآن للفراء : ٣٣٧/١ (٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٦/٣

(٥) إعراب القرآن للنحاس . ٢٥٥/١ (٦) نفسه : ٢٧٥/١ ، وانظر : الزجاج : ٢٣٦/١

وفي هذه الأمثلة يتضح اعتبارهم للمعنى في العطف على الموضع ، بل إن
 المعنى قد يجعلهم يقدرون محذوفاً يُعطف عليه اللفظ حتى يتسق التركيب
 اللفظي والمعنى (المقصود) ، ومن أمثلة ذلك ما جاء عند الزجاج في قول الله
 تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا يَعْلَمَانِ مِن
 أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾ (البقرة ١٠٢)
 حيث أجاز أن يكون (فيتعلمون) معطوفاً على محذوف إذ قال : « وقيل
 (فيتعلمون) عطف على ما يوجه معنى الكلام . المعنى : إنما نحن فتنة فلا
 تكفر : فلا تتعلم ولا تعمل بالسحر فيأبون فيتعلمون » ^(١) ، ومثل ذلك :
 ﴿ وَتَكْمَلُوا الْعَمَلُ ﴾ (البقرة ١٨٥) قال : « ومعنى اللام والعطف هنا معنى
 لطيف . هنا الكلام معطوف محمول على المعنى ، المعنى : فعل الله ذلك
 ليسهل عليكم وتكملوا العمل » ^(٢) ، وكذلك أشار النحاس إلى مثل ذلك في
 العطف على المعنى ^(٣) .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٦٢/١ ق ، ١٨٥/١ ج

(٢) نفسه : ٢٤١/١ (٣) إعراب القرآن للنحاس . ٨٤/٢

الفصل الثانى

تعدد أوجه الإعراب

أولاً : تعدد أوجه إعراب الأسماء

١ - تعدد الأوجه والعلامة واحدة :

أ - تعدد أوجه الرفع :

تعددت أوجه الرفع للفظ الواحد ، سواء أكان ذلك في ظهور علامة الرفع أو في غيابها ، ولعل أشهر الأمثلة على ذلك إعرابهم لقول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة ١ - ٢) حيث ارتبط تعدد أوجه الرفع في الآية بغيبة العلامة الإعرابية (ذلك - هدى) وبشقي محذوف ، وبالوقف والابتداء . وقد أجاز الفراء رفع (هدى) من ثلاثة وجوه هي :

١ - الرفع على الخبر وتكون (ذلك) مبتدأ و (الكتاب) نعتاً له ، وجملة (لا ريب فيه) تكون حينئذ اعتراضية أو حالية .

٢ - أن يكون تابعاً لموضوع (لا ريب فيه) وهي جملة في موضع خبر المبتدأ (ذلك) .

٣ - الرفع على الاستئناف ويكون (هدى) قد جاءت بعد تمام الجملة من المبتدأ والخبر قبلها .

بينما أجاز الزجاج وجهين آخرين هما ^(١) :

٤ - الرفع على أن يكون خبراً والتقدير عنده : هذا ذلك الكتاب هدى فيكون قد جمع أنه الكتاب الذي وعدوا به وأنه هدى ، كما تقول : هذا حلوة حامض ، تريد أنه قد جمع الطعمين .

٥ - أن يكون مبتدأ والخبر (فيه) ، وهذا مبني على الوقف على (لا ريب) . كما فسر الوجه الثالث الذي جاء عند الفراء ، وهو أن يكون الكلام قد تم

(١) معاني القرآن للفراء : ١١/١

عند (لا ريب فيه) ، ثم رفع (هدى) على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى : هو هدى (١) . وقد جمع النحاس تلك الأوجه ويضاف إليها النصب على الحال أو القطع وقد جاء عندهم من قبل (٢) .

وقد اعترض الفارسي على إعراب الزجاج لـ (هدى) خبراً بعد خبر ، وكثر عنده الجدل في ذلك (٣) مما لا يفيدنا عرضه في هذا البحث .

ومن ذلك ما جاز في إعرابه الرفع على الخبر أو البديل في مثل قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ ﴾ (البقرة ٢٥٢) هـ (آيات الله) تحتمل أن تكون خبراً أو بدلاً (٤) .

ومثل ذلك تقدير موضع المصدر المذلول من (أن والفعل) من قول الله تعالى ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ (آل عمران ٦٤) هـ (أن لا نعبد) لتحتمل موضع الرفع على البديل من كلمة أو أن تكون في موضع الرفع خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هي ألا نعبد إلا الله (٥) .

وكذلك يجوز في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ﴾ (البقرة ١٣٤ ، ١٤١) رفع (أمة) على الخبر أو البديل ، وأن يكون موضع (قد خلت) الرفع نعتاً لأمة أو خبراً للمبتدأ (٦) .

وكذلك يجوز في (عليهم) في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة ١٥٨) أن تكون نعتاً لشاكر . أو خبراً بعد خبر (٧) . وكذلك يجوز في (مقام) في قول الله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامٌ ﴾ (البقرة ٩٧) الرفع على أن تكون مبتدأ لخبر محذوف والتقدير : مقام إبراهيم وهو ما جاء عند الأخفش (٨) . كما قد تكون بدلاً أو خبراً لمبتدأ محذوف أى : هي مقام إبراهيم (٩) .

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣٣/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٨

(٣) انظر : الحجة للفارسي : ١٤٧/١ - ١٥١ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٣٢٨

(٥) نفسه : ٢٨٣/١ (٦) نفسه : ٢٦٦/١ (٧) نفسه : ٢٧٤

(٨) معاني القرآن للأخفش : ٢١١/١ (٩) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٣٩٦ - ٣٩٥

وكذلك يجوز في (عزير) في قول الله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ ﴾ (القصة ٣٠) أن تُرْفَعَ على الابتداء أو على الخبر لمبتدأ محذوف أي : صاحبنا عزير (١) .

ويجوز في ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فإِنَّهُ آتَمٌ قَلْبُهُ ﴾ (البقرة ٢٨٣) رفع (آثم) على أن يكون خبر (إن) أو خبر المبتدأ (من) (٢) .

وفي كل ما تقدم يمكننا أن نقول إن معنى القرآن لم يُشِيرُوا إلى اختلاف دلالي لتوجيه الرفع في الآيات السابقة ، ولم نجد إشارة إلى اختلاف المعنى إلا ما جاء عند الزجاج في قول الله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (الأعراف ٢٦) في توجيه رفع (لباس) حيث أجاز أن تكون مرفوعة على الابتداء وتكون (ذلك) نعتاً و (خير) خبر المبتدأ ، المعنى : ولباس التقوى المشار إليه خير . أو أن تكون (لباس التقوى) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) والمعنى : هو لباس التقوى ، أي : ومستر العورة لباس المتقين ، ثم قال : ذلك خير ، أو أن يكون مبتدأ والخبر جملة (ذلك خير) (٣) .

كذلك يتضح اعتبار المعنى في الوجه الثالث لرفع (عالم) في قول الله تعالى ﴿ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ (الأنعام ٧٣) حيث يجوز رفع (عالم) على أن تكون نعتاً ، أو خبراً بتقدير مبتدأ ، والوجه الثالث على الفاعلية وأن يكون محمولاً على المعنى أي : يُنْفَخُ فيه عالم الغيب لأنه إذا كان النفخ فيه بأمر الله كان منسوباً إلى الله عز وجل (٤) . ومما سبق يتبين لنا أن اختلاف توجيه الرفع لا يترتب عليه اختلاف في المعنى عند معنى القرآن إلا في أمثلة نادرة .

(٢) نفسه : ٣٤٩/١ ، ٣٥

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٠/٢

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٧٥/٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٢/٢ - ٣٦٣

٢ - تعدد أوجه النصب :

« في العربية عدد محدود من علامات الإعراب يتوزع على الوظائف النحوية المختلفة ، وبطبيعة الحال لابد أن تشترك أكثر من وظيفة نحوية في علامة واحدة » ^(١) . فكان ذلك سبباً من أسباب تعدد أوجه الإعراب مع اتحاد العلامة .

ولقد عرف ابن هشام هنا التعدد في توجيه المنصوبات ورصد بعضه في باب سماء (باب المنصوبات المتشابهة) ^(٢) ، ولئن كان قد أتى بأمثلة قليلة على هذه الظاهرة - لم يرد أكثرها فيما مضى - فقد كثرت هذه الظاهرة في كتب إعراب القرآن وتعددت صورها ، ونحاول في هذا البحث أن نورد هذه التشابهات أو التداخلات مرتبة بحسب ترتيب المنصوبات في كتب النحو العربي ، فنبدأ بالمفاعيل ثم المنصوبات الأخرى ، ونحاشي التكرار سنورد - مثلاً - تحت المفعول المطلق كل ما تشابه معه ونحاول أن لا نكرره ، وهكذا .

أولاً : المفعول المطلق وما يشته به :

١ - المطلق والمفعول به :

ومن أمثلة ذلك ما جاء عند الفراء من عدوله عن إعراب المفعول المطلق إلى المفعول به ، بتغيير معنى الفعل في الجملة في مثل « إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ » (سورة ص ٣٢) قال « بقول آثرتُ حُبَّ الحيل » ^(٣) فقال النحاس إن « الفراء يقدره مفعولاً ، أي : آثرت حُبَّ الحيل ، وغيره يقدره مصدرًا » ^(٤) ، وقد حكّم مكّي - بعد ذلك - المعنى في اختيار إعرابها مفعولاً به ، حيث قال : « هو مفعول به وليس بمصدر لأنه لم يخبر أنه أحبُّ حُبًّا مثل حُبِّ الخير ، وقد قيل هو مصدر وفيه بُعدٌ في المعنى » ^(٥) .

(٢) المغني ٥٦١/٢ وما بعدها

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٤٦٣/٣

(١) دراسات عربية : ٩٩/٢ - ١

(٣) معاني القرآن للفراء : ٤٠٥/٢

(٥) مشكل إعراب القرآن . ٦٢٦/٢

وقال النحاس إن قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السُّيُتَاتِ ﴾ (فاطر . ١)
 « بمعنى : والذين يعملون السُّيُتَاتِ فتكون (السُّيُتَاتِ) مفعولة ، ويجوز أن
 يكون التقدير والذين يُسَيِّثُونَ فيكون (السُّيُتَاتِ) مصدراً ^(١) . ومثل ذلك
 ما جاء عند ابن جنى من ﴿ عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ (البقرة . ١٠٠) فقد جعلها بمعنى
 وأعطوا عهداً فأعرب (عهداً) مفعولاً به ^(٢) . وفي هذه الأمثلة نجد معنى
 الفعل هو المؤثر في جواز الوجهين أو اختيار أحدهما .

وقد يُتَنَاسَى الفعلُ المذكور الذي يوجب أن يكون المنصب مفعولاً به أو
 مفعولاً مطلقاً في مثل ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ ... أَجْرًا ﴾ (النساء . ٩٥) قال النحاس
 « نصب بفضل ، وإن شئتَ كان مصدراً » ^(٣) فالنصب به (فضل) على المفعول
 به ، وبغيره أى بالفعل المقدر من (أجراً) على المفعولية المطلقة . وأوضح من هذا
 ما جاء عند ابن جنى في قول الله سبحانه ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ ﴾ (الدخان ١٦)
 حيث قال : « وأما انتصاب (البطشة) فيفعل آخر غير هذا الظاهر إلا أن هذا
 دل عليه فكأنه قال : يوم نبطش من نبطشه ، فيبطش البطشة الكبرى .. ولك أن
 تنصب (البطشة الكبرى) لا على المصدر ، ولكن على أنها مفعول به » ^(٤) .

وقد يكون المنصب مما لا يقع عليه فعل الفاعل في المعنى فيجوز أن يكون
 مفعولاً مطلقاً ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ﴿ دَعُوا هَٰؤُلَاءِ ثُبُورًا ﴾ (الفرقان ١٣)
 وقد جعل الزجاج نصب (ثبوراً) على المصدر أى ثَبَرْنَا ثُبُورًا ^(٥) . وقال
 النحاس إن النصب عند غير الزجاج على المفعول به أى : دعوا الثبور ، كما
 يقال . يا عجباه أى هذا من أوقاتك فاحضر وهذا أبلغ من تَعَجَّبْتُ ^(٦) .
 فهؤلاء يجهزون وقوع فعل الدعاء على الثبور للتعجب وهو يجعلهم يعربون
 (الثبور) مفعولاً به .

(٢) المحتسب : ١٠٠/١ وانظر . ٢٦٠/٢

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣٦٥/٣

(٤) المحتسب . ٢٦٠/٢

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٤٨٤/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٥٣/٣

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٥٩/٤

وقد يتدخل الشكل (اللفظ) في تجويز إعراب الكلمة مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به ، حيث تتغير بنية المصدر عن بنية الفعل ، وقد مر الأخفش بقول الله تعالى ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ (نوح ١٧) فجعل (نباتاً) مكان (إنباتاً) لدلالة المعنى عليه ^(١) وجعل الزجاج (نباتاً) أبلغ في المعنى ^(٢) دون أن يتعرض لإعراب (نباتاً) ، لكننا نجد النحاس يجيز في نصب (قرضاً) في قول الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾ (الحديد ١١) أن تكون مفعولاً مطلقاً (مصدر - اسم مصدر) أو أن تكون مفعولاً به ^(٣)

وقد تختلف القراءات في الفعل فيعرب المنصوب في قراءة مفعولاً به ، وفي أخرى مفعولاً مطلقاً كما قد يجوز الأمران يقول ابن جني في ﴿ عَاهَدُوا عَهْداً ﴾ (البقرة ١٠٠) وهي قراءة الكافة وقد قرأها أبو السَّمَال ﴿ عَاهَدُوا عَهْداً ﴾ «قراءة الكافة (عَاهَدُوا عَهْداً) على معنى أعطوا عهداً ، فعهداً على مذهب الجماعة كأنه مفعول به . وعلى قراءة أبي السمال هو منصوب نصب المصدر - وقد يجوز أن تنصب على قراءة الكافة على المصدر ، إلا أنه مصدر محذوف الزيادة ، أى عاهدوا معاهدةً أو عهاداً » ^(٤) .

ومثل ذلك ما جاء عند ابن هشام بعد ذلك في ﴿ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ (البقرة ٢٤٩) حيث تؤثر حركة الغين من (غرفة) على إعرابها فإذا فَتَحَتْ فهي مفعول مطلق وإذا ضُمَّتْ فهي مفعول به ^(٥) .

ومما سبق يمكن أن نجعل أسباب هذا التعدد في اختلافهم في معنى الفعل ، حيث نجد الفعل يرتبط بالمفعول المطلق أو المفعول به ارتباطاً معنوياً ، هو الوجه لإعراب المنصوب ، وكذلك العلاقة بين بنية الفعل وبنية المنصوب ، كما ساهم اختلاف القراءات في هذا التعدد .

(١) معاني القرآن للأخفش : ٥١ / ٢

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢٣ / ٥

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٥ / ٤

(٤) المحاسب : ١ / ١

(٥) معنى اللبيب : ٥٩٩

٢ - المفعول المطلق والمفعول له :

أجاز الزجاج نصب بعض الكلمات على أن تكون مفعولاً له ، أو مفعولاً مطلقاً ومن أمثلة ذلك المفعول له في قول الله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (البقرة ١٨) ، وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (البقرة ٢٤٣) وقوله : ﴿ جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا ﴾ (المائدة ٣٨) ، وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً ﴾ (التوبة ١٧) قال : « انتصب ضِراراً مفعولاً له . المعنى : اتخذوه للضرار والكفر والتفريق والإرصاد . فلما حذقت اللام أفضى الفعل فنصب ، ويجوز أن يكون مصدراً محمولاً على المعنى ، لأن اتَّخَذَهُم المسجد على غير لتقوى معناه ضاروا به ضِراراً » (١) ، والزجاج في هذه الآيات يُحيزُ النصب على المفعول له ، كما يجيز النصب على المفعول المطلق لأن في الجملة السابقة معنى الفعل الناصب للمصدر ، ومثل ذلك نجد عند النحاس (٢) .

٣ - المفعول المطلق أو الحال :

اشترط النحاة في الحال أن تكون مشتقة ، فإذا جاء المصدر منصوباً وفيه معنى الحال أجازوا أن يكون مفعولاً مطلقاً على اللفظ أو حالاً على المعنى مقدراً ذلك المعنى (٣) ، ومن أمثلة ذلك ما جاء عند الزجاج في قول الله تعالى ﴿ وَلَهُ أُسْلِمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً ﴾ (آل عمران ٨٣) حيث قال : « ونصب طَوْعاً مصدراً وضع موضع الحال ، كانه : أسلموا طائعين ومكرهين ،

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٩/٢ ، وانظر في الآيات السابقة - وغيرها : ٣١٨/١ .

١٩/٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٤/١ ، ٣٣٦/٣ - ٣٣٧ ، ٢٢١/٤ .

(٣) انظر : الكتاب . ٣٧٠/١ ، المختضب : ٢٣٤/٣ وهامشه .

كما تقول جنتك ركضاً ومشياً وجنت راکضاً ومشياً^(١) ، فطوعاً مصدر في اللفظ لكنه حال في المعنى فهو مصدر وضع موضع الحال^(٢) .

ومثل ذلك (جهره) في قول الله تعالى : ﴿ لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ (البقرة ٥٥) قال النحاس : « (جهره) مصدر في موضع الحال يُقال : رأيت الأمير جهاراً أو جهره أي غير مستتر بشئ ، ومنه فلان يجاهر بالمعاصي أي : لا يستتر من الناس »^(٣) .

وأجاز النحاس في بعض الألفاظ النصب على المصدر أو الحال ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَمتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوْبِيعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ - متاعاً بالمُعْرُوف ﴾ (البقرة ٢٣٦) قال (متاعاً) مصدر ويجوز أن يكون حالاً أي قدره في هذه الحال^(٤) .

والنحاس إذا جعل الكلمة حالاً فيه بقدر المصدر بمعنى الحال وهو ما تضح في (جهره) وفي غيرها^(٥) وإذا أعربها مصدراً فإنه يبحث عن عامل من جنس هذا المصدر ، فإن لم يجده بحث عن معناه في الفعل السابق أو قدره ، وقد لا يحتمل الفعل هذا المعنى إلا على وجه بعيد ، في مثل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا ﴾ (المؤمنون ٤٤) قال النحاس : « موضعها نصب على المصدر لأن معنى (ثم أرسلنا) ثم واترنا ، ويجوز أن يكون موضع الحال ، أي : مواتريس »^(٦) وفي هذا من التكلف ما فيه ، وقد يحتمل الفعل هذا

(١) معاني القرآن وإعرابه . ٤٤٧/١ وانظر : ٤٩٤/٢

(٢) انظر : المحاسب : ١٢٣/٢ ، ١٢٤ (٣) إعراب القرآن للنحاس . ٢٢٧/١

(٤) نفسه : ٣١٩/١ وانظر : ١٦٢/٣ (٥) انظر إعراب القرآن ١١٤/٢ ، ١٢٦/٤

(٦) نفسه : ١١٤/٣ . وانظر دليلاً آخر على ذلك التكلف في إعراب القرآن للنحاس

١٩٣/٣ عند ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُبَدِّرِينَ ، ذِكْرِي ﴾ (الشعراء ٨ ، ٩ ، ١٠) حيث أعرب الزجاج (ذكري) مصدراً ، فجعل النحاس العامل معنى الفعل في (مبدرون) وجعلها بمعنى (مدكرون) .

المعنى فى مثل : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ (الفرقان ٤١) قال : « ونصب (رسول) على الحال ويجوز أن يكون مصدرًا لأن معنى (بعث) أرسل ومعنى رسول : رسالة على هذا » (١) .

وقد تؤثر بنية اللفظ على تمييز الإعرابين أو اختيار أحدهما من مثل ﴿ فَبَسُّوْا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (الأنعام ١٠٨) فإذا كانت (عَدُوًّا) أعربت مفعولاً مطلقاً - لأنها مصدر ، وإذا كانت (عَدُوًّا) أعربت حالاً والمعنى : سبوه فى هذه الحال (٢) .

ثانياً : المفعول به :

١ - المفعول به ، والمفعول له :

جعل سببويه المفعول له منصوباً على طرح اللام (٣) وقد جاء ذلك عند الزجاج أيضاً فى تعليقه على قول الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا ﴾ (التوبة ١٠٧) حيث قال : « انتصب (ضراراً) مفعولاً له ، المعنى : اتخذوه للضرار ، والكفر والتفريق والإرصاد . فلما حذفت اللام أفضى الفعل فنصب » (٤) فالفعل عندهما - يتعدى إلى المفعول له بنزع الخافض (٥) . وهذا ما جعل الرضى يصرح بأن المفعول له والمفعول فيه إنما هما مما تعدى الفعل إليه بنفسه بعد ما تعدى إليه بحرف الجر (٦) .

ولم يجعل الفراء المفعول له منصوباً على طرح حرف الجر مثلهم ، وفرق بين معنى المفعول له والمفعول به ، حيث يميز الأول بأنه سبب لوقوع الفعل (٧) أما الثانى فإنه ما يقع عليه الفعل ، ولهذا يعلق على قول الله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ

(١) انظر : إعراب القرآن : ١٦٢/٣ ، وانظر : ١٢٦/٤

(٢) معانى القرآن للأخفش : ٢٨٥/١ (٣) الكتاب ٣٦٩/١٠

(٤) معانى القرآن وإعراجه : ٥١٩/٢ (٥) انظر شرح ابن يعيش ٥٣/٢

(٦) شرح الكافية : ١٩٠/١ ، ١٩١ (٧) معانى القرآن وإعراجه : ٣٣٨/٢

أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ حَلَرُ الْمَوْتِ ﴿ (البقرة ١٩) فيقول : ﴿ (حَلَرٌ) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم تُرَدِّ يجعلونها حلاً ، وإنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وقرعاً ، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل ... وليس نصبه على طرح (مِنْ) وهو مما قد يستدل به المبتدئ للفعل ، (١) .

وقد أجاز النحاس إعراب (أَمَنَّةٌ) في قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاساً ﴾ (آل عمران ١٥٤) مفعولاً به أو مفعولاً له (٢) ، كما أجاز ذلك مَنْ بَعْدَهُ من معربى القرآن (٣) .

وقد قدر الكوفيون حرف الجر للمصدر المؤول من (أَنْ) والفعل ، وقد يكون هذا الحرف اللام لكنهم لا يقولون إنه مفعول له (٤) على حين قدر البصريون مضافاً محذوفاً (كراهة) في هذه المواضع (٥) ، لكن الزجاج يُقَدِّرُ اللام فيجعل المنصوب بهذا التقدير مفعولاً له ، في مثل ﴿ لَعَلَّكَ بِأَخٍ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ (الشعراء ٣) حيث قال : « موضع (أَنْ) النصب مفعول له ، المعنى : لعلك قاتل نفسك لتركيهم الإيمان » (٦) .

٢ - المفعول به والمنادى :

جعل التحليل وسيبويه المنادى مفعولاً به منصوباً بتقدير الفعل (٧) ، وصرح بذلك المبرد حيث قال : « فإذا قلت يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله

(١) معاني القرآن : ١٧/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٤١٣/١

(٣) انظر ، مشكل إعراب القرآن ، ١٧٧/١ ، البيان ، ٢٢٦/١

(٤) انظر ، معاني القرآن للفراء : ٧٣/٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٢/٣ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٧/٢

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٨/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٢/٣

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٨٢/٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧٤/٣

(٧) الكتاب ، ٢٩١/١

فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك ^(١) . لكن الفراء يفرق بين معنى المنادى ومعنى المفعول به وإن أجاز الرجحين في إعراب (عباد) من قول الله تعالى ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ﴾ (الدخان ١٨) حيث يقول : « يقول ادفعوهم إلي ، أرسلوهم معي ، وهو قوله : ﴿ فَأَرْسِلْ مَعِيَ إِسْرَائِيلَ ﴾ (الأعراف ١٠٥) ، ويقال : أن أدوا إلي يا عباد الله ، والمسألة الأولى نصب فيها العباد بأدوا ^(٢) . وكذلك أوضح الزجاج الوجهين فقال : « ومعنى : (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ) : أن أسلموا إلي ، يعنى بنى إسرائيل ، كما قال : ﴿ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ﴾ (طه ٤٧) ، أى أطلقهم من عذابك - وجائز أن يكون عباد الله منصوباً على النداء ، فيكون المعنى : أن أدوا إلي ما أمركم الله به يا عباد الله ^(٣) وقد كرر النحاس كلام الزجاج ^(٤) .

٣ - المفعول به والظرف :

أجاز سيوريه في الظرف إعرابه مفعولاً على السعة ^(٥) ، وقد أجاز الفراء ذلك أيضاً محكماً المعنى في الإعراب وهو ما يفهم من تعليقه على قول الله تعالى ﴿ وَأَوْثَرْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا ﴾ (الأعراف ١٣٧) حيث قال : « فتنصب مشارق ومغارب نريد : في مشارق الأرض وفي مغاربها ، وتوقع (وأورثنا) على قوله ﴿ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴾ ولو جعلت (وأورثنا) واقعة على المشارق والمغارب لأنهم قد أورثوها وتجعل (التي) من نعت المشارق والمغارب فيكون نصباً ، وإن شئت جعلت (التي) نعتاً للأرض فيكون خفضاً ^(٦) .

فنصب (المشارق والمغارب) يحتمل أن يكون على تقدير (في) أى على

(١) المنتصب : ٢/٤ . (٢) معاني القرآن للفراء : ٤ / ٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤٢٥/٤ . (٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٨/٤ .

(٥) الكتاب : ٤٦/١ ، ٤٢ ، وانظر : شرح السيرافي ٢٩٦/١ و ٢٩٨ (المخطوطة) .

(٦) معاني القرآن للأخفش : ٣٩٧/١ .

الظرفية ويكون المفعول (التي باركنا فيها) ، كما يحتمل أن تكون (المشارق والمغارب) مفعولا به يقع عليه الفعل (أوردنا) وتكون (التي باركنا فيها) نعتاً للمشارق والمغارب .

وقد أجاز الأخفش إعراب (يوماً) مفعولاً على السعة في قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (البقرة ٤٨) (١) كما أجاز النحاس ذلك في قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ (البقرة ٢٨١) حيث أعرب (يوماً) مفعولاً به (٢) ، ويتضح ذلك عند الفارسي حيث يقول : إن انتصاب يوم انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف ، ثم يربط بين الإعراب والمعنى حيث يقول : « وليس المعنى : اتقوا في هذا اليوم ، ولكن المعنى : تأهبوا للقاءه بما تقدمون من العمل الصالح ، ومثل ذلك ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا ﴾ (المزمل ١٧) أي : كيف تتقون هذا اليوم الذي هذا وصفه مع الكفر بالله ، أي : لا يكون الكافر مستعداً للقاءه لكفره » (٣) .

ثالثاً : الحال :

١ - الحال والقطع :

عبر الفراء عن الحال بمصطلح (القطع) وهو ما يعنى عنده نصب الكرة التي جرى بها نعتاً (وصفاً) للمعرفة ، ومن أمثلة ذلك نصب (قائماً) في قول الله تعالى : ﴿ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ (آل عمران ١٨) . حيث قال : « منصوب على القطع . لأنه نكرة نعت به معرفة » (٤) .

(١) معاني القرآن للأخفش . ٨٩/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٣/١

(٣) الحجة للفارسي : ٣١./٢

(٤) معاني القرآن للفراء : ١/ ٢ وانظر : ١٢/١ . وقد اعترض الزجاج على مصطلح (القطع) عند الفراء ، فقال في قول الله تعالى ﴿ وَجِبْهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ (آل عمران ٤٥) إن « وجبهاً منصوب على الحال . وقال بعض النحويين (وجبهاً) منصوب على القطع من عيسى . وقطع ههنا كلمة محال . لأنه بشر به في هذه الحال . أي في حال فضله فكيف يكون قطعها منه » (معاني القرآن وإعرابه : ٤١٩/١) .

ومثل ذلك ما جاء عند الأخفش فيما عرف عنده بالنصب على خبر المعرفة في مثل : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ (البقرة ٩١) قال : « فنصب (مصدقاً) لأنه خبر معرفة » (١) ، والنصب على خبر المعرفة يختلف عن النصب على الحال عند الأخفش - وهو ما يتضح في ذكر مصطلح الحال عنده (٢) .

وقد أجاز معربو القرآن في إعراب بعض الكلمات النصب على الحال أو على وجه آخر ومن ذلك ما يلي :

١ - الحال أو خبر كان :

من أمثلة ذلك ما أجازته النحاس في إعراب (خالصة) في قول الله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ ﴾ (البقرة ٩٤) حيث أجاز أن تكون خبر (كانت) أو حالاً (٣) ، وقد أجاز ابن خالويه ذلك في إعراب ﴿ كُفُّوا ﴾ من قول الله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُّوا أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص ٤) (٤) .

٢ - الحال أو بتقدير فعل للمدح أو الذم :

أجاز الأخفش في نصب (لساناً عربياً) من قول الله تعالى ﴿ هَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ (الأحقاف ١٢) ثلاثة أوجه هي : الحال ، وتقدير (أعنى) ، والمفعول به لاسم الفاعل (مصدق) وهو ما يتضح في قوله « فنصب اللسان والعربي لأنه ليس من صفة الكتاب ، فانتصب على الحال ، أو على فعل مضمَر ، كأنه قال : أعنى لساناً عربياً . وقال بعضهم : إن انتصابه على (مصدق) جعل الكتاب مصدق اللسان » (٥) .

ومثل ذلك ما جاء عند النحاس وقد صرح فيه بجواز النصب على الحال

(١) معاني القرآن للأخفش : ١٣٩/١ ، وانظر : ٣٥٤ ، ٣٥١/٢ ، ٤٣٩ ، ٤٥٦ ، ٤٧٨

(٢) نفسه : ٢٤٢/١ ، ٤٣٨/٢ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٨/١

(٤) إعراب ثلاثين سورة . ٢٣١ (٥) معاني القرآن للأخفش : ٤٧٨/٢

أو المدح أو الذم بتقدير (أعنى) ونقل عن النحاة اختلافهم فى إعرابه هذا الاختلاف (١) .

٣ - الحال والبدل :

وقد أجاز الفراء ذلك فى إعراب (ذرية) من قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ﴾ (آل عمران ٣٣ ، ٣٤) حيث قال : « فنصب الذرية على جهتين ، إحداهما : أن يجعل الذرية قطعاً من الأسماء قبلها لأنهن معرفة ، وإن شئت نصبت على التكرير . اصطفى ذرية بعضها من بعض » (٢) وصرح الأخفش بجواز نصب (ذرية) على الحال أو البدل (٣) وأوضح الزجاج الفرق المعنوية بين الإعرابين حيث قال : « المعنى . اصطفى ذرية بعضها من بعض - فيكون نصب (ذرية) على البدل ، وجائز أن ينصب على الحال ، المعنى : واصطفاهم فى حال كون بعضهم من بعضهم » (٤) وقد عرض النحاس اختلافهم حول إعراب هذه الكلمة (٥) وجاءت أمثلة أخرى لذلك عند الزجاج (٦) الذى ربط الإعراب بالمعنى - فى مثل ما سبق - والنحاس (٧) .

وقد رصد ابن جنى هذه الظاهرة وجعلها علّة من علل الجواز الإعرابى حيث قال : « ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم الكلام بها ، وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى ، فتكون حينئذ مخيراً فى جعلك تلك النكرة - إن شئت - حالاً - وإن شئت - بدلاً » (٨) .

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١١١/٢ ، ٤٧/٤ ، ٣٠٦/٥ ، ٣٠٧ .

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢٠٧/١ ، وانظر أيضاً : ٢١٥/٣ .

(٣) معانى القرآن للأخفش : ٢ / ١ . (٤) معانى القرآن وإعرابه : ٤٠٢/١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٥٦٩/١ . (٦) معانى القرآن وإعرابه : ١٩٢/١ ، ٣٤٢/٢ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٦٦/١ .

(٨) الخصائص : ١٦٥/١ وإن كانت الأمثلة التى جاء بها كان البدل فيها مرفوعاً ، لكن هنا لا يبع من قولنا إنه قد عرف الظاهرة أو علتها .

لقد احتملت بعض أوجه النصب فيما سبق اختلافات دلالية ترتبت على اختلاف التوجيه الإعرابي ، وكان في كثير منها تكلف من قبل النحاة ، لكن هذا التكلف يتضح أشدّ الوضوح في مثل قولهم بأوجه نصب (أشعة) في قول الله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمْ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا ، أَشِعَّةٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (الأحزاب ١٨) فهي عند الفراء منصوبة على القطع من أربعة أوجه كما أنها تحتمل النصب على الذم (١) ، واعترض النحاس على وجهين من أوجه النصب على القطع عنده بمانع نحوي ، هو التفريق بين الصلة والموصول (٢) .

وقد كثرت أوجه النصب وتعددت فيما جمعه النحاس من أقوالهم في نصب الكلمة الواحدة وأجازه هو فيما يبدو منه التعالم بجمع هذه الوجوه الكثيرة ، حتى إنه قد يقول إن النصب من أربعة أوجه ولا يذكر إلا ثلاثة وهو ما نجده مثلاً في نصب (عينا) من قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ نَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ، عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ (الإنسان ٦٠) حيث قال إنها منصوبة بمعنى أعنى وكذا الثانية (٣) فهذا وجه ، ووجه ثان أن يكون بمعنى الحال من المضمر في مزاجها ، ووجه رابع تكون مفعولاً بها ، والتقدير : يشربون عينا يشرب بها عباد الله (٤) ، وهكذا لا نجد الوجه الثالث .

ثم نجد يقول في بعض المواضع إن في النصب خمسة أقوال (٥) أو سبعة (٦) عارضاً أقوالهم في ذلك وفيها تكلف شديد لا يرتبط بالمعنى : وهو ما يجعلنا نقول إن تعدد أوجه الإعراب قد يؤدي إلى تعدد دلالي للتركيب وقد لا يترتب عليه أي تعدد دلالي ، والنتيجة أن تعدد أوجه الإعراب لا يرتبط ارتباطاً ضرورياً بالتعدد الدلالي .

(١) معاني القرآن للفراء : ٣٣٨/٢ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٨/٣

(٣) بقصد أنه وجه في الآية ١٨ من نفس السورة (٤) إعراب القرآن للنحاس ٧/٥ - ٩٨

(٥) نفسه : ١٨٢/٥ ، ١٨٣ ، ١٢٣/٤ (٦) نفسه : ٧٢/٥

٢ - تعدد الأوجه بتعدد العلامة :

أ - الرفع والنصب :

١ - العطف - الاستئناف :

يجوز بعد حرف العطف الرفع على الاستئناف أو النصب على العطف في أمثلة جاءت عند محرري القرآن ، من مثل ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَمَوَاتِكُمْ وَرِيَاشًا ، وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ (الأعراف ٢٦ ق) ، والمعنى واحد عند الأخفش ^(١) . وقد خرج ابن خالويه القراءتين حيث قال : « يقرأ بالنصب والرفع ، والحجة لمن نصب أنه عطفه على ما تقدم بالواو ، فأعربه بمثل إعرابه ، والحجة لمن رفع : أنه ابتداء بالواو ، والخبر (خير) » ^(٢) .

ومثل ذلك ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ (البقرة ٧) و ﴿ غِشَاوَةٌ ﴾ عند أبي عبيدة بالرفع لأن النصب انقطع عندها ^(٣) . ولم تُحمل على ختم ^(٤) .

وقد خرج ابن خالويه الرفع على أن (غشاة) مبتدأ مؤخر ، والنصب بتقدير : وجعل على أبصارهم غشاة ^(٥) فقدر فعلاً ناصباً .

ومثل ذلك عند الفراء « وَأَقِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » (البقرة ١٩٦) فالقراءة بالنصب بعطف (العمرة) على (الحج) وقد أجاز الفراء الرفع ^(٦) إلا أنه لم يُصرِّح بالاستئناف .

وقد يكون النصب مع العطف بتقدير فعل مفهوم مما سبق في مثل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ، بَلِ

(١) معاني القرآن للأخفش : ٢٩٧/٢ (٢) حجة ابن خالويه : ١٢٩

(٣) مجاز القرآن : ٣١/١ وانظر : الحجة للفارسي . ٢٣١/١

(٤) الحجة للفارسي : ٢٣١/١ (٥) حجة ابن خالويه : ٤٢

(٦) معاني القرآن للفراء : ١١٧/١

اللَّهُ مَوْلَاكُمْ ﴿ (آل عمران ١٤٩ ، ١٥٠) قال الفراء رفع على الخبر . ولو نصبته (بل أطيعوا الله مولاكم) كان وجهاً حسناً ^(١) . فالرفع بتقدير مبتدأ أى : هو مولاكم . والنصب بتقدير فعل ومثل ذلك ﴿ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾ (الأنفال ٦٤) فتفسيرها : يكفيك الله ويكفى من اتبعك . وموضع (مَنْ) النصب عطفًا على المعنى ^(٢) .

وقد يكون الفعل المقدر مفهوماً مما بعد النصب فى مثل ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (البقرة ١٩٦) فالنصب بتقدير أهدوا ما استيسر ^(٣) .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (الإنسان ٣١) فقد قرأها عبد الله بن الربير وأبان بن عثمان بالرفع (والظالمون) فخرجها ابن جنى على الاستئناف ، لكنه فضل قراءة الجماعة بالنصب لأن معناها : يدخل من يشاء فى رحمته ويُعَذَّبُ الظالمين ، وقدر الفعل (يعذب) وتفسيره فى ﴿ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ^(٤) .

وفى رأى أن قراءة الرفع أقرب إلى المعنى الذى يقصده ابن جنى والعطف فيها عطف جملة إسمية على جملة فعلية ، أما قراءة النصب فالمراعى فيها هو اللفظ حيث تتناسب جملة (الظالمين أعد لهم) الفعلية بتقديرهم - مع الجملة السابقة ﴿ يدخل من يشاء فى رحمته ﴾ ، وهذه المناسبة قد تُوقِعُ فى الوهم المعنوى حيث قد يُتَوَهَّمُ على قراءة النصب - أن يكون (الظالمين) داخلين ، فى الرحمة .

وإذا كان الاستئناف يقطع الصلة المعنوية بين ما بعد العاطف وما قبله ، فإن ذلك قد لا يكون مقصوداً فى مثل ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ ... وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ (العوبة ٧٢) لأن الرضوان مما وعدوا به ، فالمعنى على النصب حتى

(٢) نفسه : ٤١٧/١

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٣٧/١

(٤) المحتسب : ٣٤٤/٢

(٣) نفسه : ١١٨/١

ولو عدل عنه إلى الرفع - يقول الفراء « رُفِعَ بالأكبر وُعدِلَ عن أن ينسق على ما قبله ، وهو عما قد وعدهم الله تبارك وتعالى ، ولكنه أُوثر بالرفع لتفضيله ، كما تقول في الكلام : قد وصلتكم بالدراهم والشباب ، وحسن رأيي خير لك من ذلك » (١) . فتفسير العلامة هنا دلالة على تعضيل هذا الشئ على الأشياء الأخرى الموعود بها ، وهو أسلوب متكرر في القرآن حيث تجد العدول عن العلامة الإعرابية في العطف إلى غيرها للفت الانتباه في مثل ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ (البقرة ٢٣٨) ، و ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ ﴾ (البقرة ١٧٧) ، و ﴿ لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ ... وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ (النساء ١٦٢) حيث خرج النصب على الاختصاص وتقدير الفعل وهو في رأينا عدول عن العلامة للفت الانتباه بالضغط على كلمة محددة ، أو نستطيع أن نسميه نهر الكلمة .

وقد يكون الاختلاف في المعطوف عليه حيث تُعطف على مرفوع فترفع أو على منصوب فتنصب ، ومن أمثلة ذلك لفظة (جنات) في قول الله تعالى . ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾ (الأنعام ٩٩) فقد أجاز الفراء فيها النصب والرفع ، والرفع عنده عطفاً على القنوان ، ومثلها ﴿ وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ ﴾ (الرعد ٤) . قال . « الوجه فيها الرفع فجعلها تابعة للقطع . ولو نصبتها وجعلتها تابعة للرواسي والأنهار كان صواباً » (٢) .

٢ - البديل أو الاستئناف :

يجوز رفع الكلمة على الاستئناف أو نصبها على البديل في مثل قول الله تعالى : ﴿ وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَيَشْنَ الْقَرَارُ ﴾ (إبراهيم

(١) معاني القرآن للفراء : ٤٤٦/١ ، وانظر . إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٨/٢

(٢) معاني القرآن للفراء : ٣٤٧/١ ، وانظر أيضاً : ٣٧٠/١

٢٨. ٢٩) فهي منصوبة عند الفراء على تفسير (دار البوار) - أي بدلاً منها - أو على الاستئناف فتكون مبتدأ أو خبراً^(١) ومثل ذلك عند الأخفش قول الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ (الزمر ٦٠) ، وكذلك ﴿ وَبَجَعَلُ الْحَبِيبُ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾ (الأنفال ٣٧) فالرفع على الابتداء والنصب على البدل^(٢) . ومثل ذلك كلمة (آية) في قوله تعالى ﴿ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ، آيَةً أُخْرَى ﴾ (طه ٢٢) فالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف والنصب من وجوه منها البدل وقد أدى ذلك إلى اختلاف في المعنى عندهم ، يقول النحاس : « (آية أخرى) قال الأخفش : على البدل من بَيْضَاءَ وهو قول حسن لأن المعنى في بَيْضَاءَ مُبَيَّنَّةٌ ، قال أبو إسحاق المعنى : آيتناك آية أخرى ، أو نؤتيك آية لأنه لما قال (تخرج بَيْضَاءَ من غير سوء) دل على أنه قد آتاه آية أخرى . قال : ويجوز : آية بالرفع بمعنى : هذه آية »^(٣) .

٣ - الحال - والخبر :

يجوز الرفع على الخبر أو الاستئناف والنصب على الحال في مثل : ﴿ هذا مَالِدٌ عَتِيدٌ ﴾ (ق ٢٣)^(٤) ومثل ذلك ﴿ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴾ (الواقعة ٣) فالرفع على الاستئناف أي : الواقعة يومئذ خافضة لقوم إلى النار ورافعة لقوم إلى الجنة ، والنصب بتقدير : إذا وقعت وقعت خافضة لقوم رافعة لآخرين^(٥) . أما في مثل ﴿ وَكَرَّكُهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ، صُمُّكُمْ ﴾ (١٧ ، ١٨)

(١) معاني القرآن : ٧٦/٢ ، ٧٧ ، وانظر أيضاً : ٩/٣ ، ٢٢ ، ٣٣

(٢) معاني القرآن للأخفش : ٤٥٦/٢

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٧/٣ وانظر . معاني القرآن للأخفش . ٤٠٧/٢ . معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٥٥/٣

(٤) معاني القرآن للفراء : ٨٢/٣

(٥) نفسه : ١٢١/٣ ، وانظر . ٨٣/٣ ، ٩٦ ، ٣٧٦/١ ، ٤٦١ ، ٣٤٨ ، ٣٧٧ .

٢١٦/٣ ، مجاز القرآن : ٢٤٧/٢ وانظر المحاسب ٣٧/٢

فالرفع على الاستئناف لأن الكلام قد تم قبل ، والنصب على الحال أو على
الزم (١) .

وإذا تم الكلام فإن ما يجرى به مقامه يكون منصوباً ومقامه بالفعل والفاعل
أو المبتدأ أو الخبر وفي كثير من الآيات يجوز أن تتم الكلمة الجملة فتكون الخبر
ويجوز أن يتم الكلام دونها فتكون حالاً ، وهذا يرجع إلى تقدير المعنى
المقصود ، ومن أمثلة ذلك ﴿ وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا ﴾ (هود ٧٢) وهو ما يسمى
عند الكوفيين التقريب ، وقد حدد الفراء (٢) حالات الرفع والنصب في مثل
ذلك ، وهي تقوم على معرفة ما إذا كان الكلام قد تم دون هذه الكلمة فتكون
منصوبة أو لم يتم فتكون هي الخبر وهذه الحالات هي :

١ - أن ترى الاسم الذي بعد (هذا) كما ترى (هذا) ففعله (خبره)
حينئذ مرفوع من مثل (هذا الحمارُ فارهُ) فيكون (الحمار) نعتاً لـ (هذا) ،
و (فارهُ) الخبر ، واشترط الفراء في ذلك أن تكون (الإشارة) و (الحمار)
حاضرين ، مما يجعلنا نقول إنه يقصد بالرؤية الإبصار والمشاهدة ، ولأن (الحمار)
مشاهد فهو لا يحتاج إلى إشارة فنحن نتحدث إلى من يعرفه ، وتأتى (فارهُ)
لتكون خبراً به الفائدة (٣) .

٢ - أن يكون المشار إليه اسم جنس فيكون خبراً وينصب ما بعده من مثل
هذا الأسد مخوفاً إذ إن كلَّ الأسدِ مخوفة فلا فائدة للأخبار عن أسد واحد
بالخوف .

٣ - أن يكون المشار إليه واحداً لا نظير له فيكون خبراً وينصب ما بعده
أهضاً من مثل هذه الشمسُ ضياءٌ للعباد ، وهذا القمرُ نوراً ، لأن القمر معروف
لا يحتاج إلى نعت يُعرفه (٤) .

(١) معاني القرآن للفراء : ١٦/١ ، وانظر : مجاز القرآن : ٣٣/١

(٢) معاني القرآن للفراء : ١٢/١ - ١٣ (٣) انظر كتاب سيبويه : ٨٨/٢ ، ٨٩

(٤) نفسه ، ٨٧/٢ ، ٨٨

أما الأخفش فيعرض في رفع (شيخ) في الآية ثلاثة أوجه أحدها : أن يكون مرفوعاً على الاستئناف بتقدير : هو شيخ وكأنه تفسير للكلام السابق ، والثاني : أن يكون أخبر عنهما خبراً واحداً ، أو بتعبير سيبويه أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولهم : هذا حلوة حامض وقد جاء هذان الوجهان عند الخليل ^(١) ، والثالث : أن يكون (يعلى) بدلاً من (هذا) و (شيخ) الخبر ^(٢) وقد أضاف الزجاج وجهاً رابعاً وهو أن يكون (زيد) مَبِيناً عن هذا ، كأنك أردت هذا قائم ، ثم بينت مَنْ هُوَ بقولك : زيد ونسب الأوجه الأربعة إلى الخليل وسيبويه ، أما النصب عنده فعلى أن يكون المعنى : انتبه لزيد في حال قيامه ، وأشير لك إلى زيد حال قيامه ^(٣) ، كما أضاف النحاس وجهاً خامساً للرفع وهو أن يكون (شيخ) بدلاً من (يعلى) ^(٤) ، ويجوز في غير ذلك أيضاً في مثل ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ ﴾ (الأعراف ٣٢) فقد أجاز الزجاج في (خالصة) الرفع على أن تكون خبراً ثابياً والنصب على الحال ^(٥) ويجوز فيما بعد (إن) إذا استغنى الكلام النصب والرفع في مثل : ﴿ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴾ (الزخرف ٢٢) و ﴿ مقتدون ﴾ (الزخرف ٢٣) قال الفراء : « رُفِعْنَا وَلَوْ كَانَتْ نَصْباً لَجَازَ ذَلِكَ : لأن الوقوف يحسن دونهما » ^(٦) ومثلها : ﴿ إِنِ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ ﴾ (الذاريات ١٥ ، ١٦) وقوله : ﴿ أَتَهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (الحشر ٧) قال أبو عبيدة « فإذا استغنيت أن تخبر ثم جاء خبر بعد فإن شئت رفعت وإن شئت نصب » ^(٧) ومثل ذلك عند الأخفش

(١) نفسه : ٨٣/٢ (٢) معاني القرآن للأخفش : ٢٥٦/٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٦٣/٣ ، ٦٤ ومثل ذلك عنده (هذه ناقة الله لكم آية) (هود ٦٤) لقروها : انتبهوا لها في هذه الحالة . : ٦٠/٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/٢ (٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢٦٨/٢

(٦) معاني القرآن للفراء : ٣/٣ ، وانظر : ١٤٦/٣

(٧) مجاز القرآن : ٢٣٩/٢ ، وانظر : ٢٢٦/٢ ، ٢٥٦

﴿ وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (المؤمنون ٥٢) فنصب (أمة واحدة) على الحال أو على الخبر (١) .

وأجاز مثل ذلك في موضع الفعل أيضاً في مثل ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ ﴾ (البقرة ٤٩) قال الأخفش (يسومونكم) في موضع رفع ، وإن شئت جعلته في موضع نصب على الحال ، كأنه يقول : وإذ نجيناكم من آل فرعون سائمين لكم ، والرفع على الابتداء . (٢) ومثله عند الزجاج (تحبونهم) في قوله تعالى ﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ بِمُحِبُّوهُمْ وَلَا بِمُحِبُّوكُمْ ﴾ (آل عمران ١١٩) (٣) .

وقد أجاز النحاس في (يؤمنون) في قول الله تعالى : ﴿ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ، يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (آل عمران ١١٣ ، ١١٤) أن تكون في موضع نصب على الحال ، أو رفع في موضع نعت لأمة ، أو على الاستئناف (٤) .

٤ - الحال والنعت :

وقد أجاز معربو القرآن في أمثال ما سبق الرفع على النعت والنصب على الحال ، ومن أمثلة ذلك ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (الأنعام ٩٢ ، ١٥٥) قال القراء : جعلت مباركاً من نعت الكتاب فرفعته ، ولو نصبت على الخروج من الهاء في (أنزلناه) كان صواباً . (٥) وكذلك قال الأخفش إن الرفع على الصفة والنصب على الحال (٦) ، كما جاءت أمثلة أخرى عند النحاس (٧) .

٥ - المصدر بين الرفع والنصب :

يجوز في المصدر النصب ويجوز رفعه على الاستئناف ومن أمثلة ذلك ﴿ مَتَاعاً

(١) معاني القرآن للأخفش : ٤١٧/٢ (٢) نفسه : ٩٢/١

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤٧٥/١ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ١/١ ، ٤ ، ٢ ، ٤

(٥) معاني القرآن للقراء : ٣٦٥/١ ، وانظر : ١١/٣ ، ٢٤٧/١

(٦) معاني القرآن للأخفش : ٢٨٢/١ (٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٦/١ ، ٢٥٢ ، ١٨

لَكُمْ ﴿ (النازعات ٣٣) قال الفراء : « خُلِقَ ذلك منفعة لكم ، ومتعة لكم ، ولو كانت متاع لكم كان صواباً مثل ما قالوا : ﴿ لَمْ يَلِشُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ ﴾ (الأحقاف ٣٥) وكما قال : ﴿ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النحل ١١٧) وهو على الاستئناف يُضْمَرُ له ما يرفعه « (١) ، ووجه النصب يختلف من مثال لآخر فهو في هذا المثال مفعول لأجله على تخريج الفراء (٢) كما نجد عند المفعولية المطلقة أو الحالبة في أمثلة أخرى (٣) .

فإذا جاء المصدر موصوفاً حَسُنَ فيه الرفع عند أبي عبيدة والنحاس من مثل ﴿ فَإِذَا تُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (الحاقة ١٣) ولو كان غير منعوت كان منصوباً لا غير (٤) .

والرفع عندهم بتقدير مبتدأ والنصب بتقدير الفعل بوضع ذلك قول الزجاج في قوله تعالى : ﴿ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْعُرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة ١٨) « نصب على حق ذلك عليكم حقاً ، ولو كان في غير القرآن فرفع كان جائزاً ، على معنى : ذلك حق على المتقين » (٥) وقد يجوز مراعاة معنى الفعل في المصدر فَيُنْصَبُ ويجوز أن يراعى معنى الاسم فيرتفع ما بعده في مثل ﴿ فَشِهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ ﴾ (النور ٦) فرفع (أربع) على أنها خير ونصبها لأن معنى (شهادة) أن يشهد ، فالتقدير : فعليهم أن يشهد أحدهم أربع شهادات أو فالأمر أن يشهد أحدهم أربع شهادات (٦) ، وقد اختلف في أوجه الرفع إلى درجة التزيد (٧) كما اختلف في أوجه النصب بحسب تقدير النحاة (٨) .

(١) معاني القرآن للفراء . ٢٣٣/٣

(٢) وقد جاء مثل هذا التخريج عند النحاس : ٢٥٤/٣

(٣) معاني القرآن للفراء . ٤٤٤/١ ، ٤٥٣

(٤) مجاز القرآن : ٢٦٧/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢١/٥

(٥) معاني القرآن وإعرابه . ٢٣٧/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٩/٣ ، وانظر : ٤ / ٢ ، ٤١

(٧) نفسه : ٢٥٤/٣ (٨) نفسه ٢٣٩/٣

٦ - قطع النعت :

إذا تكررت النعوت فإنه يجوز أن تأتي بعلامة إعرابية واحدة ، وهو ما يسمى بالإتباع ، ويجوز أن تتغير العلامة من نعت إلى آخر ، وهو ما يسمى بالقطع ، فإذا قُطِعَ النعت إلى الرفع فإنهم يَقْدُرُونَ له مبتدأ محذوفاً ويجعلونه خبراً ، وإذا قُطِعَ إلى النصب فإنهم يَقْدُرُونَ له فعلاً خاصاً واجب الحذف (١) ، ويُقَطَعُ النعت إذا أراد المتكلم أن يُعَبِّرَ عن معنى أو غرض لا يستطيع الوصول إليه بالإتباع ، هذا الغرض قد يكون المدح أو الذم أو غيرهما ، فيقدر الفعل بحسب هذه المعاني المرادة (٢) .

وقد أجاز معربو القرآن قطع النعت حتى ولو كان نعتاً واحداً ، ومن أشهر الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ (المسد ٤) فقد قرئت (حمالة) بالرفع والنصب والرفع على الصفة ، أما النصب فعلى الذم ، أو الحال (٣) وقدرها ابن خالويه (أشتم حمالة الحطب ، أو أذم حمالة الحطب) (٤) .

وقد جاء القطع أيضاً في العطف ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ ...وَالْمُؤْمِنُونَ يَعْتَدِهِمْ... وَالصَّابِرِينَ ﴾ (البقرة ١٧٧) حيث نصبت « الصابرين » على المدح ، ومثلها ﴿ لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ ... وَالْمُجِبِّينَ الصَّلَاةَ ﴾ (النساء ١٦٢) وقد قال الفراء بالمدح في الآيتين ، كما عرف الأهمية المعنوية لتفسير العلامة إذ يقول : « والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا ، وينصبون بعض المدح ، فكانهم ينون إخراج المنصوب بمدح مجتهد غير متبع لأول الكلام » (٥) فهو يحدد نصاً دلالة العلامة الجديدة وهي تجديد المدح والمخرج بالمنصوب عن تبعية أول الكلام .

(١) انظر : الجمل للزجاجي : ١٥

(٢) انظر : الكتاب : ٦٢/٢ - ٧٧ ، المقتضب : ١١٣/٤ ، ١١٤

(٣) مجاز القرآن : ٣١٥/٢ ، معاني القرآن للأخفش : ٤٨٨/٢

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص ٢٢٥ (٥) معاني القرآن للفراء : ١٥/١

ويعرض رأى الكسائى حيث رفض أن يكون الأسلوب فى الآيتين أسلوب مدح ، لأن شرط المدح - عنده - أن يتم الكلام دون الممدوح ، فلا يُنصب الممدوح إلا عند تمام الكلام ، بينما يرى الفراء أن هذا أكثر الكلام ولكنه قدجا . المدح فى الكلام الناقص ^(١) ، وشرط الكسائى هذا يتفق وما نقله سيبويه عن الخليل أن المدح لا يُراد به مخاطبة الناس بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا ما علم المتكلم فجعل المدح ثناء وتعظيماً ^(٢) أى أن المدح إنما يجرى بعد استيفاء الغرض الأساسى من الكلام ، أو لنقل بعد تمام الكلام وهذا هو الأصل عند الفراء أيضاً .

ويكاد يتكرر كلام الفراء عند أبى عبيدة حيث يقول تعليقاً على آية النساء - « العرب تخرج من الرفع إلى النصب إذا كثر الكلام » ثم تعود بعد إلى الرفع ^(٣) ، وقد جعل الأخفش نصب (الصابرين) . و (والمقيمين) بتقدير فعل مُضمر ، كما أجاز نصب (الصابرين) عطفاً على (ذوى القربى) ^(٤) كما قدر الزجاج الفعل (أعنى لنصب (الصابرين) وجعلها على المدح ورد رأى القائل بعطفها على ذوى القربى ^(٥) ووقف عند آية النساء فعرض قول من قال بعطف (المقيمين) على مجرور قبلها ، وقول بعضهم بتخطئة كاتب الوحى ^(٦) . ثم قال إن الخليل وسيبويه وجميع النحويين قد أفردوا للملك باباً يُسمونه باب المدح يبنوا فيه صحة هذا وجودته ، فإذا أريد بالصفة تخصيص الموصوف أو تخلصه من غيره جاءت على الإتياع وإذا أريد بها المدح والثناء عدل عنه بالصفة وقدر مبتدأ أو بالفتحة وقدر الفعل فالمدح يأتى لتخصيص الموصوف ، وإنما يكون هذا بتغيير علامة الصفة بعده ، وعلى هذا الآية لأنه لما قال : « يُؤْمِنُونَ بِمَا

(١) نفسه : ١.٧/١

(٢) انظر . الكتاب : ١٥/٢ ، ٦٦ ، شرح الكافية : ٣١٦/١

(٣) مجاز القرآن : ١٤٧/١ ، وانظر : ١٥/١ ، ٦٦

(٤) معانى القرآن للأخفش : ١٥٧/١ (٥) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٤٧/١

(٦) وقد نسب الفراء هذا القول إلى عائشة رضى الله عنها . انظر : معانى القرآن للفراء .

أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴿ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، فَقَالَ .
 ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ على معنى ، أذكر المقيمين الصلاة ، وهم
 المؤتون الزكاة (١) ، وقد عرض النحاس أقوالهم في آية البقرة وتبع الزجاج في
 رده على المخالفين (٢) كما فعل ذلك أيضاً عند آية النساء ، واختار نصب (المقيمين)
 على المدح ، ورد قول الكسائي بالعطف لأن ذلك يخالف تقدير المعنى ، كما
 عرض كذلك أوجه رفع (والمؤتون) ومنها تقدير الفعل (٣) ، واستدل ابن جني
 بقراءة الرفع (والمقيمون) على بطلان تقدير عطفها (وبالمقيمين) بالجور (٤) .

يهمنا بعد ذلك أن نقف عند ما رواه الفراء عن عائشة بتخطئة الكاتب ، حيث
 قال إنها « مثلت عن قوله ﴿ إِنَّ هَٰذَا نِ لِسَاحِرٍ ﴾ (طه ٦٣) ، وعن قوله ﴿ إِنَّ
 الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ ﴾ (المائدة ٦٩) ، وعن قوله (وَالْمُقِيمِينَ
 الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) فقالت : يا ابن أخي : هذا خطأ من الكاتب » (٥) فقد
 جمع هذا النص آيات ثلاث اختلاف النحاة حول تخريجها ثم وضعوا لها أبواباً
 محددة في النحو تشتملها وقد روى الطبري - عند آية النساء ١٦٢ (٦) شيئاً
 مماثلاً عن أبان بن عثمان بن عفان ، ونقل جولد تسهر ذلك عنه ، ومع شكّه في
 تلك الروايات إلا أنه يقول إن النحاة البصريين والكوفيين قد اجتهدوا في وقت
 متأخر فقط لتسوية صحة تلك المواضع من جهة العربية (٧) وقد عرفنا اختلافهم
 حول الآية الثالثة ، أما الابدان الأولى والثانية وأمثالها فنعرض لهما فيما يلي :
 وليس في وسعنا أن نأتي لجولد تسهر بكتاب قبل كتاب سيبويه ، لكننا نقول إن
 بداية تخريج هذه الآيات كانت مع بدايات نشأة النحو ، وإن كان القرآن كنص

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٣١/٢ ، ١٣٢ ج .

(٢) انظر . إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٨٠ - ٢٨١

(٤) المحتسب : ١ / ٢٠٣

(٣) نفسه : ١ / ٤٠٤ - ٤٠٦

(٦) انظر الطبري : ١٦/٦

(٥) معاني القرآن للفراء : ١ / ٦٠٦ ، وانظر : ١٨٣/٢

(٧) مذاهب التفسير الإسلامي : ٤٦ ، ٤٧

لغوى يدخل فى الدائرة التى حددها النحاة للاحتجاج ، والقواعد تُستخلص من النص اللغوى ولا تُفرض عليه من خارجه ، وإذا كانت هذه الآيات قد رُوِيَتْ لنا هكذا ، فليس لنا إلا أن نستخلص ما بها من تعديد . وقد جعل سبويه رفع (الصائبون) « على التقديم والتأخير ، كأنه ابتداءً على قوله (والصائبون) بعدما مضى الخبر » (١) وقد يفهم من قوله أنه يرفعها على الاستئناف .

ونقل الفراء عن الكسائى أنه يجوز ذلك لضعف (إن) فنصبها نصب ضعيف وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره ولهذا جاز رفع الصائبين ، واتفق الفراء معه فى ذلك إلا أنه لا يجهز ذلك إلا إذا كان اسم (أن) لا يتبين فيه الإعراب كالاسم الموصول والضمير ، كما جعل ذلك أقوى مع الضمير عنه مع (الذين) فى الآية لأنه قد تبين فيها إعراب لأنه قد يُقال (اللنون) . والرفع عند الكسائى عطفاً على الواو التى فى (هادوا) لأنه يجعلها بمعنى تابوا ورجعوا (٢) لا من اليهودية ، وقد رد الفراء ذلك بأن التفسير على أن الذين هادوا فى الآية هم اليهود (٣) .

ونجد عند أبى عبيدة تخريجين للآية أولهما الرفع على الاستئناف ، أو تقدير فعل للرفع والمخرج من الإلتحاق ، والآخر على أن معنى (إن) معنى الابتداء . وأن المرفوع بعدها مرفوع على أصل الجملة الابتدائية حيث يقول : « ورفع (الصائبون) لأن العرب تخرج المشرق فى المنصب الذى قبله من النصب إلى الرفع على ضمير فعل يرفعه ، أو استئناف ولا يعملون النصب فيه ، ومع هذا إن معنى (إن) معنى الابتداء . ألا ترى أنها لا تعمل إلا فيما يليها ثم ترفع

(١) الكتاب : ١٥٥/٢

(٢) وقد جاءت (هادوا) بمعنى تابوا ورجعوا فى قوله تعالى . (إِنَّا هَدَيْنَا إِلَيْكَ) (الأعراف

١٥٦) وعلى هذا المعنى يدخل فيهم بعض الصائبين فيصبح عطفاً على الواو فى (هادوا)

وانظر : هامش : معانى القرآن للفراء : ٣١٢/١

(٣) معانى القرآن للفراء : ٣١٠/١ - ٣١٢

الذى بعد الذى يليها ، كقولك : **إِنْ زَيْدًا ذَاهِبٌ فَذَاهِبْ رَقِعْ** ، وكذلك إذا واليت بين مشركتين رفعت الأخير على معنى الابتداء ^(١) ، كما يجعل معنى الابتداء فى (**إِنْ**) هنا وجهاً من وجهي تخريج (**إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ**) ، قال : **و (إِنْ)** بمعنى الابتداء والإيجاب ، ألا ترى أنها تعمل فيما يليها ولا تعمل فيما بعد الذى بعدها فترفع الخبر ولا تنصبه كما تنصب الاسم ، فكان مجاز (**إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ**) مجاز كلامين مخرجه : **إِنَّهُ : أَيْ : نَعَمْ ، ثُمَّ قُلْتَ : هَٰذَا لَسَاحِرَانِ** ^(٢) فتخريج الكلام هنا على الابتداء بما بعد (**إِنْ**) .

ونجد عند الأخفش تطويراً لمعنى الابتداء فى (**إِنْ**) فتطور الأمر إلى العطف على محل المبتدأ أو على المعنى بعد (**إِنْ**) بعد اعتبار أن موضعه الابتداء ، كما نجد تطويراً آخر عند الكسائى من عطف (**الصَّابِثُونَ**) على **وَ** (**هَادُوا**) فإذا كان المعنى لا يقبل هذا العطف فإنه يشبهها على الجواز وأمثاله مما يجرى مخالفاً للمعنى حيث قال **إِنْ رَفَعَهَا** **»** على وجهين : كأنه قال (**إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا**) فى موضع رفع فى المعنى لأنه كلام مبتدأ ، لأن قوله : **إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ** من غير أن يكون فيه (**إِنْ**) فى المعنى سواء . فإن شئت إذا عطفت عليه شيئاً جعلته على المعنى ، كما قلت : **إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو** ، ولكنه إذا جعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر ، وقال بعضهم : لما كان قبله فعل شبه فى اللفظ بما يجرى على ما قبله ، ليس معناه فى الفعل الذى قبله ، وهو (**الَّذِينَ هَادُوا**) أجزاء عليه فرفعه به ، وإن كان ليس عليه فى المعنى ، ذلك أنه يجرى أشياء فى اللفظ لا تكون فى المعانى ، منها قولهم : **هَٰذَا حَبْرٌ ضَبُّ حَرْبٍ** ، وقولهم : **كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ** ، يرفعون (**الحج**) بـ (**كذب**) ، وإنما معناه : **عليكم الحج** ، نصيباً بأمرهم ، ويقول هذا **حُبٌّ رُمَانِي** ، فتضيف الرمان إليك ، وإنما لك الحب وليس لك الرمان ، فقد يجرى أشياء هذا والمعنى على خلافه ^(٣) .

(٢) مجاز القرآن . ٢١/٢ - ٢٢

(١) مجاز القرآن : ١٧٢/١ - ١٧٣

(٣) معانى القرآن للأخفش : ٧٦٢/١

ويُخطئ الزجاج قولى الكسائى والفراء يضعف (إن) فى العمل والعطف على (الذين) بالرفع ، ويعرض رأى سيبويه والخليل وجميع البصريين وهو أن (الصابئون) محمول على التأخير ومرفوع بالابتداء ، المعنى : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ، والصابئون والنصارى كذلك أيضاً ، أى من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم^(١) ، وقد عرض النحاس الآراء فى ذلك وردد أقوال الزجاج فى تخطئته الكسائى والفراء^(٢) ، كما عرض ابن جنى رأى البصريين فى الرفع^(٣) .

أما (إن هذان لساحران) فقد خُرِجَتْ على لغة بنى الحارث بن كعب ، أو أن الألف ليست علامة إعراب ، وهو قول الفراء^(٤) وخُرِجَها أبو عبيدة على لغة بنى الحارث أو على الابتداء بما بعد (إن)^(٥) وخُرِجَها الأخفش على لغة بنى الحارث^(٦) ، أما الزجاج فقد عرض القراءات المختلفة للآية ومنها ما غير لفظ (هذان) إلى (هذين) لما رُوِيَ أن فى الكتاب خطأ ستقيمه العرب بالسنتها ، وعرض تخريجات الآية على لغة بنى الحارث، أو أن هناك هاء مضمرة ، المعنى إنه هذان لساحران ، أو أن (إن) بمعنى نعم^(٧) وقد عرض النحاس آراء النحاة فى الآية بالتفصيل^(٨) .

وقد جعل بعضهم من جواز العطف على اسم (إن) بتغيير العلامة إلى الرفع قانوناً عاماً فطبقوه على مثل قوله تعالى : ﴿ أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَ... وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ (المائدة ٤٥) قال الأخفش « إذا عطف على ما بعد (أن) نصب ،

(١) معانى القرآن وإعراجه : ١٩٣/٢ ج .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣١/٢ ، ٣٢ .

(٣) المحتسب : ٢١٧/١

(٤) معاجز القرآن : ٧١/٢ ، ٧٣ .

(٥) انظر : معانى القرآن للفراء . ١٨٣/٢ ، ١٨٤ .

(٦) معانى القرآن للأخفش : ٤٨/٢ .

(٧) معانى القرآن وإعراجه : ٣٦١/٣ ، ٣٦٤ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٤٣/٣ - ٤٧ .

والرفع على الابتداء كما يقول : **إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو ذَاهِبٌ** ، وإن شئت قلت : وعمراً ذاهب نصب ورفع ^(١) ، وكذلك خرج الزجاج الرفع بالعطف على موضع النفس بالنفس ، والعامل (فيها) والمعنى : وكتبنا عليهم النفس ... الخ ، كما أجاز أن يكون الرفع على الاستئناف ، أو على العطف على الضمير في (النفس) والمعنى : أن النفس مأخوذة هي بالنفس ، والعين معطوفة على هي ^(٢) ، وكذلك عرض ابن خالويه قراءات الرفع والنصب في الآية ، والرفع عنده على الاستئناف لطول الكلام ، وجعله الاختيار حيث قال « إذا تَمَّتْ أَنْ بِاسْمِهَا وَخَبَرِهَا كَانَ الْاِخْتِيَارُ فِيمَا أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ الِرْفَعِ » ^(٣) .

وكذلك أجازوا أن يأتي تابع اسم (إِنْ) غير المعطوف - بالرفع والنصب من مثل « **إِنْ إِلَهَكُمْ إِلَّا وَاحِدٌ** ، **رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** » (الصافات ٤ ، ٥) حيث قرئت (رَبُّ) بالرفع والنصب ^(٤) ، ومن مثل « **قُلْ إِنْ أَمَرْتُكُمْ لِلَّهِ** » (آل عمران ١٥٤) حيث قرئت (كله) بالنصب تأكيداً لـ (الأمر) وبالرفع على أنها و (لله) جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع اسم إن ^(٥) .

وكذلك يُعطف على جملة إن واسمها وخبرها بالرفع - عند القراء - سواء أكان هذا العطف عطف جملة كاملة أو عطف اسم قال القراء في تعليقه على قول الله تعالى : « **وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ** » (المجاثية ١٩) « ترفع (الله) ، وهو وجه الإعراب إذا جاء الاسم بعد (إِنْ) وخبر ، فافعه كان معه فعل أو لم يكن ، فأما الذي لا فعل معه فيقول : « **أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** » (التوبة ٣) ، وأما الذي معه فعل - أي خبر - فقله جل وعز « **وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ** » (المجاثية ١٩) ^(٦) . قد يجوز في القطع

(١) معاني القرآن للأخفش : ٢٥٩/١ (٢) معاني القرآن وإعرابه : ١٧٩/٢

(٣) حجة ابن خالويه ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، (٤) انظر معاني القرآن للأخفش : ٤٥١/٢

(٥) حجة ابن خالويه : ص ٩

(٦) معاني القرآن للقراء : ٤٦/٣ ، وانظر في ٤٥/٣ ، ٤٧ أمثلة أخرى .

التغيير من الجر على الإتياع إلى الرفع بتقدير مبتدأ أو النصب بتقدير الفعل ،
 فيفيد ذلك المدح أو الذم ، وقد جاء ذلك في النعت والبدل .

ومن أمثلة ذلك عند الفراء قول الله تعالى ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ ... وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ (آل عمران ١٣) فالرفع على معنى : إحداهما تقاتل في سبيل الله على الاستئناف ، والجر رداً على أول الكلام - على البدلية من فئتين بتكرار العامل أى في فئتين في فئة تقاتل الخ . والنصب بمعنى : التقتا مختلفتين على الحال ^(١) وقد أجاز الزجاج نصبها على المدح بتقدير (أعنى) ^(٢) .

وقد أجاز الأخفش ذلك في النكرة ولم يجرز في المعرفة النصب لأن النصب عنده على خبر المعرفة = الحال ، والرفع على الابتداء - الاستئناف - والجر على الإتياع ومن أمثلة ذلك عنده قول الله تعالى : ﴿ حم ، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ، ذِي الطُّوْلِ ﴾ (غافر ٣-١) حيث أجاز في (غافر - قابل) الوجوه الثلاثة ، ولم يجرز في (ذى الطول) إلا الجر والرفع لأنها معرفة لا تُنصب على خبر المعرفة ^(٣) .

ويتضح الأمر عند الزجاج في قول الله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ (البقرة ٢ ٣) حيث يقول : وموضع الذين هجر تبعاً للمتقين ويجوز أن يكون موضعهم رفعاً على المدح كأنه لما قيل : هدى للمتقين قيل: مَنْ هُمْ ، فقيل : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ، ويجوز أن يكون موضع (الذين) نصباً على المدح أيضاً ، كأنه قيل : أذكر الذين ه ^(٤) ، وقد جاء ذلك عند النحاس في النعت ^(٥) ، والبدل ^(٦) والمطف ^(٧) والخفض على الإتياع والرفع على تقدير مبتدأ أو النصب على تقدير فعل . ويفيد الانتقال من علامة الإتياع و الرفع

(١) معاني القرآن للفراء : ١٩٢/١

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣٨٤/١ وانظر أيضاً إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٣٦

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٤٥٩/٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣٤ ، ٣٣/١ وانظر : ٥/١ ، ٦ ، ٨ ، ٧/٢ ، ٧ ، ٨ ، ٢

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٣/٥ ، ٢٢١ ، ٢٦١

(٦) نفسه : ٢٨٧/٥ ، ٧٣/٤ ، ٥/٣ ، ١ ، ٣٦١/١ (٧) نفسه : ٢٩/٢ - ٣

أو النصب المدح والذم ، إلا أننا لمجد النحاس يُقصر المدح والذم على حالة النصب دون غيره ، إلا أنه قد يُشير إلى معنى المدح في النعت (١) .

٧ - التوسع :

يجوز في الطرف المتصرف أن يُعرب نصباً على الظرفية أو بالرفع على موقعه الإعرابي ، وقد جاءت أمثلة من ذلك عند معرّب القرآن ، فقد قالوا ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَالرَّكِبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ (الأنفال ٤٢) حيث يجوز النصب على الظرفية والرفع على التوسع فيختلف المعنى حسب العلامة الإعرابية قال الفراء : « وقوله (أسفل منكم) نصبت ، يريد مكاناً أسفل منكم ، ولو وصفهم بالتسفل وأراد : والركب أشدّ تسفلاً مجاز ورفع » (٢) . وقد جاء ذلك عند الآخرين (٣) ، وجاءت أمثلة أخرى عند الأخفش (٤) والزجاج (٥) .

أما قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (الأنعام ٩٤) فقد جاء بالرفع والنصب ، والنصب على الظرفية ، والرفع على الفاعلية ، وهذا يتوقف على معنى (بين) فإذا كانت بمعنى الوصل رفعت على الفاعلية وإلا فهي منصوبة على الظرفية (٦) ومعنى الكلام على الرفع : لقد تقطع وصلكم ، وعلى النصب : لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم (٧) .

٨ - الاشتغال :

يجوز في الاشتغال رفع الاسم ونصبه ، وقد وقف الفراء عند قول الله تعالى

(١) نفسه : ٢٩/٢ ، ١٩٣/٥ (٢) معاني القرآن للفراء . ٤١١/١

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٣٢٣/٢ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٦٢/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ١٨٨/٢

(٤) معاني القرآن للأخفش : ٢٧٨/١ ، ٥٢٤/٢ ، ٥٣١

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٧/٢ ، ٢٤٨

(٦) معاني القرآن للفراء . ٣٤٦، ٣٤٥/١ ، مجاز القرآن : ١/ ٢ ، إعراب القرآن للنحاس . ٨٢/٢

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٣/٢ ج .

« وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » (المائدة ٣٨) فقال : « مرفوعان بما عاد من ذكرهما . والنصب فيهما جائز ، كما يجوز : أزيدُ ضريتهُ ، وأزيدُ ضريتهُ . وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) لأنهما غير موقَّعتين - أي : غير محدَّدين ، فوجَّها توجيهَ الجزاء . كقولك من سرق فاقطعوا يده . فـ (مَنْ) لا يكون إلا رفعاً . ولو أردتَ سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام » (١) . والفراء يُجيزُ في الآية وفي غيرها الرفع والنصب . لكنه يوجَّه اختيار الرفع فيربط بينه وبين المعنى فإذا كان السارق والسارقة غير معينين يختار العرب الرفع لأن ذلك يشبه الجزاء أو بمعنى آخر فيه استمرار الجملة الاسمية التي لا تتحدَّد بزمان ، فإذا عين السارق والسارقة كان الوجه النصب لأن ذلك يُشبهُ الجملة الفعلية في تحديدها فينتصب (السارق) على المفعولية ، والنصب عند الفراء بالفعل المذكور في الجملة (٢) . أما الرفع فبالابتداء وما بعد المرفوع الخبر (٣) .

أنا أبو عبيدة فيجعل (السارق والسارقة) مرفوعين على الابتداء فيقدر لهما الخبر ، وإن كانا في موضع الإغراء ، ومعنى الإغراء هنا الأمر والنصب عنده في مثل هذا على الإغراء بتقدير الفعل ، قال : « هما مرفوعان كأنهما خرجا مخرج قولك : وفي القرآن السارق والسارقة ، وفي الفريضة السارق والسارقة جزاؤهما أن تُقَطَّعَ أيديهما فاقطعوا أيديهما ، فعلى هذا رُفِعَا أو نحو هذا ، ولم يجعلوهما في موضع إغراء فينصبوهما ، والعرب تقول : الصيدُ عندك ، وفع وهو في موضع إغراء فكأنه قال : أمكنتك الصيدُ عندك فالزمه ، وكذلك الهلالُ عندك ، أي طلع الهلالُ عندك فانظر إليه ، ونصبهما عيسى بن عمر » (٤) .

وكما ربط أبو عبيدة بين الإغراء = الأمر والنصب لحجج الأخفش يربط بين

(١) معاني القرآن للفراء ، ١/٩٦ ، وانظر : ١/٢٤٠-٢٤٢ ، ٤٢٣ ، ١/٣٠٩ ، ٢٣٢

(٢) نفسه : ١/٢٩٥ ، ٢/١٨ ، ٢٦٨ (٣) نفسه : ٢/٢٥٥

(٤) معاني القرآن ، ١/١٦٥ ، ١٦٦ ، وانظر : ٢/٩٣

الأمر والنهي والنصب وتقدير الفعل في الاشتغال حيث يقول : « كل ما كان من الأمر والنهي في هذا النحو فهو منصوب نحو قولك : زيدا فاضرب أخاه ، لأن الأمر والنهي مما يضمنان كثيراً ، ويضمن فيهما الإضمار ، والرفع أيضاً جائز على ألا تُضمير » (١) . أما في (السارق والسارقة) وأمثالها ، فإنه يُقدَّر الخبر كما قدره أبو عبيدة ثم يقول إنَّ الفعل جاء بعد ما أوجب الرفع على الابتداء ، وكذلك في الاستفهام يُقدَّر الفعل للنصب ، ثم يجمل ذلك بقوله إن : « ما كان في غير الأمر والنهي والاستفهام والنفي فوجه الكلام فيه الرفع ، وقد نصبه ناس من العرب كثير » (٢) .

والنصب عنده بتقدير فعل ، أما الرفع فقد يكون بتقدير الخبر كما هو في الآية لأن الفاء تمنع أن يكون ما بعدها الخبر ، إلا مع (الذي) . من مثل قوله تعالى ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ﴾ (النساء : ١٦) فقد يجوز أن يكون (فأذوهما) خبر المبتدأ (٣) .

وبعرض الزجاج رأى سيبويه في الآية وهو أن الرفع بتقدير الخبر على معنى : وفيما قرَضَ الله عليكم السارق والسارقة - وهو ما جاء عند أبي عبيدة والفراء - ويقول إن سيبويه يختار النصب ، لكن المبرد يختار الرفع بالابتداء لأن القصد ليس إلى واحد بعينه ، فليس هو مثل : زيدا فاضربه ، إنما هو كقولك من سرق فاقطع يده ، ومن زنى فاجلده ، وهذا القول هو المختار وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين (٤) وقد جاء هذا القول عند الفراء فيما سبق وعرض النحاس الآراء وهو يميل إلى رأى الفراء والمبرد (٥) والنصب عند ابن جني بتقدير فعل يفسره الفعل المذكور (٦) وقد يكون الفعل المضمر من لفظ المظهر ويكون

(١) معاني القرآن للأخفش : ٧٦/١ (٢) نفسه : ٧٧/١

(٣) نفسه : ٧٩ ، ٨ (٤) معاني القرآن وإعرابه : ١٨٧/٢ ، ١٨٨

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٩/٢ . وانظر في رأى سيبويه . الكتاب ١٤٢ ١٤٤

(٦) المحاسب : ١٠٠/٢

المظهر تفسيراً له ، وقد يكون من غير لفظ المظهر ويكون على معنى التحضيض
 فيُقَدَّرُ في ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾ (النور ١) : اقرءوا سورة أو تأملوا وتدبروا
 سورة أنزلناها على الإغراء كقوله تعالى : ﴿نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ (الشمس ١٣)
 أي : احفظوا ناقة الله : والدليل على ذلك التقدير ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ
 عَلَى قُلُوبٍ أَفْأَلْهَا﴾ (محمد ٢٤) (١) .

كما قدر الزجاج والنحاس الفعل لنصب (كل) في قول الله تعالى : ﴿إِنَّا كُلُّ
 شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر ٤٩) (٢) ، وأشار النحاس إلى قول يرى فيه أصحابه
 أن اختيار النصب هنا إنما يدل على خلق الأشياء فيكون فيه رد على من أنكر
 خلق الأفعال (٣) وأشار ابن جني إلى قراءة أبي السمال للآية بالرفع وقال إنه
 أقوى من النصب (٤) ، وكذلك أشار الأخفش إلى الرفع وجعل (خلقناه) فيه
 من صفة الشيء (٥) .

في حين نجد عيد الحلیم النجار يقول إن الأكثرين منعوا أن تجعل جملة خلقناه
 صفة ويجعل الخبر (يُقَدَّرُ) على معنى : كل شيء مخلوق لنا فهو بقدر (٦) .

٩ - الإعمال والإهمال :

أ - نصب خبر (ما) المشبهة بليس :

جعل الحجازيون (ما) مشبهة بليس فنصبوا بها الخبر ، كما تنصب ليس
 الخبر ، وهذا العمل مرتبط بمعنى النفي ، فإذا انتقض معنى النفي أو قدم الخبر
 بطل عملها ، ومن هنا لم تعمل في مثل ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (يس ١٥)
 حيث انتقض معنى النفي (٧) .

(١) نفسه . ٩٩/٢ . وانظر : ٣. ٢/٢ ، وانظر أيضاً : إعراب القرآن للنحاس ١٢٧/٣

(٢) معاني القرآن وإعراجه : ٩٧/٥ ، إعراب القرآن للنحاس : ٣. . /٤

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣. . /٤ ، وهو بهذا يوجه المعنى وجهة مذهبية .

(٤) المحتجب : ٣. . /٧ (٥) معاني القرآن ٤٨٩/٢

(٦) ملاحب التفسير ص ٢٨٢ تعليق النجار بالهامش (٧) الكتاب : ٥٩/١

ومشابهة (ما) بليس لجدها عند الفراء ^(١) إلا أنه يربط بين عملها وبين الاستعمال اللهجي حيث قال في قول الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (يوسف ٣١) وقوله ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (المجادلة ٢) إن أهل الحجاز ينصبون الخبر ، أما أهل نجد فيرفعونه ويجعل الرفع أقوى الوجهين ^(٢) .

أما الزجاج فيقول إن « سيبويه والخليل وجميع النحويين القدماء يزعمون أن بشرًا منصوب خبر ما ، ويجعلونه بمنزلة ليس و (ما) معناها معنى ليس في النفي وهذه لغة أهل الحجاز ، وهي اللغة القدمى الجيدة » ^(٣) ويخطئ الفراء في قوله إن الرفع أقوى ويقول إن الرفع لغة بني قميم ولا يجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة ^(٤) . وبهذا لجده يربط بين معنى (ما) من جهة وبين الاستعمال اللهجي من جهة أخرى .

ب - لا : النافية للجنس :

يجوز إذا تكررت (لا) أن يأتي ما بعدها مرفوعاً أو منصوباً ، وقد بدا ذلك واضحاً في قراءات قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (البقرة ١٩٧) والنصب عند الفراء على إتيان آخر الكلام أوله ، وقد أجاز النصب بالتنوين وبغير تنوين ^(٥) .

أما الزجاج فيقول إن حقيقة ما ارتفع بعدها عند بعض أصحاب سيبويه على الابتداء ، لأنها إذا لم تنصب تكون مهملة مثل (هل) فلا تعمل شيئاً ^(٦) . بينما يُجيزُ النحاس في الرفع أن تكون (لا) بمعنى (ليس) أو أن يكون الرفع بالابتداء ، أو بالعطف على الموضع ^(٧) .

(١) معاني القرآن للفراء : ٤٣/٧ (٢) نفسه : ٤٢/٢ ، ١٣٩/٣

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١.٧/٣ ، ١.٨ (٤) نفسه .

(٥) معاني القرآن للفراء : ١٢. /١ (٦) معاني القرآن وإعرابه : ٢٧١/١ ج .

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ ، وانظر ٣٢٩/١

وقد فرّق أبو عبيدة بين معنى كلمة (جَدَّال) فى النصب والرفع ، فمعناها فى النصب لاشك ، ومعناها فى الرفع من المجادلة (١) .

ويمكننا بما سبق أن نستنتج أن الرفع مع (لا) قد يأتيها من شبهها بليس فى المعنى ، أو من حمل ما بعدها على الابتداء والقطع بينه وبين ما قبله ، أو من عطف المرفوع على محل لا النافية للجنس وهو وجه بعيد .

ب - الرفع والجبر :

١ - الرفع على الاستئناف والجبر على الإتياع :

جاءت عندهم أمثلة أجازوا فيها الرفع على الاستئناف والجبر دون أن يُشيروا إلى وجهه (٢) .

وقد جاءت أمثلة كثيرة عند الفراء - جعل الرفع فيها على الاستئناف والجبر على الإتياع دون أن يحدد نوع الإتياع من مثل قوله تعالى : ﴿ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (الدخان ٦ ، ٧) (٣) وكذلك جاء جواز الرفع على الاستئناف والجبر على الإتياع عند أبي عبيدة ومن أمثلة ذلك ﴿ لِي فِتْنَتَيْنِ ... فِتْنَةً تَقَاتِلُ ﴾ (آل عمران ١٣) قال : « إن شئت عطفتها على (فى) لجردها وإن شئت قطعتها فاستأنفت » (٤) .

كما أجاز الفراء فى بعض الآيات الرفع على الاستئناف والجبر على النعت محدداً نوع الإتياع فى مثل قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَقُولُونَ ﴾ (آل عمران ١٦) فيجوز عنده - أن تكون (الذين) فى موضع جر نعتاً لقوله تعالى :

(١) مجاز القرآن : ١ / ٧

(٢) انظر : معانى القرآن للفراء . ٢٢٩/٣ ، مجاز القرآن : ١٦٣/٢ ، معانى القرآن للأخفش ٣٥٥/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ، ٥٧/٥

(٣) معانى القرآن للفراء : ٣٩/٣ ، وانظر أيضاً . ١٩٨/٣ ، ٧٩ ، ١٢٦ ، ١٤ / ٣ ، ١٤٤/١ ، ٦٧/٢

(٤) مجاز القرآن . ٨٧/١ ، وانظر : ٥٤/٢

﴿لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ (آل عمران ١٥) في الآية السابقة ، أو في موضع رفع على الاستئناف لأنها بداية آية (١) ، ومثل ذلك - عند الزجاج - قول الله تعالى : ﴿الَّذِينَ﴾ استجابوا لله وَالرَّسُولُ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ (آل عمران ١٧٢) حيث يجوز أن تكون مجرورة نعتاً للمؤمنين ، أو مرفوعة على الابتداء (٢) .

وقد جاءت أمثلة عند الفراء يكون الرفع فيها على الاستئناف والجهر على البذل ، فأشار إلى الرفع والخفض وبين معنى الآية في قول الله تعالى : ﴿التَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ (البروج ٥) بالجهر حيث قال : « جعل النار هي الأخدود إذ كانت النار فيها كأنه قال : قُتِلَ أصحابُ النارِ ذاتِ الوقودِ » (٣) فهو بذل احتمال كما يقول النحاس (٤) ، وقد صرح بالبذل (التكرير) في مواضع أخرى (٥) .

وأجاز الأخفش في بعض الآيات الرفع على الابتداء أو بتقدير مبتدأ محذوف وهو ما سماه (تفسيراً) ، والجهر على البذل في آيات هي من أمثلة الاستئناف من مثل ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ﴾ (الحج ٧٢) حيث قال : « رفع على التفسير ، أي : هي النار ، ولو جُرَّ على البذل كان جيداً » (٦) ، وقد جاء مثل ذلك عند الزجاج (٧) ، وأجازه هو والفراء مع المصدر المذول في مثل ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (آل عمران ٦٤) حيث جعل موضع (أن) خفضاً على البذل أو خبراً على تقدير : هي أَلَّا نَعْبُدَ (٨) .

(١) معاني القرآن للفراء : ١٩٨/١ (٢) معاني القرآن وإعرابه : ٥/١ ٥

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٤٣/٣ ، وانظر : ١١٥/٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٢/٥

(٥) معاني القرآن للفراء : ٧١/٣ ، ٢٢٧/١ ، ٤٢٨

(٦) معاني القرآن للأخفش : ٤١٦/٢ ، ٤٦٢ ، ٥١٣

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ٣٨٦/١

(٨) نفسه : ٤٣٢/١ وانظر : ٤١٨/١ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ٢١/٣

٢ - الرفع والجبر في غير الاستئناف :

وقد جاء الرفع والجبر في غير الاستئناف وكان السبب في أكثر المواضع الطبيعية حيث يجوز في العطف عطف الاسم على مرفوع أو مجرور في مثل :
 ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ ﴾ (الرحمن ٣٥) فالرفع عطف على (شواظ) والجبر عطف على (نار) (١) ومثله عند الأخفش ﴿ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ (التوبة ١٠٠) وقد اختار الجبر للمعنى الذي ذكره حيث قال : « وقال بعضهم : والأنصارُ رفع (٢) ، عطفه على قوله (والسابقون) والوجه هو الجبر ، لأن السابقين الأولين كانوا من الفريقين جميعاً » (٣) فعلى الرفع تكون (الأنصار) معطوفة على (السابقون) أي أنهم ليسوا منهم ، أما الجبر ففيه يكون المهاجرون والأنصار هم السابقون ولهذا اختاره الأخفش .

وقد يكون العطف على اللفظ أو على المعنى فتختلف العلامة تبعاً لذلك ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾ (البقرة ١٦٦) فقد قرئت (الملائكة) بالجبر عطفاً على (الله) ، وقرأها الحسن بالرفع فقال الزجاج : « ورفع الملائكة في قراءة الحسن على تأويل أولئك جزاؤهم أن لعنهم الله والملائكة » فعطف الملائكة على موضع إعراب الله في التأويل ، ويجوز على هذا : عجبت من ضرب زيد وعمرو ، ومن قيامك وأخوك : المعنى : عجبت من أن ضربَ زيدَ وعمرو ومن أن قمت أنت وأخوك (٤) فالمضاف إلى المصدر في الآية (الله) هو فاعل في المعنى والمصدر في معنى الفعل المقدر بأن والفعل ولهذا جاز العطف على الفاعل في المعنى بالرفع كما جاز العطف على المضاف إليه عطفاً لفظياً .

وكذلك يجوز في النعت أن يكون لمرفوع أو مجرور سابق فتختلف العلامة

(١) معاني القرآن للفراء : ١٧/٣ ، وأنظر : ١١٣/٣

(٢) أنظر : البحر المحيط : ٩٢/٥ (٣) معاني القرآن للأخفش : ٣٣٦/٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢١٩/١ - ٢٢

بحسب المنعوت ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ (البرج ١٥) أُلِّفَتْ قرئت (المجيد) بالرفع والجر ، وبالرفع يكون نعتاً لـ (ذو) وبالجر يكون نعتاً للعرش ومثله ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ، فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ (البرج ٢١ ، ٢٢) ويختلف المعنى بذلك من علامة إلى أخرى ^(١) .

وقد أجازوا للججاج في قول الله تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي ﴾ (الأعراف ١٤٢) جر (هارون) على البدل ، ورفع على النداء بحرف مقدر ^(٢) .

ومما سبق يتبين أن الإتيان له دور كبير في تعدد تلك الأوجه المذكورة سواء أكان معه الاستئناف أو النداء أو كان الإتيان وحده بحسب اختلاف المتبوع ، واختلف المعنى في أكثر الأمثلة السابقة باختلاف العلامة كما قرر ذلك معربو القرآن في موضعه .

ج - النصب والجر :

١ - النصب والجر والقطع :

أشار الفراء كثيراً إلى قطع النعت المجرور إلى النصب ، لكن وجه النصب عنده يختلف من آية إلى أخرى فقد يكون النصب على القطع = الحال في مثل : ﴿ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (المائدة ٥٤) وقوله سبحانه : ﴿ رَجِيهَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ (آل عمران ٤٥) ^(٣) ، وقد يكون النصب على الفعل = المفعول المطلق في مثل : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾ (المجادلة ٧) و ﴿ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ ﴾ (يونس ٣) ^(٤) ، وقد يحتمل النصب

(١) انظر : معاني القرآن للفراء : ٢٥٤/٣ ، وانظر أيضاً : ٢١٩/٣ ، معاني القرآن للأخفش ٥٣٥/٢

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤١١/٢

(٣) معاني القرآن للفراء : ٣١٣/١ ، ٢١٣

(٤) نفسه : ١٤٠/٣ ، ٤٦٣/١

الحالية والمفعولية المطلقة في مثل : ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ (الأعراف ٥٢) قال : « تنصب الهدى والرحمة على القطع من الهاء في فصلناه ، وقد تنصبها على الفعل ، ولو حفظته على الإتياع للكتاب كان صواباً كما قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (الأنعام ٩٢ ، ١٥٥) فجعله رفعا بإتباعه الكتاب « (١) ، ولكن ما يعنيه الفراء بالنعته هنا قد يدخل فيه بعض أمثلة البدل من مثل (وحيها) في آية آل عمران (٢)

وكذلك أشار إلى ما يشبه ذلك في البدل المجرور فقد ينصب على الحال (٣) أو المفعول به (٤) ، أو النداء في مثل قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ رِئْيًا ﴾ (الأنعام ٢٣) حيث قرئت (رِئْيًا) بالجر والتنصب واختلف معنى الجر عن معنى النصب ، فالمعنى في النصب : والله يارئنا ، فهو منادى ، وفي الجر مقسماً به (٥) .

ومثل ذلك عند الزجاج ﴿ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (المائدة ٥٤) قال : مخفوض على نعت قوم ، وإن شئت كانت نصيباً على وجهين أحدهما الحال . على معنى : يحبهم ويحبونه في حال تذللهم على المؤمنين وتعززهم على الكافرين . ويجوز أن يكون نصيباً على المدح « (٦) ، ومثلها عند النحاس ﴿ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ (النور ٤) فقد احتملت الجر على النعت والنصب بمعنى : ثم لم يحضروا أربعة شهداء . أو أن تكون حالاً من النكرة (٧) واحتملت ﴿ كَذَكِّرْكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ (البقرة ٢٠) الجر عطفاً على (ذكركم) والتنصب على المفعول المطلق بمعنى اذكروه أشد ذكراً (٨) .

وقد يؤثر المعنى المعجمي للكلمة في تحديد أحد الوجهين : الإتياع أو القطع ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾

(١) نفسه : ٢٨ / ١ - ٢١٣ / ١ الآية رقم ٤٥

(٢) نفسه : ٢٨ / ١

(٣) نفسه : ٣١ / ٢ - ٣٢

(٤) نفسه : ٢٧٩ / ٣

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢ - ٢

(٦) نفسه : ٣٣ / ١

(٧) نفسه : ٢٩٧ / ١

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٨ / ٣

(آل عمران ٦٤) فكلمة (سواء) إذا كانت بمعنى (العدل) أى مستوية تُجعل صفة لـ (كلمة) ، وإذا كانت بمعنى (استواء) كانت منصوبة ^(١) على المفعول المطلق يتضح هذا أيضاً فى قول الزجاج « فمن قال (سواء) جعله معاً للكلمة يريد ذات سواء ، ومن قال (سواء) جعله مصدراً فى معنى . استواء . كأنه قال « استوت استواءً » ^(٢) .

وقد جاز فى قول الله تعالى ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (الفاتحة ٧) جر (غير) ونصبها ، والجر عند الفراء على النعت أو على البدل ، فهى نعت لـ (الذين) لأن (الذين) وإن كانت معرفة إلا أنها غير مقصودة محددة ، فإذا أريد بها أن تكون محددة جاز إعراب (غير) بدلاً ، أما النصب فعلى القطع = الحال من (عليهم) ^(٣) .

وقال الأخفش : إن (غير) و (مثل) تكون صفة لما فيه الألف واللام وإن كانتا نكرتين ، لكن البدل فى (غير) أجود من الصفة ، لأن (الذى) و (الذين) لا تفارقهما الألف واللام فهما أشبه بالاسم المخصوص من الرجل ، وما أشبهه وجعل النصب على الاستثناء أو الحال ^(٤) .

وكذلك أجاز الزجاج الجر على النعت وإن كان (غير) نعت به النكرة لأن (الذين) غير مقصودة ، وعلى البدل من الذين وهما الوجهان اللذان قال بهما الفراء - والنصب على الحال أو الاستثناء - كما قال الأخفش - ويتضح ذلك فى قول الزجاج « يخفض (غير) على وجهين ، على البدل من الذين كأنه قال : صراط غير المغضوب عليهم ، ويستقيم أن يكون (غير المغضوب عليهم) من صفة (الذين) ، وإن كان (غير) أصله أن يكون فى الكلام صفة للنكرة ... لأن (الذين) هنا ليس بمقصود قصدهم ... ويجوز نصب (غير) على ضربين :

(١) معانى القرآن للأخفش : ٦/١ ٢ (٢) معانى القرآن وإعرابه : ٤٣٢/١

(٣) معانى القرآن للفراء : ٧/١ (٤) معانى القرآن للأخفش : ١٧/١ ، ١٨

على الحال وعلى الاستثناء كأنك قلت : إلا المفضوب عليهم ، وحق (غير) من الإعراب في الاستثناء النصب إذا كان ما بعد إلا منصوباً ، فأما الحال فكأنك قلت فيها : صراط الذين أنعمت عليهم لا مفضوباً عليهم ، (١) .

وقال ابن خالويه إن (غير) تكون صفة واستثناء فإذا كانت صفت جرت على ما قبلها من الإعراب وإذا كانت استثناء فتحت نفسها وخفضت بها ما بعدها ، كما أجاز نصبها على الحال أو الاستثناء (٢) .

وكرر الفارسي كلام الزجاج وأضاف أنه يجوز النصب على أعنى وأن التحليل قد حكى مثل ذلك وأجازه على وجه الصفة والقطع من الأول كما يجيء المدح ، وقد أفاض في التفريق بين البدل والنعت وبين تعريف (غير) وتعريف غيرها (٣) وقد أجاز النحاس هذه الوجوه أيضاً في قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ ... أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ ﴾ (النور ٣١) (٤) .

وأجاز الفراء في قول الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ (النساء ٩٥) رفع (غير) نعتاً للقاعد ، أو جرّها نعتاً للمؤمنين ، أو نصبها على الاستثناء أو الحال ثم حكّم السياقين اللغوي والخارجي في الترجيح بين الرفع والنصب حيث قال : « وقد ذكّر أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد ، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب ، إلا أن اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع ، لأن الاستثناء ينفي أن يكون بعد التمام . فتقول في الكلام : لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلاناً وفلاناً » (٥) وقد أجاز الأخفش ذلك أيضاً (٦) ، فتزول (غير أولى الضرر) بعد (لا يستوي القاعدون) هو الذي يجعلهم يفضلون النصب لأنه يأتي بعد تمام الكلام ، أما

(١) معاني القرآن وإهراجه : ١٦/١ وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧٥/١ ، ١٧٦ .

(٢) إعراب ثلاثين سورة ٣٢ ، ٣٣ (٣) الحجة للفارسي : ١٦/١ وما بعدها .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٣٤/٣ (٥) معاني القرآن للفراء : ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .

(٦) معاني القرآن للأخفش : ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ .

الرفع فهو يأتي من تعلق (القاعدون) بـ (غير) . وقد أورد النحاس الحديث الذي يدل على تأخر نزول (غير أولى الضرر) عما قبلها دلالة على معنى النصب ^(١) وقد جاءت هذه الأوجه أيضاً عند الفارسي ^(٢) ، وقد جاء مثل ذلك في قول الله تعالى : ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف ٥٩) ^(٣) .

٢ - النصب والجر بعد إسم الفاعل :

ينصب اسم الفاعل الاسم بعده إذا نُونَ ، لكنه قد يُضاف إلى ما بعده ، وبذلك يحتمل الاسم النصب أو الجر ، ويختلف المعنى عند النحاة بتغير العلامة الإعرابية ، فعلى التنوين يكون اسم الفاعل في معنى الحال أو الاستقبال ، وعلى الإضافة يكون في معنى المضي ، وقد فصلنا ذلك فيما سبق .

وقد أجاز الفراء النصب مع النون والجر مع الإضافة في مثل ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّبَدِ﴾ (المائدة ١) قال : « ولو كان (محلين الصبد) نصبت كما قال الله جل وعز ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ (المائدة ٢) وفي قراءة عبد الله (ولا آمي البيت الحرام) » ^(٤) بل وأجاز الرفع والنصب والجر في قول الله تعالى : ﴿إِنْ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ (الطلاق ٣) ^(٥) ووقف عند قول الله تعالى ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ... تَحْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ (الزمر ٣٨) فأورد قراءتي الجر والنصب ثم قال إن « للإضافة معنى مضي من الفعل . فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه ، تقول : أخوك أخذ حقّه ، فتقول هاهنا : أخوك أخذ حقّه ، ويتبع أن تقول : أخذ حقّه . فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد قلت : أخوك أخذ حقّه عن قليل ، وأخذ حقّه عن قليل : ألا ترى أنك لا تقول : هنا قاتل حمزة مبغضاً ، لأن معناه ماض فتبع التنوين ، لأنه اسم » ^(٦) فالقراء يربط في هذا النص بين الإضافة والجر والدلالة على المضي وبين التنوين والنصب والدلالة على

(٢) الحجة للفارسي : ١١٩/١

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٤٨٣/١

(٤) معاني القرآن للقراء : ٢٩٨/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٣٤/٢ ، ١٣٥

(٦) نفسه : ٤٢٠/٢

(٥) نفسه : ١٦٣/٣

الاستقبال وإن تَخَلَّتْ هذه الدلالات في بعض الأحوال إلا أنه لا يجوز التنوين مع المضى (١) .

ويجعل الزجاج المعنى في هذه الآية على الاستقبال حتى مع الإضافة والجبر ، لأنه يجعل الإضافة والجبر هنا للتخفيف ، قال : « فمن قرأ بالتنوين فلأنه غير واقع في معنى : هل يكشف ضرره أو يمكن رحمته ، ومن أضاف وخفض فعلى الاستخفاف وحذف التنوين » (٢) وقد تبع النحاس الزجاج في ذلك (٣) .

د - الرفع والنصب والجبر :

- مميز (كَمْ) الخبرية :

أجاز الفراء في مميز (كم) الخبرية الرفع والنصب والجبر وقد ربط بين هذه الوجوه والفعل بعد (كَمْ) فإذا كان فعلاً متعدياً فهو يتعدى إليها في المعنى وحينئذ يجوز في تمييزها النصب والجبر فنقول : كم رجل كريم قد رأيت ، وكم جيشاً جراراً قد هزمت ، فإذا كان الفعل لازماً وكان للاسم (أى لتمييز كم) جاز - إلى النصب والجبر - الرفع على أن يعمل الفعل فيرفع المميز - أى يكون فاعلاً له - فنقول : كم رجل كريم قد أتاني ، وعلل النصب بأن أصلها كان الاستفهام وما بعدها تمييز منصوب ، والجبر بكثرة صحبة (من) للنكرة الواقعة بعد (كَمْ) ثم حُذِفَتْ وهي مرادة فأُعْمِلَتْ ، أما الرفع فعلى إعمال الفعل المتأخر ونية تقديمه وتقديره : كم رجل كريم قد أتاني هو : كم قد أتاني رجل كريم (٤) .

وقد أجاز سيبويه ذلك من قبل (٥) في حين نرى النحاس يقول في قول الله

(١) وهو ما جاء عند النحاس أيضاً : ١٣/٤

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣٥٥/٤ ، وانظر : ٤٤٨/٢ ، ١٨٤/٥

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٣/٤

(٤) معاني القرآن للفراء : ١٦٨/١ ، ١٦٩

(٥) الكتاب : ١٦١/١ ، ١٦٢ ، ١٦٥

ن ﴿كَمْ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ﴾ (البقرة ٢٤٩) « لو حذفت (مِن) لكان الاختيار ض لأنه خبر » (١) ، فيوجب الجر مع (كم) الخبرية .

* * *

٣ - أسباب تعدد أوجه الإعراب :

هناك محاولات لرصد هذه الأسباب إحداها محاولة محمد حماسة عبد اللطيف وقد عرض لذلك أسباباً أربعة ، أولها : الحذف واختلاف النحاة في المحذوف والثاني : التنغيم والموقف الكلامي المرتبط به ، والثالث : غياب العلامة الإعرابية ، والرابع : محدودية العلامات الإعرابية (٢) ، أما المحاولة الثانية فهي محاولة مراجع عبد القادر بالقاسم ، وقد جاءت هذه الأسباب في الباب الثالث من كتابه : الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ، وعنوانه : توجيه النحاة للجوازيات النحوية (٣) ، ولم يصف إلا الأعمال والإلغاء ، وإن كان الباحث لم يعتمد القول بأنها أسباب للتعدد أو الجواز النحوي .

ولن نردد ما جاء في المحاولتين إلا أنه قد يظهر بعض هذه الأسباب فيما سبق كالتقدير واختلاف النحاة في المقدر أهو الفعل أم المبتدأ أم الخبر ؟ وغيبة العلامة الإعرابية ، أو محدوديتها ، أو الأعمال والإلغاء ، وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه

ومما وجدناه عند معرئ القرآن كذلك القطع والاستئناف والإتباع ، وقد أشرنا إليهما فيما سبق ويبقى أن نضيف إلى ذلك ارتباط الاستئناف بالرفع ، ثم اختلافهم في المعطوف عليه أو النعت ، وأثر ذلك على اختلاف العلامة ، وهو ما نعرضه فيما يلي :

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٧/١

(٢) دراسات عربية وإسلامية : ٩٢/٢ وما بعدها .

(٣) انظر : الجرار النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ، مراجع عبد القادر بالقاسم الطليحي ، منشورات جامعة قار بونس - بني غازي ، الجاهلية العربية المهيبة (د . ت) ٤٩٩ وما بعدها .

أ - الاستئناف والرفع :

اهتم أصحاب القراءات القرآنية بمواضع الوقف في القرآن ، وحددوا مواضع يجب الوقف عندها ، وأخرى يجب الوصل فيها ، وثالثة يستوى فيها الوقف والوصل وأوردت كتب القراءات ذلك تفصيلاً ، كما اختصت بذلك كتب عرفت بكتب الوقف والابتداء أشهرها كتاب الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، وآخرها كتاب الأشموني (منار الهدى في بيان الوقف والابتداء) وقد ربطت هذه الكتب بين الوقف وقام الجملة والمعنى ، حتى إنه ليُروى عن ابن الأنباري قوله : « من قام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء ، إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل » (١) .

وقد وقف معربو القرآن عند الاستئناف والعطف وأثرهما في توجيه الإعراب سواء أكان ما بعد حرف العطف اسماً أم فعلاً ، فإذا اتصلت اللفظة بما قبلها فإنها تتصل بمعناه ، كما تأخذ حكمه الإعرابي بالعطف ، وإذا انقطعت عما قبلها دخلت جملة مستأنفة لها معناها المستقل ، ولها حكمها الإعرابي المستقل ، ومن هنا اختلف التوجيه الإعرابي لما بعد حرف العطف ، وارتبط الاستئناف برفع الفعل أيضاً لأنه يقع بالاستئناف موقع الاسم - كما يتضح في تعدد أوجه إعراب الفعل - ، كما ارتبط برفع الاسم ، وإن اختلف توجيهه سواء أُجعل مبتدأ ، أم خبراً لمبتدأ محذوف أم فاعلاً لفعل مقدر .

وقد عرف معربو القرآن أن الاستئناف مؤذنٌ بتمام كلام قبله ، وبداية كلام جديد ، ومن أمثلة ذلك ما جاء عند أبي عبيدة في قول الله تعالى « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » (المجاثية ٢١) قال : « تم الكلام ثم استأنف فقال : « سَوَاءٌ مَحَبَّتُهُمْ وَمَمَاتُهُمْ » (المجاثية ٢١) » (٢) .

(١) منار الهدى في الوقف والابتداء ، ٥

(٢) مجاز القرآن ، ٢١٠ / ٢ ، ٢٢٦

وقد يكون المتكلم واحداً كما هو في الآية السابقة ، وقد يختلف المتكلمون كما في قول الله تعالى : ﴿ أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ (الأعراف ٤٩) ، قال ابن جسي : « يجوز أن يكون قوله : ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ قولاً مرجحاً لا على تقدير إضمار القول ، لكن استأنف (تعالى) على القراءة المشهورة ، وهي (ادْخُلُوا الْجَنَّةَ) » (١) .

وقد يجوز في الكلام اتصاله معنوياً بما قبله أو بما بعده في مثل قول الله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ (البقرة ٢١٩ ، ٢٢٠) قال الزجاج : « يجوز أن يكون (تتفكرون في الدنيا والآخرة) من صلة (تتفكرون) المعنى : لعلكم تتفكرون في أمر الدنيا وأمر الآخرة ، ويجوز أن يكون (في الدنيا والآخرة) من صلة (كذلك يبين الله لكم الآيات) أي : يبين لكم الآيات في أمر الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون » (٢) . وقد يكون الكلام واجب الانقطاع عما قبله في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ (آل عمران ٥٩) حيث ينقطع الفعل (خَلَقَهُ) عما قبله ، ولا يجوز نحويًا أن يكون في موضع النعت ، أو الحال لآدم لأنه معرفة وهي فعل ماض ، بقول الزجاج : « (خلقه من تراب) ليست بمتصل بآدم إنما هو مُبَيِّنٌ قصة آدم ، ولا يجوز في الكلام أن تقول : مررتُ بزيدٍ قام ، لأن (زيد) معرفة لا يتصل به قام ولا يوصل به ولا يكون حالاً ، لأن الماضي لا يكون حالاً أنت فيها ، ولكنك تقول : « مثلكَ مثلُ زيد ، تريد أنك تشبهه في فعله ، ثم تخبر بقصة زيد فنقول : فَعَلَّ كَذَا وَكَذَا » (٣) . وهذا النوع هو الذي سماه ابن هشام بعد ذلك الاستئناف النحوي (٤) .

(١) المحاسب : ٢٥٠ / ١

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢٨٦ / ١ ، وانظر : إعراب القرآن للحاس : ١٨٤ / ٥ ، الحجة

لابن خالويه ٦٥

(٤) معنى اللبيب : ٣٨٣ / ٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤٢٧ / ١ ، ٤٢٨

وقد يكون الكلام واجب الاتصال بما قبله في مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيُّ مَنِ
نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ ﴾ (آل عمران ١٤٦) وقد قرأها قتادة (قَتَلَ)
فاستدل ابن جني بقراءته على وجوب اتصال الفعل بما بعده (رِيثُونَ) في
القراءتين الآخرين (قَتَلَ) ، و (قَاتَلَ) لأن بنية الفعل (قَتَلَ) لا يجوز أن
يكون فاعلها واحداً (نبي) (١) .

وبما أجازوا فيه اتصال الجملة بما قبلها وانقطاعها عنه جعل مبدوءة بـ (أن) ،
فيجوز أن تكون مكسورة الهمزة على أنها بداية جملة مستأنفة مستقلة عما
قبلها ويجوز فتح الهمزة على أن جعلتها متصلة بما قبلها لها موقع إعرابي
بتصل به .

وقد جاء ذلك عند الفراء في أمثلة عدة منها قول الله تعالى : ﴿ وَجَاوَزْنَا
بَيْنَ يَدَيْنِ إِسْرَافِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْياً وَعَدُوًّا ، حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ
قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَافِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (يونس
٩) قال الفراء : « (قال آمنت أنه) قرأها أصحاب عبد الله بالكسر على
الاستئناف وتقرأ (أنه) على وقوع الإيمان عليها ، زعموا أن فرعون قالها حين
الْجَمَّةُ الْمَاءُ » (٢) فعلى فتح الهمزة يكون الفعل (آمنت) عاملاً في المصدر
المؤول من الجملة بعده ، وعلى كسرها تكون جملة مستأنفة لها استقلالها عما
قبلها .

وقد اختار الفراء الاستئناف في موضع والاتصال في موضع آخر ، والجملة
المستأنفة لا موضع لها ، أما الأخرى فلها موضع يحكمه اتصالها بما قبلها (٣) .

وكذلك أجاز الزجاج الوجهين في قول الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ (الأنفال ٥٩) واختار الاستئناف لأن القراءة الأخرى

(١) المحاسب : ١٧٣/١

(٢) معاني القرآن للفراء : ٤٧٨/١

(٣) نفسه . ٤٤٢/١ ، ٢٥١/٣

(أنهم) يكون المعنى عليها : ولا يحسب الذين كفروا أنهم يُعجزون . ويكون (أن) بدلاً من (سبقوا) ، وفيها تكون (لا) زائدة ، وهو لا يجوز أن تكون (لا) زائدة في هذا الموضع ^(١) .

وجواز اتصال الكلام بما قبله أو انقطاعه قد أوجد نوعين من التعدد الإعرابي ، وقد يحدث هذا التعدد في وجود علامة واحدة يختلف توجيهها بحسب الاستئناف أو الاتصال ، وهي علامة الرفع ، وقد تختلف العلامات ويختلف التوجيه وقد بينا ذلك فيما سبق ، ويزيد الأمر وضوحاً ما نعرضه فيما يلي :

وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ أَتَكَاراً غُرَباً أَتْرَاباً لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ ، ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ ﴾ (الواقعة ٣٦ ، ٤٠) وذهب إلى أن رفع (ثَلَاثَةٌ) يحتمل أن يكون على الاستئناف أو على البدل من مبتدأ محذوف حيث يقول « ورفعها على الاستئناف ، وإن شئت جعلتها مرفوعة ، تقول : ولأصحاب اليمين ثلثان ثلثة من هؤلاء ، وثلثة من هؤلاء ، والمعنى : هم لفرقتان : فرقة من هؤلاء وفرقة من هؤلاء » ^(٢) .

وبخيار الفراء الاستئناف في مواضع أشهرها قول الله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ (آل عمران ٧) واستدل على ذلك بالسياق اللغوي من القراءات كما يتضح في قوله : « ثم قال وما يعلم تأويله إلا الله » ثم استأنف (والراسخون) فرفعهم به (يقولون) لا يأتباعهم إعراب (الله) ، وفي قراءة أبي (ويقول الراسخون) وفي قراءة عبد الله (إن تأويله إلا عند الله ، والراسخون في العلم يقولون) ^(٣) .

وعلى الاستئناف يكون المعنى : لا يعلم تأويله إلا الله وحده ، وتستقل الجملة التالية ، فيكون معناها : ويقول الراسخون في العلم آمنا به - وهو ما جاء في

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٤٦٧/٢ (٢) معاني القرآن للفراء : ١٢٦/٣

(٣) نفسه ، ١٩١/١ ، وانظر : ٤٥٢/١ ، ٧٨/٢ ، ٢٨ / ٣

عزراي

قراءة أبيّ - أما على الإتيان (العطف) فيكون المعنى : أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله أيضاً .

وكذلك اختار الزجاج الاستئناف لأن معنى التأويل عنده البحث ، فالوقف التام - عنده - قول الله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، أى : لا يعلم أحدٌ متى البحث غير الله ، ثم يُستأنفُ المعنى بعد ذلك : والراسخون في العلم يقولون صدقنا بأن الله يبعثنا (١) .

وجعل النحاس المعنى على العطف ، ورد قراءة أبيّ - التى نسبها لابن عباس - بمخالفتها للمصحف ، كما قال إنهم قد مدحوا بالرسوخ في العلم فكيف يمدحهم وهم جهال (٢) .

وكذلك اختار أبو عبيدة الاستئناف في بعض الآيات من مثل قول الله تعالى ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ ﴾ (الأحقاف ٣٥) قال : « رفعه للاستئناف » (٣) وأجاز القطع والرفع على الابتداء - وهو ما سماه الاستئناف - أو على إعمال الفعل في قول الله تعالى : ﴿ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى ، الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (طه ٤ ، ٥) حيث قال : « ورفع الرحمن من مكانين ، أحدهما على القطع من الأول المجرور والابتداء ، وعلى إعمال الفعل مجازه : استوى الرحمن على العرش » (٤) .

وأجاز الزجاج في رفع (التائبون) في قول الله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾ (التوبة ١١٢) ثلاثة أوجه ، أولها ، أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف أى : هؤلاء التائبون ، والثانى : أن تكون بدلاً ، والمعنى : يقاتل التائبون على اتصال الكلام بما قبله ، والثالث : أن تكون مبتدأ وخبره مُقدَّرٌ ، والمعنى :

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٣٧٨/١ ج .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٦/١

(٣) مجاز القرآن : ٢١٣/٢ ، وانظر : ٥/٢

(٤) نفسه : ١٥/٢ ، وانظر : ٢١٠/١ ، ٣٢١

التائبون العابدون إلى آخر الآية لهم الجنة أيضاً^(١) ، والوجهان الأول والثالث على الاستئناف .

وقد أجاز النحاس أيضاً الرفع على البدل أو على الاستئناف بتقدير مبتدأ في قول الله تعالى : ﴿ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ، رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ ﴾ (البينة ٢ : ١)^(٢) ومثل ذلك ما جاء عند ابن خالويه في قول الله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ نَارُ اللَّهِ الْمَوْقُودَةُ ﴾ (الهزرة ٥ ، ٦) حيث قال : « إن شئت جعلت النار بدلاً ، وإن شئت رفعتها بخبر مبتدأ مضمرة ، أي : هي نار الله »^(٣) .

ب - العطف واختلاف العلامة :

وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ إِنْ رَيْتَكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ ﴾ (المزمل ٢) حيث قرئت (نصفه) ، و (ثلثه) بالنصب والجر واختلف المعنى في الإعرابين ، وهو ما يتضح في قول الفراء : « فمن خفض أراد تقوم أقل من الثلثين ، وأقل من النصف ومن الثلث . ومن نصب أراد : تقوم أدنى من الثلثين فيقوم النصف أو الثلث ، وهو أشبه بالصواب لأنه قال : أقل من الثلثين ، ثم ذكر تفسير القلة لا تفسير أقل من القلة ، ألا ترى أنك تقول للرجل : لى عليك أقل من ألف درهم ، ثمانى مائة أو تسع مائة ، كأنه أوجه في المعنى من أن تفسر قلة أخرى وكل صواب »^(٤) ، ومعنى التفسير عند الفراء في هذا الموضع البدل بدليل قول النحاس : « ولو كان كما قال لكان (نصفه) بغير واو حتى يكون تبييناً لأدنى »^(٥) ، ونحن نوافق النحاس في ذلك إلا أن الفراء نظر إلى معنى التركيب فعلى قراءة النصب تكون (نِصْفُهُ) ، و (ثُلُثُهُ) تفسيراً لأدنى من ثلثي الليل .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٢/٥

(١) معاني القرآن وإعراجه : ٥٢٣/٢

(٤) معاني القرآن للفراء : ١٩٩/٣

(٣) إعراب ثلاثين سورة ١٨٤

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٦٢/٥

ومعنى الجر عند الفراء عطف (نصفه) ، و (ثلثه) على (أدنى) ، والنصب على تفسير ما هو أقل من الثلثين ، وقد اختار النصب ، كما اختاره الأخفش أيضاً وقال إن المعنى ليس على الجر « لأن ذلك يكون على أدنى من نصفه وأدنى من ثلثه وكان الذى افترض الثلث أو أكثر من الثلث ، لأنه قال : ﴿ قَمَّ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفُهُ أَوْ انْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾ (المزمل : ٣٠٢) » (١) ، وعلى ذلك فالمعنى الذى تجوز عليه قراءة الجر - عنده - هو « إنكم لم تؤدوا ما افترض عليكم ، فقمتم أدنى من ثلثي الليل ومن نصفه ومن ثلثه » (٢) ، والأخفش يُحكّم بذلك السياق اللغوي - مُتَحْتَلًا في آية أخرى من نفس السورة - في المعنى المقصود ، وبالتالي في التركيب الذى يُعبّر عن ذلك المعنى باختيار علامة إعرابية مُحدّدة .

وقد فسّر الزجاج المعنى كما فسّره الفراء ، واختار النصب كذلك ، حيث قال : « فمن قرأ نصفه بالنصب وثلثه فهو بين حسن ، وهو تفسير مقدار قيامه ، لأنه لما قال أدنى من ثلثي الليل ، كان نصفه مبيناً لذلك الأدنى ، ومن قرأ ونصفه وثلثه ، فالمعنى وتقوم أدنى من نصفه ومن ثلثه » (٣) . فاختلاف المعنى إذن يُحدّده اختلاف المعطوف عليه في الآية ، بمعنى النصب العطف على (أدنى) ، ومعنى الجر العطف على (ثلثي) .

وقد جاء مثل ذلك عند الفراء وتنبّه إلى اختلاف المعطوف في التقدير من مثل ﴿ وَآخِرِينَ مِنْهُمْ ﴾ (الجمعة ٣) حيث قال : « (وآخرين) في موضع خفض ، بعث في الأميين وفي آخرين منهم ، ولو جعلتهما نصباً بقوله ﴿ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ﴾ (الجمعة ٢) ، وَيُعَلِّمُ آخِرِينَ فَيُنْصَبُ على الرد على الهاء في : يزكيهم ويعلمهم » (٤) .

(١) معاني القرآن للأخفش ، ١٣/٢ ، (٢) نفسه .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٣/٥ ، وانظر . إعراب القرآن للنحاس : ٩٢/٥ ، ٩٣ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ١٥٥/٣ .

ومثل ذلك عند الأخفش ﴿ غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَاء ... وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ ﴾
(الأحزاب ٥٣) فالنصب عطفاً على (غير) والجر عطفاً على (ناظرين) (١).

ولعل أشهر الأمثلة على هذه الظاهرة وصلة المعنى بالعلامة ما جاء في توجيههم لقراءتي النصب والجر لـ (أرجلكم) في قوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (المائدة ٦) ، وقد فصلنا القول في ذلك في موضع آخر من البحث (٢) .

ومثل ذلك قد حدث أيضاً في النعت ، ومن أمثلة ذلك عند الفراء : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ (نوح ١٥) ، وقوله سبحانه : ﴿ وَسَبْعَ سُبُحَاتٍ خُضْرَ ﴾ (يوسف ٤٣) قال : « لو كان الخضر منصوبة لجعل نعتاً للسبع حسن ذلك . وهي إذا خُفِضَتْ نعت للسبلات . وقال الله عز وجل ﴿ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ ولو كانت (طباق) كان صواباً » (٣) وأجاز النحاس في (طباقاً) النصب على المصدر أو النعت (٤) .

* * *

(٢) انظر : هذا البحث ص ٥٤٣ - ٥٤٤

(١) معاني القرآن للأخفش : ٤٤٣/٢

(٤) إعراب القرآن للنحاس . ٣٨/٥

(٣) معاني القرآن للفراء : ٤٧/٢

ثانياً : تعدد إعراب الفعل والمعنى

يجوز في الفعل المضارع عدة صور إعرابية هي : الرفع أو النصب ، الرفع أو الجزم ، النصب أو الجزم ، الرفع أو النصب أو الجزم ، ويؤثر في ذلك عدة عوامل ترتبط بمعنى الأداة أو المعنى المقصود بالتركيب ، ولجمل هذه العوامل فيما يلي :

١ - التجرد من الأدوات أو معنى الابتداء .

٢ - إلغاء العامل .

٣ - معنى الأداة .

٤ - المعنى المقصود .

أ - معنى الشرط . ب - الإتيان .

ج - بعد القول أو ما لمي معناه .

وفيما يلي تفصيل لهذه العوامل :

١ - التجرد من الأدوات أو معنى الابتداء :

جعل سيبويه عدة رفع الفعل المضارع موقع الاسم ^(١) وكذلك قال ابن السراج ثم قال : « ومتى وقع الفعل المضارع في موضع لا تقع فيه الأسماء فلا يجوز رفعه وذلك نحو قولك : لم يَقم زيدٌ ، لا يجوز أن ترفعه لأنه لا يجوز أن تقول : لم زيدٌ » ^(٢) ويُفهم من قسّم ابن السراج بـ (لم يَقم) ما جاء عند النحاة بعد ذلك من قولهم بتجرده من النواصب والجوازم .

وقد وقف معربو القرآن عند أفعال يعلنون رفعها ، وجاءت عندهم علل للرفع

(٢) الأصول . ١٤٦/٢

(١) الكتاب . ٩/٣ - ١٠

في طيات حديثهم ، ومن أمثلة ذلك الفعل (تعبدون) في قول الله تعالى :
« وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ » (البقرة ٨٣) : قال
الفراء « رُفِعَتْ (تعبدون) لأن دخول (أن) يصلح فيها ، فلما حُذِفَ الناصب
رُفِعَتْ كما قال الله : « أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ » (الزمر ٦٤) ، وكما قال :
« وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ » (المدثر ٦) ، وفي قراءة عبد الله (ولا تمن أن تستكثر)
فهذا وَجْهٌ من الرفع ، فلما لم تأت بالناصب رفعت «^(١) وهو وجه من وجوه
الرفع عند الأخفش أيضاً ، كما أنه يُعلّل الرفع أيضاً بوقوع الفعل مرفوع
الاسم^(٢) ويتجرده من النواصب والجوازم أو بالابتداء وهو ما يعنى عنده التجرد
أيضاً^(٣) كما قال الزجاج أيضاً بعلّة إسقاط (أن)^(٤) ولا نفهم هذه العلّة إلا
على أنها التجرد من الناصب والجوازم ومعنى صلاحية دخول (أن) على الفعل
أنه لا ناصب ولا جازم معه ولذلك رُفِعَ ، ويرتبط هذا أيضاً بالابتداء أو
الاستئناف بمعنى الابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية ، وقد جاء تعليل الرفع
بالاستئناف عند الزجاج^(٥) ، والنحاس^(٦) وابن جني الذي قدّر معنى الفعل
على تقدير (أن) أيضاً^(٧) .

ونفهم مما سبق أن رفع المضارع مرتبط دائماً بالابتداء - أو العطف
على مرفوع أيضاً - وهو ما يجعلنا نقول إن معنى رفع الفعل المضارع إنما هو
الابتداء .

٢ - إلغاء العامل :

من النواصب التي قد تأتي ملغاة :

أ - إذن : وتعمل (إذن) النصب بشروط حددها النحاة وهي : أن تكون في

(٢) إعراب ثلاثين سورة ٢٧

(١) معاني القرآن للفراء : ٥٣/١

(٣) معاني القرآن للأخفش : ١٢٦/١

(٤) نفسه . ١٧٧/١

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٣٦/١ ، ١٣٨ ، ١٣٩

(٦) المحتسب . ٢ / ٢

(٧) إعراب القرآن للنحاس . ٢٨٢/٣

ابتداء الجواب ، وأن يدل الفعل الذي تنصبه على زمن الاستقبال ، وأن لا يفصل بينها وبينه بغير القسم ، وهي تشبيه (أرى) في إعمالها وإفائها - فهي تعمل إذا كانت في ابتداء الجواب ، وتُلغى إذا اعتمد الفعل على شيء قبلها من مثل : أنا إذن أتيتك كما أنه يجوز عملها وإفائها إذا توسّطت بين الفاء والواو وبين الفعل المستقبل في مثل ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خَلَاكًا إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (الإسراء ٧٦) ﴿ وَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ (النساء ٥٣) (١) .

وقد فصل الفراء (٢) في حديثه عن (إذن) عند قول الله تعالى (أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يَأْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ (النساء ٥٣) وأوضح حالاتها الثلاث فهي تنصب الفعل المضارع إذا استؤنف بها الكلام فيقال : إذا أضرتك ، إذا أجزيتك ، وتُلغى إذا سبقها اسم يعتمد عليه الفعل من مثل : أنا إذا أضرتك . ويجوز النصب والرفع معها إذا سبقت بـ (أن) من مثل : إني إذا أوديتك ، فإذا سبقت بحرف من حروف النسق (العطف) : الفاء أو الواو أو ثم أو (أو) وكما في هذه الآية فيجوز عندئذ إعمالها ونصب الفعل بعدها ويجوز أن تُلغى وللعمل بعدها أن يُرفع على ما أسماه النقل وهو تأخير إذا في الكلام والتقدير في الآية الرفع لا يؤتون الناس نقيرا إذا فيكون الكلام بذلك استثنافا لما بعد (إذا) على ما قبلها ، والدليل على الرفع - عنده - أنه في المعنى جواب لجزء مضمّر ، كأنك قلت ولئن كان لهم ، أو لو كان لهم نصيب لا يؤتون الناس إذا نقيرا . كما أنها في قراءة ابن مسعود منصوبة (فإذا لا يؤتوا الناس نقيرا) (٣) فإذا وقعت (إذا) في جواب الجزاء جاز في الفعل بعدها النصب والرفع والجزم وهو ما يتضح في قول الفراء : « وإذا كان قبلها جزاء وهي له جواب قلت : إن تأتني إذا أكرمك ، وإن شئت : إذا أكرمك وأكرمك ، فمن جزم أراد أكرمك إذا

(١) انظر : الكتاب ١٢/٣ وما بعدها المختضب . ١٠/٢ وما بعدها . الأصول : ١٤٨/٢ .

١٤٩ ، وانظر : العلامة الإعرابية والمعنى : ١١٨

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ (٣) معاني القرآن للفراء : ٢٧٣/١

ومن نصب نوى فى (إذا) فاء تكون جواباً فنصب الفعل بإذا. ومن رفع جعل (إذا) منقولة إلى آخر الكلام ، كأنه قال : فأكرمك إذا ^(١) ، فمعنى الجزم أن تُلغى (إذن) ويكون الفعل بعدها جواباً للشرط ، ومعنى النصب أن تكون (إذا) بمعنى فاء الجواب (أو فاء السببية) فينصب الفعل بعدها كما ينصب فى جواب الشرط بالفاء ، ومعنى الرفع إلغاؤها واستئناف الكلام أو ما أسماه الفراء النقل وهو ما يعنى انفصال الكلام بعدها عما قبلها .

وقد جعل أبو عبيدة (إذن) ملغاة وقدّرها على التأخير فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (الإسراء ٧٦) فقال : « رُفِعَ (يلبثون) على التقديم والتأخير كقولك : ولا يلبثون خلافاً إذا ^(٢) . وكذلك قدّرها الزجاج فى آية النساء : (فَلَا يُؤْثِرُونَ النَّاسَ تَغْيِيرًا إِذْنٌ) ، ثم عرض قول سيبويه فى إعمالها وإلغائها وجواز الأمرين ^(٣) كما لحص النحاس ذلك ^(٤)

ومما سبق يتبين أن معنى القرآن قد تبعوا النحاة فى جواز إعمال (إذن) ونصب الفعل بعدها ، أو إعمالها ورفع الفعل بعدها فى بعض التراكيب ، وأن النصب مرتبط بإعمالها وأنها معتمدُ الكلام ، والرفع مرتبط بإعمالها وأن الفعل معتمدٌ على غيرها ، كما أنه يجوز عند الفراء جزم الفعل بعدها إذا ألغيت وكان الكلام بعدها على معنى جواب الشرط .

٣ - معنى الأداة :

أ - أن : الواقعة بعد الظن :

يجوز فى (أن) الواقعة بعد فعل يُفيدُ الظن أن تكون (أن) المخففة من الثقيلة ويرفع الفعل بعدها ، ويجوز أن تكون (أن) المصدرية الناصبة وقد ربط

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٧٤/١ ، (٢) مجاز القرآن : ٣٨٧/١

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٦٣/٢ ، وانظر : الكتاب : ١٢/٣ وما بعدها ٣ ٧/٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٤٦٣/١ ، وانظر : ٣.٧/٣

سبويه والمبرد بين معنى الاستقرار وجعلها مخففة من الثقيلة وعكسه المصدرية الناصبة (١) ، وهوما لا يتحدد مع فعل الظن إلا بقصد المتكلم ومن هنا جاز الرفع والنصب .

ومن أمثلة ما يجوز فيه الرفع والنصب قوله تعالى : ﴿ وَحَسْبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ (المائدة : ٧٨) ، و ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ (طه : ٨٩) و ﴿ أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾ (مريم : ١) ويفهم من كلام الفراء أيضاً أنه يربط بين معنى الاستقرار أو الثبات والرفع حيث يقول : « وقوله : ﴿ أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ﴾ إذا أردت الاستقبال المحض نصبت (تكلم) وجعلت (لا) على غير معنى (ليس) وإذا ، أردت آتيك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام رفعت . فقلت : أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ أَلَا ترى أنه يحسن أن تقول : آتيك أنك لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً » (٢) ويبدو قصده لمعنى التحديد بتقييد النصب بالدلالة على الاستقبال ، أما الاستقرار فيفهم من تقديره للرفع باستمرار حال الفعل ثلاثة أيام . وهذا يتفق مع قول سبويه والمبرد وهو ما نقله النحاس عن سبويه أيضاً (٣) .

كما ربط الفراء في هذه الآيات بين معنى (لا) وعمل (أَنْ) فإذا جعلت بمعنى (ليس) جاز رفع الفعل ونصبه ، وإذا كانت بغير معنى (ليس) فليس إلا نصب الفعل ومعناه الاستقبال (٤) ، كما ارتبط ذلك بتقدير الضمير بعد (أَنْ) حيث يقول : « وإذا رأيت (أَنْ) الخفيفة معها (لا) قامتحنها بالاسم المكنى مثل الهاء والكاف - فإن صلحاً كان في الفعل الرفع والنصب ، وإن لم يصلحاً لم يكن في الفعل إلا النصب » (٥) ، وكذلك جعل أبو عبيدة والزجاج والنحاس الرفع على تقدير الضمير (الهاء) (٦) .

(١) انظر . الكتاب : ١٦٦/٣ ، ١٦٧ ، المنصب : ٧/٣ . ٨

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢١٣/٨ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٢/٢ ، ٣٣

(٤) معاني القرآن للفراء : ٢١٣/٨ ، ٤٤٨ (٥) نفسه : ١٦٣/٢

(٦) مجاز القرآن : ١٧٤/٨ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢١٤/٢ ، إعراب القرآن للنحاس :

٥٥/٣ ، وانظر : ٨/٣ ، ٣٧٥/٨

ب - حتى :

يختلف معنى حتى في حالة نصب الفعل بعدها وفي حالة رفعه ، فإذا نُصبَ الفعل بعدها كانت غائية بمعنى (إلى) ، أو تعليلية بمعنى (كي) وقد حدد سيبويه للنصب معنيين في مثل : سرتُ حتى أدخلها : أحدهما : أن يكون الدخول غاية السير وحتى هنا بمعنى (إلى أن) ، والآخر : أن يكون زمن السير ماضياً وزمن الدخول مستقبلاً وحتى بمعنى (كي) .

أما الرفع فيكون إذا لم تكن بمعنى (إلى أن) ولا (كي) ، وللجملة حينئذ معنيان أيضاً ، أحدهما : أن تفيد اتصال الدخول بالسير ، وأن الفعل بعدها في زمن الحال ولا زال مستمراً (لم ينقطع) .

والآخر : أن يكون السير متفرقاً غير متصل بالدخول لكنه مؤدٌ إليه ويجمع بين المعنيين دلالة الفعل بعدها على زمن الحال وهو ما تنبه إليه المبرد (١) .
وظهر خلاف معربى القرآن عند قول الله تعالى : ﴿ وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ (البقرة ٢١٥) حيث قُربى (يقول) بالرفع والنصب وارتبط النصب والرفع بزمن الفعل بعد حتى عند معربى القرآن وبزمن الفعلين ما قبلها وما بعدها عند الكسائي والفراء ، فيُنظر إلى الفعل الذي قبلها أم لا أي من الأفعال التي بطول زمن حدوثها ، مثل : زلزل ، ومثل : جعل فلان يُديم النظر .. إلخ . وعلى هذا فلحتى ثلاثة معان مع الفعل ترتبط بالعمل عند الفراء لجمليها فيما يلي :

١ - إذا كان ما قبلها ماضياً غير متطاول وما بعدها في معنى الماضي فإن الفعل يرفع بعدها كقولك : جئتُ حتى أكونُ معك قريباً إلا إذا اختلف فاعل الفعل الأول عن فاعل الفعل الثاني من مثل : سرت حتى : بدخلها زيد .

(١) انظر : الكتاب . ١٧/٣ ، ١٨ ، المقتضب : ٣٧/٢ - ٣٩ وقد خص إبراهيم بركات قول

سيبويه : انظر : العلاقة بين العلامة والمعنى ص ١١٩ - ١٢٠ ، وانظر ، الجملة العربية ص ١٧٩

٢ - أن يكون ما قبل حتى وما بعدها ماضيين وهما مما يتناول فنصب الفعل بعدها وعلى ذلك الآية . فإذا سبق الفعل الذي بعد حتى بـ (لا) جاز الرفع والنصب .

٣ - أن يكون ما بعد حتى مستقبلاً فتنصبه ولا أهمية لمعنى الفعل الذي قبلها ومن أمثلة ذلك : ﴿ لَنْ نُهْرَجَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ (طه ٩١) و ﴿ فَلَنْ أَهْرَجَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ (يوسف ٨٠) وهو كثير في القرآن (١) .

ومثل الزجاج مذهب سيبويه في النصب والرفع بعد حتى ، وقد جعل النصب في الآية على معنى الغاية ، والمعنى عنده : وزلزلوا إلى أن يقول الرسول ووجه الرفع عنده أن يكون الفعلان قد مضيا في المعنى ، والمعنى : زلزلوا فقال (٢) ، وجاءت (حتى) لعطف جملة على جملة فتركت الجملة الثانية على استقلالها ورفع الفعل (٣) وكأن ما بعدها جملة مستأنفة على ما قبلها ، وهو ما يفهم من تقدير النحاس للآية في حالة الرفع . وزلزلوا حتى الرسول بقول (٤) كما أوضحه الفارسي أيضاً في قوله : « وحتى إذا رفع الفعل بعدها حرفٌ يَصْرِفُ الكلام بعدها إلى الابتداء ، وليست العاطفة ولا الجارة » (٥) وقد قال النحاس بالحالة الثالثة التي جاءت عند الفراء في قول الله تعالى : ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ (طه ٩١) فقال : « نصبت بحتى ، ولا يجوز الرفع لأنه مستقبل لا غير » (٦) ، ويربط ابن خالويه بين زمن الفعل والنصب أو الرفع بحتى ولخص ذلك بقوله : « إن مَنْ رفع الفعل بعد (حتى) كان بمعنى الماضي ، ومن نصبه كان بمعنى

(١) معاني القرآن للفراء : ١٣٢/١ - ١٣٦

(٢) هذا ما يفهم من تقديره وقد جعلها بمنزلة سرت فحلثها .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٧/١ ، ٢٧٨

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس : ٢٤/١ ، ٢٥

(٥) الحجة للفارسي : ٢٣٣/٢ (٦) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥/٣

الاستقبال » (١) ، وقد تبع الفارسي سيبويه في (حتى) وشرح ما جاء عنده وطبقه على الآية (٢) وما سبق يتبين أن الرفع والنصب بعد حتى مرتبطان بمعنى الفعلين قبلها وبعدها الذي يؤثر بالتالي في معناها حيث يترتب الرفع أو النصب على معنى حتى .

جـ - الجزم والرفع ومعنى الأداة :

إن دلالة الأدوات دلالة وظيفية ، وعمل الأداة مرتبط بما تدل عليه من معنى يأتيها من السياق ، وقد ظهر ذلك عند معرسي القرآن في تقديرهم لمعنى (لا) فهي إذا أفادت النهي جزم الفعل بعدها ، وإذا كانت نافية فلا عمل لها ، والفعل مرفوع أو منصوب أو مجزوم حسب العوامل الأخرى ، وقد عُلِّلَ الزجاج الجزم معها بقوله : إن (لا) التي ينهى بها تلزم الأفعال دون الأسماء وتأثيرها فيها بالجزم ، لأن الرفع يدخلها ، بوقوعها موضع الأسماء والنصب يدخلها لمضارعة الناصب فيها للأسماء وليس فيها بعد هذين الحيزين إلا الجزم » (٣) .

وقد أجاز الفراء الجزم والرفع في آيات كثيرة بحسب معنى (لا) . ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (آل عمران ٢٨) . قال الفراء : « نهى ، ويجزم في ذلك . ولو رفع على الخبر ، كما قرأ من قرأ : ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا ﴾ (البقرة ٢٣٣) وقوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ (آل عمران ٢٨) هي أكثر كلام العرب ، وقرأه الفراء » (٤) ، فالجزم معناه النهي ، أما الرفع فمعناه الخبر و (لا) تُفِيدُ نفي الفعل . ومعنى الجزم عند الزجاج : أنه من كان مؤمناً فلا ينبغي أن يتخذ الكافر ولياً (٥) .

(١) حجة ابن خالويه ص ٧٧ (٢) الحجة للفارسي : ٢٣٣/٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٥/١ ، ٢٤٦

(٤) معاني القرآن للفراء : ٢٠٥/١ ، وانظر أيضاً : ٧٥/١ ، ١٤٩ ، ١٥ ، ٢٣٢ ، ٤٨/٢

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣٩٨/١

ونفس الأمر تجده عند أبي عبيدة في قول الله تعالى : ﴿ فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل ﴾ (الإسراء ٣٣) حيث يقول : « جزم بعضهم على مجاز النهي ، كقولك : فلا يُسْرِفَنَّ في القتل أى يمثل به ويُطوِّك عليه العذاب ويقول بعضهم : (فلا يسرف في القتل) فيرفعه على مجاز الخبر كقولك : إنه ليس في قتل ولي المقتول الذي قُتِلَ ثم قُتِلَ هو به سرف » (١) ، كذلك جاءت أمثلة عند الأخفش للجزم على النهي والرفع على الخبر بمعنى النفي (٢) ، ومثل ذلك عند الزجاج قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ (البقرة ١١٩) فالجزم على أن تكون (لا) النافية « والرفع على أنها نافية أو على الاستثناء » (٣) .

وأوضح ابن خالويه معنى الرفع والجزم في الآية محكماً السباقيين اللغوي والخارجي في اختيار إحدى العلامتين حيث قال : « قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾ بقرأ بالرفع والجزم ، فالحجة لمن رفع أنه أخبر بذلك وجعل (لا) نافية بمعنى ليس ، ودليله قراءة عبد الله وأبي ، (ولن تُسْأَلُ) والحجة لمن جزم أنه جعله نهياً ، ودليله ما روي أن النبي ﷺ قال يوماً ليت شعري ما فعل أبواي ؟ فأنزل الله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ فإننا لا نؤاخذك بهم والزم دينك » (٤) .

وهو يحكم السياق اللغوي متمثلاً في القراءات القرآنية ، كما يحكم السياق الخارجي متمثلاً في أسباب النزول .

وكذلك حكم الفارسي السباقي في نفس الآية وجعل الجزم يُفيد معنى التعظيم كما جعل الرفع لوقوع الفعل موقع الاسم حيث تُعَرَّبُ (ولا تُسْأَلُ) حالاً ، أو على الاستثناء (٥) .

(١) مجاز القرآن : ٣٧٨/١ ، وانظر : ٢١٩/٢ (٢) معاني القرآن للأخفش : ١٩ / ١

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٧٩/١ ، ٣٩٨ (٤) حجة ابن خالويه ص ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٣

(٥) الحجة للفارسي : ١٦٨/٢ ، ١٦٩

وجعل ابن جنى (لا) نافية بمعنى ليس فى قوله تعالى : ﴿ ولا يضار ﴾
وقدر المعنى وليس ينبغى أن يضار^(١) .

وأشار النحاس كثيراً إلى الجزم بالنهى مع (لا)^(٢) ، كما أشار إلى جواز
الجزم على النهى والرفع على الخبر^(٣) ولا يجيز أن تكون (لا) ناهية فى قول
الله تعالى : ﴿ سَنَقْرَأُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ (الأعلى ٦) مُحْكَمًا للمعنى فى ذلك حيث
يقول إن (تنسى) قُضِرَتْ بمعنى (الترك) وقُضِرَتْ بمعنى النسيان « والمعنى
فى القولين جميعاً فليس تنسى ، وهو خير وليس ينهى ، ولا يجوز عند أكبر
أهل اللغة أن ينهى إنسان عن أن ينسى ، لأن النسيان ليس إليه »^(٤) ، وهو
بذلك يُحْكَمُ السياق الخارجى فى اختيار الوجه النحوى دون أن يُحدّد اختيار وجه
الرفع ، لكنه اختار معنى الرفع .

وقد تكون (لا) مسبوقة بأن الناصبة فيجوز حينئذ الجزم إذا جُعِلَتْ (لا)
ناهية ، والنصب إذا جُعِلَتْ (نافية) ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ
تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ (الأنعام ١٥١) قال
الفراء : « إن شئت جعلت (لا تُشركوا) نهياً أدخلت عليه (أن) . وإن شئت
جعلته خبراً و (تُشركوا) فى موضع نصب ، كقولك : أمرتك ألا تذهب (نصب)
إلى زيد ، وأن لا تذهب (جزم) »^(٥) ، وقد يكون الفعل معطوفاً على فعل
منصوب فيُعْطَفُ عليه بالنصب على تقدير (أن) قبل (لا) النافية ، أو تكون
(لا) ناهية فيُجْزَمُ^(٦) ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا
إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ، وَلَا يَتَّخِذَ
بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ (آل عمران ٦٤) وقد أجاز الفراء
فى (نعبد) مع النصب - الرفع لأن معنى الكلمة القول ، كأنه قيل : تعالوا

(١) المحتسب : ١٤٩/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٩/١ ، ٣٥٧

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣١٩/١ ، ٣١٧ ، ٣٦٥ (٤) نفسه : ٥/٥

(٥) معانى القرآن للفراء : ٣٦٤/١ ، وانظر : ٢٥٩/١ ، ١١٣/٣ (٦) نفسه : ١٣٥/٣

نتعاقد لا نعبدُ وكذلك ما عُطِفَ عليها (ولا نشرك) و (لا يتخذ) ، كما أجاز
الجزم في جواب الطلب على توهم أن الكلام بغير (أن) ^(١) ، بينما خطأ
النحاس في ذلك وجعل الجزم على أن تكون (أن) مفسرة و (لا) جازمة
والرفع على أنها نافية والكلام خبر ، أو أنها مخففة من الثقيلة بمعنى : أنه لا
نعبدُ ^(٢) .

وهكذا يتدخل معنى الحرف الوظيفي في تغيير العلامة الإعرابية فيتغير
المعنى تبعاً لذلك .

● اللام :

وكذلك قد يختلف معنى اللام فيختلف عملها فهي إذا كانت لام الأمر فالفعل
بعدها مجزوم ، وإن كانت لام (كي) لام التعليل فالفعل بعدها منصوب وقد
قرئ قوله تعالى : ﴿ وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ ﴾ (المائدة ٤٧) بنصب الفعل
وجزومه ، قال القراء : « قرأ حمزة وغيره نصباً ، وجعلت اللام في جهة (كي)
وقرئت (وليحكم) جزماً على أنها لام أمر . وقوله : ﴿ وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ ﴾
(المائدة ٤٩) دليل على أن قوله : ﴿ وليحكم ﴾ جزم . لأنه كلام معطوف
بعضه على بعض » ^(٣) ، واختيار القراء الجزم بدليل السياق اللغوي من آية
تالية بينما سوى النحاس بين القراءتين ، وإن كانت قراءة النصب تحتاج إلى
تقدير والمعنى : وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزلناه عليهم ^(٤) .

وتفرق علامة بناء الحرف بين المعنيين فإذا كانت اللام مكسورة فهي لام
التعليل والفعل منصوب بعدها ، وإذا كانت ساكنة فهي لام الأمر والفعل مجزوم
بعدها ، ويجوز كسر اللام مع الجزم لأنه الأصل إلا أنه لم يُقرأ به كما يقول
الزجاج والنحاس وابن خالويه ^(٥) .

(١) نفسه : ٢/١ ٢ (٢) إعراب القرآن للنحاس ٣٨٤/١

(٣) معاني القرآن للقراء : ٣١٢/١ ، ٣١٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣/٢ ، وانظر : حجة ابن خالويه ص ٩٩ ، معاني القرآن

وإعرابه للزجاج : ١٩٧/٢ - ١٩٨

كذلك قد تختلف حركة اللام بين الكسر والفتح فإذا كانت مكسورة نُصِبَ
 الفعل بعدها وإذا كانت مفتوحة كانت لام الابتداء التي لا عمل لها وارتفع
 الفعل بعدها ، ويتغير معنى الجملة في الحالتين ، وهنا ما حدث في قول الله
 تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلتَّزْوُلِ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ (إبراهيم ٤٦) فقد قرئت
 (لِتَزُولَ) والمعنى عند الفراء ما كانت الجبال لتزول من مكرهم ، كما قرئت
 (لَتَزُولَ) والمعنى عنده أنهم مكروا مكرأ عظيماً كادت الجبال تزول منه (١) ،
 أو : « وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ تَزْوُلَ مِنْهُ الْجِبَالُ فِي الْمَثَلِ وَعِنْدَ مَنْ لَمْ يَزْمِ » (٢) ،
 وقد فرق الزجاج بين المعنيين أيضاً كما ربط ذلك بالسباقين اللغوي والخارجي
 والمعنى على القراءة الأولى (لِتَزُولَ) « وما كان مكرهم لتزول منه الجبال ، أى :
 ما كان مكرهم ليزول به أمر النبي ﷺ وأمر دين الإسلام وثبوت كسبوت الجبال
 الراسية ، لأن الله عز وجل وعد نبيه عليه السلام إظهار دينه على كل الأديان
 فقال : ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾ (التوبة ٣٣ ، الصف ٩) ، ودليل هذا قوله :
 ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدَهُ رَسُولُهُ ﴾ (إبراهيم ٤٧) ، والمعنى على القراءة
 الثانية (لتزول) : وعند الله مكرهم وإن كان مكرهم يبلغ في الكيد إلى إزالة
 الجبال ، فإن الله ينصر دينه ومكرهم عنده لا يخفى عليه » (٣) .

٤ - المعنى المقصود :

بما لا شك فيه أن العلاقة بين العلامة والمعنى المقصود تظهر في أحوال إعراب
 الفعل الثلاث ، لكننا نجد تأثيرها على الإعراب أشد وضوحاً في ثلاثة مظاهر
 هي : معنى الشرط ، ومعنى الإتيان ، ومعنى القول في فعل سابق وهو ما
 يتضح فيما يلي :

أ - معنى الشرط :

يجزم الفعل المضارع في جواب الطلب ، وقد جاء ذلك عند الفراء الذي أشار

(١) معاني القرآن للفراء : ٧٩/٢ (٢) مجاز القرآن : ٣٤٥/١

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٦٦/٣ ، ١٦٧

إلى الجزم في جواب الاستفهام بمعنى الجزاء من مثل : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجَارٍ تُنَجِّيْكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ (الصف ١) حيث أجيب الاستفهام بقوله سبحانه : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (الصف ١٢) (١) وقد جعل الاستفهام هنا بمعنى الأمر ، فمعنى : هل أنت ساكت ؟ اسكت (٢) ، كما أشار إلى الجزم في جواب الأمر في أكثر من موضع (٣) . وقد أشار إلى ذلك مَنْ بعده من معرّبي القرآن (٤) وسمّاه النحاس جواب الطلب أيضاً (٥) كما أشار إلى جواب السؤال (٦) وربط الفراء بين معنى هذا التركيب ومعنى التركيب الشرطي ، فهو مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط (٧) ، يقول في قول الله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (إبراهيم ٣٩) : « جزمت (يقيموا) بتأويل الجزاء . ومعناه والله أعلم معنى أمر ، كقولك : قل لعبد الله يذهب عنا ، تريد : اذهب عنا فجزم بنية الجواب للجزم ، وتأويله الأمر » (٨) ، وكذلك جعل الزجاج التركيب على معنى الشرط فقال في قول الله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ (البقرة ١٣٥) « وجزم تهتدوا على الجواب للأمر . وإنما معنى الشرط قائم في الكلمة ، المعنى : إن تكونوا على هذه الملة تهتدوا ، فجزم تهتدوا على الحقيقة جواب الجزاء » (٩) وكذلك جعله النحاس مجزوماً لأن فيه معنى المجازاة (١٠) ، أو أنه بمعنى جواب الشرط (١١) ، وقد قدر قول الله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ (طاهر ٢٧) : إن أخرجتنا عملنا صالحاً غير الذي كنا نعمل (١٢) .

(١) معاني القرآن للفراء : ٨٦/٢ (٢) نفسه : ١٥٤/٣

(٣) نفسه : ٣٢٥/١ ، ٣٤٣ ، ٣٦٢/٢

(٤) معاني القرآن للأخفش : ٢٦٥/١ ، معاني القرآن وإعرابه : ١٩٣/١

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٣٨/٣ (٦) نفسه : ٢٣٨/٣ ، ٣٧٤

(٧) معاني القرآن للفراء : ٤٥/٣ (٨) نفسه : ٧٧/٢

(٩) معاني القرآن وإعرابه : ١٩٣/١ (١٠) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٧/١

(١١) نفسه . (١٢) نفسه : ٣٧٤/٣

وقد قرأ الحسن وابن أبي إسحاق : ﴿ وَاجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِ هَارُونَ أَخِي أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ﴾ (طه ٣٢) بجزم (أَشَدُّ) ، وأشركه على جواب الطلب ^(١) فقال النحاس إنها قراءة شاذة بعيدة لأن جواب مثل هذا إنما ينجزم بمعنى الشرط والمجازاة فيكون المعنى إن تجعل لي وزيراً من أهلي أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي . وأمره النبوة والرسالة ، وليس هذا إليه صلى الله عليه وسلم فيخبر به ، وإنما يسأل الله جل وعز أن يُشْرِكُهُ معه في النبوة ، ^(٢) ، ومعنى الجزم على جواب الشرط حيث يكون الجواب مترتباً على الشرط هو الذي جعل النحاس يحكم على هذه القراءة بالشذوذ .

● جواز الرفع والجزم :

يجوز في بعض حالات جواب الطلب الجزم أو الرفع ، ويترتب على ذلك اختلاف في المعنى ، ولقد وقف الفراء وقفة طويلة عند قول الله تعالى : ﴿ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (البقرة ٢٤٦) حدد فيها الحالات التي لا يجوز فيها إلا الجزم ، والحالات التي يجوز فيها الجزم والرفع ، وكذلك متى يكون الجزم أفضل من الرفع ، ويمكننا تلخيص أقواله فيما يلي : يجوز الرفع والجزم إذا كان الفعل (الجواب) (صلة) للاسم النكرة الذي قبله وكان فيه ضمير يعود على ذلك الاسم ، فإن لم يكن الفعل صلة للاسم النكرة الذي قبله أو كان فيه ضمير لكنه لا يعود عليه فليس إلا الجزم في جواب الطلب ومن هنا فرق بين قراءة : ﴿ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (البقرة ٢٤٦) ، وقراءة : ﴿ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ فالأولى ليس فيها إلا الجزم لأن الفعل ليس صلة للملك ، أما الثانية فيجوز الرفع والجزم لأن (يُقَاتِلُ) صلة للملك وفيه ضميره . وكذلك لا يجوز في : ﴿ اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ ﴾ (يوسف ٩) إلا الجزم ، لأن الضمير في (يَخْلُ) لا يعود على

(١) انظر . معجم القراءات . ٧٩/٤ . ٨٠ .

(٢) نفسه : ٣٨/٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ١٧٨/٢ .

الأرض . فإذا كان الاسم الذي قبله فعل الجواب معرفة فإن الفراء يوجب الجزم عندئذ لأن المعرفة لا توصل ، إلا أنه يعود فيُجيز الجزم والرفع ، وهو ما جعلنا نستنتج أنه إذا صح أن يكون الفعل في موقع النعت أو الحال يجوز الرفع والجزم ، والجزم أحسن إذا وقع الاسم الذي يكون الفعل صلة له (المنعوت) في الآية التي قبله لانقطاع الاسم من صلته من مثل : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ (مريم ٥ ، ٦) (١) .

ويبدو من كلام الفراء أن الجزم مرتبط بانقطاع الفعل عن الاسم الذي قبله أما إذا أوصل به كأن يكون نعتاً له أو حالاً فإنه يجوز الرفع مع الجزم ، ولموقع النعت أولوية في ذلك ، لأن النعت يرتبط بالاسم أكثر من الحال التي من شروطها الانتقال .

وارتبط الرفع كذلك عند أبي عبيدة بوقوع الفعل صفة (نعتاً) لما قبله أما الجزم فعلى معنى الشرط ، ويختلف المعنيان كما يقدرهما في قول الله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا - يَرِثُنِي ﴾ (مريم ٥ ، ٦) ، حيث قال : « يرفعه قوم على الصفة ، مجازة : هب لي ولياً وارثاً - يقولون : اتنى بداية أركبها رفع لأن معناها : اتنى بداية تصلح لي أن أركبها - ولم يرد الشرط ، ومن جزمه فعلى مجاز الشريطة والمجازاة كقولك : فإنك إن وهبته لي ورثني » (٢) . ونفس الأمر فحده عند الأخفش فهو يجيز الرفع والجزم إذا وقع الفعل صفة للاسم الذي قبله ويُفرق بين المعنيين ومثل بـ : أعطني ثوباً يسعني إذا أردت واسعاً ، و (يسعني) إذا جعلته جواباً كأنك تشترط أنه يسعك (٣) ، وقد أجاز الرفع والجزم أيضاً إذا وقع الفعل حالاً للاسم الذي قبله ومن أمثلة ذلك : ﴿ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ ﴾ (الأعراف ٧٣) (٤) ، كما أجاز الرفع على الاستئناف إذا لم يكن الفعل صلة لما قبله (٥) .

(١) معاني القرآن للفراء : ١٥٧/١ ، وما بعدها ، وانظر أيضاً ٣٢٥/١ ، ٣٤٣ ، ٣٦/٢

(٢) معاني القرآن للأخفش : ٢٦٧/١

(٣) مجاز القرآن : ١/٢

(٤) نفسه : ٢٦٥/١

(٥) نفسه : ٣٠٦/٢

وما وجدناه عند الفراء في - آية البقرة (٢٤٦) نجد عند الزجاج أيضاً الذي أوضح معنى الرفع والجزم في (نقاتل) ، و (يُقاتل) وقدر الجزم بمعنى الشرط ، كما أجاز الرفع في (نقاتل) لكن على معنى الاستئناف (١) وقد تبعه في ذلك النحاس (٢) ، الذي قال بالجزم في الجواب والرفع على النعت (٣) ، كما أجاز الرفع على الاستئناف (٤) .

وقد فرق النحاس بين معنى الرفع ومعنى الجزم في قول الله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ، يَرِثُنِي ﴾ (مريم ٥ ، ٦) ، فقال إن معنى الرفع : فهب لي من لدنك الولي الذي هذه حاله وصفته ، لأن الأولياء منهم مَنْ لا يرث ، فقال : هب الذي يكون وارثي ، أما الجزم فمعناه : إن وهبته لي ورثني لأن جواب الأمر فيه معنى الشرط والمجازاة (٥) .

وقد أجاز الزجاج رفع (تطهرهم) وجزمها في قول الله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ (التوبة ١٠٣) ، والجزم على معنى الشرط وتقديره إن تأخذ من أموالهم تطهرهم ، أما على الرفع فقد تكون (تطهرهم) نعتاً للصدقة والتقدير : خُذْ من أموالهم صدقة مطهرة ، أو على الاستئناف ويكون الضمير للنبي ﷺ والمعنى : خذ من أموالهم صدقة فإنك تطهرهم (٦) ، كما أجاز النحاس أن تكون (تطهرهم) في موقع الحال (٧) .

وليس الفراء معنى الجزاء (الشرط) في الجملة ، في غير الطلب ، لتبرير جزم الفعل في مثل : ﴿ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ، لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ (الشعراء ٢٠٠) ، حيث أجاز الجزم والرفع في (يؤمنون) ، وجاء من كلام العرب بما يُشبهه حيث قال : « والعرب تقول : رَبطتُ الفرس لا يتفلتُ ، جزماً

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣٢٢/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٥/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٥١/٢ (٤) نفسه . ٢١٢/٣

(٥) نفسه . ٦/٣ (٦) معاني القرآن وإعرابه : ٥١٨/٢

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٣/٢

ورفعاً وأوثقت العبد لا يفرز ، جزماً ورفعاً . وإنما جزم لأن تأويله إن لم أربطه
فر فجزم على التأويل ، ^(١) وخطأه النحاس في ذلك لأنه لا جازم في الجملة
على قول البصريين ^(٢) .

كما أشار الفراء إلى معنى الجزاء (الشرط) في التركيب دون حاجة إلى
تبرير الجزم ^(٣) وروى الزجاج ذلك دون نسبة ^(٤) .

ب - الإتياع :

تقوم حروف العطف بإشراك ما بعدها في معنى ما قبلها وحكمه الإعرابي
(علامته الإعرابية) لكنها قد تتحول عن معنى العطف إلى معنى آخر فتتغير
العلامة الإعرابية بعدها لذلك وينقطع ما بعدها عما قبلها وهذا ما يحدث مع
(أو) ، و (الواو) ، و (الفاء) و (ثم) من حروف العطف .

وقد وقف سيبويه عند كل حرف من هذه الحروف وأجاز أن يأتي الفعل بعده
منصوباً أو مرفوعاً أو مجزوماً بحسب تقدير معنى العطف أو الانقطاع ^(٥) .
فمن ذلك قوله عن الفاء : « اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على
إضمار (أن) ، وما لم ينتصب فإنه يشترك الفعل الأول فيما دخل فيه أو يكون
في موضع مبتدأ أو مبنى على المبتدأ ، أو موضع اسم مما سوى ذلك » ^(٦)
فالرفع بعد الفاء يكون على العطف وفيه إشراك للفعل الثاني فيما دخل فيه
الأول ، أو على الاستئناف فيكون الفعل الثاني منقطعاً عن الفعل الأول ، فيكون
بمشابهة الجملة القائمة بذاتها ^(٧) ، أما النصب فإنه يأتي من تقدير (أن) قبل
الفعل ويكون ذلك إذا قُدِّرَ ما قبل الفاء بالاسم وحتى لا يُعطف الفعل المضارع
على الاسم فإنهم يُقدِّرون (أن) التي تزوَّجَ معه بالمصدر ، وهو اسم ، فيصح

(١) معاني القرآن للفراء : ٢٨٣/٢ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٣/٣

(٣) معاني القرآن للفراء : ٤٠٧/١ (٤) معاني القرآن وإعرابه : ٤٥١/٢

(٥) انظر : الكتاب . ٢٨/٣ - ٥٦ (٦) نفسه : ٢٨/٣

(٧) انظر : العلاقة بين العلامة والمعنى في كتاب سيبويه ص ١٠٦

حينئذ عطف اسم على اسم ، وهذا ما يُفهم من قول سيبويه : « تقول لا تأتيني فتحدثني ، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فتقول لا تأتيني ولا تحدثني ، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحولت إلى الاسم كأنك قلت ليس يكون منك إتيان فحديث ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم فأضربوا (أن) ، لأن (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم فلما نَوَّوا أن يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن إتيان ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه ، فلما أضربوا (أن) حَسُنَ ، لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم » (١) ، ومثل الفاء عنده الواو (٢) ، و (أو) (٣) ، كما أشرك (ثم) مع تلك الحروف (٤) .

ونجد ذلك عند المبرد أيضاً ، ومعنى النصب عنده أن الثاني مخالف للأول ، ومعنى الرفع على العطف ويكون الثاني شريك الأول فيما دخل فيه ، أو على الاستثناء (٥) ، ويكون الثاني منقطعاً عن الأول .

وقد وقف الفراء عند آيات جاءت الفاء فيها مسبقة باستفهام ، أو نفى أو طلب ، فأجاز أن يكون الفعل بعدها منصوباً على الجواب أو مرفوعاً على الاستثناء أو عطفاً على ما قبله ، ومن أمثلة ذلك عنده قوله في قول الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيضاعِفُهُ لَهُ ﴾ (البقرة ٢٤٥) قال : « يُقرَأ بالرفع والنصب : فمن رفعه جعل الفاء عطفاً ليست بجواب ، كقولك من ذا الذي يُحَسِّنُ وَيَجْعَلُ ؟ ومن نصبه جعله جواباً للاستفهام » (٦) . وقد حكم معنى التمني والنفي في نصب هذه الآيات وجعل الفعل في النصب كأنه معطوف على فعل منصوب بمعنى التمني أو النفي كما أشار إلى ما عُرِفَ عند الكوفيين بالصرف ، وحكم معنى الاستثناء في الرفع ، كل ذلك نجده عند

(١) الكتاب . ٢٨/٣ . وانظر : ٣١/٣ (٢) نفسه . ٤١/٣

(٣) نفسه : ٤٦/٣ (٤) نفسه : ٥٢/٣

(٥) انظر : المقضب : ١٥/٢ ، ١٦

(٦) معاني القرآن للفراء : ١٣٢/٣ ، وانظر : ١٥٧/١ ، ٩/٣ ، ٢٣٥

تعليقه على قول الله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (النساء ٧٣) حيث يقول : « العرب تنصب ما أجابت بالفاء في ليت ، لأنها تمن ، وفي التمني معنى يسرني أن تفعل فافعل . فهذا نصب كأنه منسوق ، كقولك في الكلام : وددت أن أقوم فيتبعني الناس . وجواب صحيح يكون لمجد يُنوي في التمني ، لأن ما تُمنى عما قد مضى فكأنه مجعود ، ألا ترى أن قوله : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ فالمعنى (لم) ^(١) أكن معهم فأفوز وقوله في الأنعام : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَلِّبُ ﴾ (الأنعام ٢٧) هي في قراءة عبد الله بالفاء (نرد فلا نكلب بآيات رينا) فمن قرأها كذلك جاز النصب على الجواب والرفع على الاستئناف ، أي : فلعلنا نكلب - وفي قراءة تنال بالواو . فالرفع في قراءة تنال أجود من النصب ، والنصب جائز على الصرف . كقولك لا يصعني شيء ويضيق عنك ^(٢) .

ومعنى الطلب فيما قبل الفاء وكون ما بعدها جواباً لما قبلها هو سبب النصب ، أما إذا تخلف أحدهما فليس إلا الرفع ، ولذلك كانت وقفهم عند قول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (الحج ٦٣) فقد حاولوا في تخريج الرفع أن يجعلوا (ألم تر) مثبتة لا منفية ، وهو ما جاء في تحليل الخليل للآية حيث ثقل عنه سببوه قوله : هذا واجب وهو تنبيه ، كأنك قلت : أسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا وإنما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى ، بمعنى أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان ^(٣) .

وجعله الفراء خبراً فقال : « رفعت (فتصبح) لأن المعنى في (ألم تر) معناه خبر ، كأنك قلت في الكلام أعلم أن الله ينزل من السماء ماء فتصبح

(١) (لم) ساكنة من التحقيق ومكانها بهاض ، والسباق يقتضيها .

(٢) معاني القرآن للفراء . ٢٧٦/١ ، وانظر . ٧٩/٢ ، ٧٤/١ ، ٧٥ .

(٣) الكتاب : ٤/٣ .

الأرض » (١١) ، وما قاله الفراء يتفق مع رأي الخليل وهذا ما جعل الزجاج ينقل القولين ويجعلهما متشابهين (١٢) ، وكذلك فعل النحاس فقال إنها خير عند الخليل والفراء (٣) .

وكذلك جعل أبو عبيدة (يكون) مرفوعة في قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (البقرة ١١٧) ، فقال إنه رفع لأنه إنما يُخْبِرُ أن الله سبحانه إذا قال قال كن كان (٤) ، وقف أبو على الفارسي عند هذه الآية في الحجة والإغفال فجعل المراد به (كُنْ) الخبرية ولذلك كان الرفع ، يقوله أبو على « وأما قوله (كُنْ) فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر ولكن المراد به الخبر كأن التقدير يكون فيكون ... وإذا لم يكن قوله كن أمراً في المعنى وإن كان على لفظه لم يَجُزْ أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه ، كما لم يَجُزْ النصب في الفعل الذي تدخله الفاء بعد الإيجاب (٥) .

وقد فرق النحاس بين معنى النصب على الجواب ومعنى الرفع على العطف في قول الله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ (غافر ٣٦ ، ٣٧) فقال : « معنى النصب خلاف معنى الرفع ، لأن معنى النصب : متى بلغت الأسباب أطلعت ، ومعنى الرفع لعلّي أبلغ الأسباب ثم لعلّي أطلع بعد ذلك ، إلا أن (ثم) أشد تراخياً من الفاء » (٦) .

وقد نقل الفراء النصب في جواب الفاء (٧) ، كما خرج الرفع في قول الله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَرِضُونَ ﴾ (المرسلات ٣٦) على العطف ، وسوى بين النصب والرفع الذي علله في الآية بمناسبة صوتية هي توافق الآيات (أو

(١) معاني القرآن للفراء : ٢٢٩/٢ (٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤٣٦/٣

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٠٥/٣ (٤) مجاز القرآن : ٥٢/١

(٥) الحجة للفارسي : ١٦ / ٢ - ١٦٣ ، وانظر أيضاً - الإغفال ج ١ / ٣٤٩ - ٣٥٧ ، وقد أكثر من الجدل والحجج في الكتابين .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٣٣/٤ (٧) معاني القرآن للفراء : ٧٩/٢

نوافق رموس الآي) ، قال : « نويت بالفاء أن يكون نسقاً على ما قبلها ، واختير ذلك لأن الآيات بالنون ، فلو قيل : فيعتدروا لم يوافق الآيات » (١) .

ويحمل الجواب معنى السببية وهو ما يفهم من تقدير أبي عبدة لقول الله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ (فاطر ٣٦) ، بأن الفعل منصوب لأن معناه (ليموتوا) ، وليس مجازه مجاز الإخبار لأنهم أحياء لا يموتون فيُقضى عليهم » (٢) ، وقد أشار الأخفش والزجاج - أيضاً - إلى النصب في جواب الطلب (٣) ، والنصب عند الزجاج على جواب الطلب ، أما الرفع فعلى العطف (٤) ، وكذلك النصب عند النحاس في الجواب (٥) أما الرفع فعلى العطف أو الاستئناف بقول في قول الله تعالى : ﴿ إِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (البقرة ١١٧) : « عطف على (يقول) ، ويجوز أن يكون منقطعاً أي فهو يكون » (٦) .

وكذلك جعل ابن خالويه النصب على الجواب والرفع على العطف أو الاستئناف (٧) ، وهو ما نجده عند أبي على الفارسي حيث يقول في قول الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ ﴾ (البقرة ٢٤٥) : « للرفع في قوله (فيضاعفه) وجهان : أحدهما : أن يعطفه على ما في الصلة ، والآخر : أن تستأنفه ، فأما النصب في (فيضاعفه) فإن الرفع أحسن منه ، ألا ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل إقراض ليس عن الإقراض ؟ فإذا كان كذلك لم يكن مثل قولك : أتقرضني فأشكرك ؟ لأن الاستفهام هنا عن

(١) نفسه : ٢٢٦/٣ (٢) مجاز القرآن : ١٥٥/٢

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٢٧٥/١ ، ٣٠٠/٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٦/٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣٢ / ١

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٤/١ ، ١٠٧/٢ ، ١٨٩/٣ ، ٣١٣ ، ٧/٥

(٦) نفسه : ٣٧٨/١ ، وانظر : ٧/٥ (٧) حجة ابن خالويه : ٧٥ - ٨٠

الإقراض » (١) والفارسي هنا يجعل الرفع أحسن من النصب لأن الاستفهام في (من ذا الذي يقرض) عن الفاعل ، وبالتالي يكون الجواب أيضاً مبدوءاً بالاسم ويكون التقدير (فهو بضاعفه) ويترتب على ذلك رفع الفعل على الاستئناف ، وقد أوضح عبد القاهر ذلك في بحثه للتقديم في دلائل الإعجاز بعد ذلك (٢) .

وكذلك لفرق ابن جني بين المعنى في الرفع والنصب في قول الله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ (النساء ٧٣) (٣) وفي قوله سبحانه ﴿ قَهْلَ لَنَا مِنْ شُعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ ﴾ (الأعراف ٥٣) في الفعلين (فيشفعوا) و (أو نرد) (٤) . وأجاز الفراء الرفع والنصب بعد (أو) وجعلها في النصب بمعنى (حتى) أو (إلا أن) يقول في قول الله تعالى : ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (الفتح ١٦) : « وفي إحدى القراءتين : أو يسلموا . والمعنى : تقاتلونهم أبداً حتى يسلموا وإلا أن يسلموا تقاتلونهم ، أو يكون منهم الإسلام » (٥) كما أجاز النصب أو الجزم في مثل قولهم : لست لأبى إن لم أقتلك أو تسبقني في الأرض ، والنصب في الحالتين على أن آخره منقطع عن أوله والرفع والجزم على العطف على ما قبله (٦) ، وكذلك جعل الزجاج معنى (أو) في الآية (حتى) أو (إلا أن) (٧) ، ونقل النحاس عنه الرفع على الاستئناف والمعنى : أو هم يسلمون (٨) ، وكذلك قال النحاس إن معنى النصب على الجواب أو بمعنى (إلا أن) (٩) .

وكذلك أجاز الفراء الرفع والنصب بعد الواو ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ ﴾ (آل عمران ٧١) فقد أجاز نصب

(١) الحجة : ٢٥٩/٢ . ٢٦٠ ، وانظر أيضاً : الإغفال : ٣٤٩/١ - ٣٥٧

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ص ١١١ وما بعدها .

(٣) المحتسب : ١٩٢/١ ، ١٩٣ (٤) نفسه : ٢٥٢/١ ، ٢٥٣

(٥) معاني القرآن للفراء : ٦٦/٣ ، وانظر : ٢٨ / ١ ، ٢٦/٣

(٦) نفسه : ٧ / ٢ ، ٧١ (٧) معاني القرآن وإعرابه . ٢٤/٥

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٠/٤ (٩) نفسه : ١٣ / ٢ ، وانظر : ١٨/٤

(وتكتموا) على الصرف ^(١) وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَذْكُرْكَ وَآلِهَتَكَ ﴾
(الأعراف ١٢٧) فالنصب عنده على الصرف والرفع على إتياع آخر آخر
الكلام أو كـ ^(٢) ومعنى الصرف عنده هو عكس الإتياع ، ولا يصل به معنى
الاستفهام الراجع على الفعل الأول إلى الفعل الثاني ، ولا يُشركه في الحكم
بالعطف ^(٣) .

وكذلك جعل الأخفش ما بعد الواو كما بعد الفاء في الرفع والنصب ^(٤)
والرفع عند الزجاج على العطف أو الاستئناف ^(٥) ، والنصب في آية البقرة
السابقة على معنى الجمع بين لبس الحق بالباطل وكتمانه في وقت واحد ، والرفع
على العطف على أنهما لم يحدّثا في وقت واحد ^(٦) .

ويقف الزجاج عند قول الله تعالى . ﴿ قَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا
وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنعام ٢٧) حيث قرئت (ولا نكذب) بالرفع
والنصب فيحلل وجهي الرفع والنصب ، والرفع عنده على الاستئناف أو العطف
والنصب على الجواب ، والمعنى يتغير في الحالات الثلاث ، كما ينضح في قوله :
« أكثر القراء بالرفع في قوله : ﴿ ولا نكذب بآيات ربنا ﴾ ويكون المعنى : أنهم
تمنوا الرد ، وضمنوا أنهم لا يكذبون ، المعنى : يا ليتنا نرد ، ونحن لا نكذب
بآيات ربنا رددنا أم لم نرد ، ونكون من المؤمنين ، أي : قد عايننا وشاهدنا ما لا
نكذب معه أبداً ... ويجوز الرفع على وجه آخر ، على معنى يا ليتنا نرد ، ويا
ليتنا لا نكذب بآيات ربنا ، كأنهم تمنوا الرد والتوفيق للتصديق ... فأما النصب
فعلى : يا ليتنا نرد ، وتكون : يا ليتنا نرد ولا نكذب على الجواب بالواو في
التحني ، كما تقول . ليتك تصير إلينا ونكرمك ، والمعنى ليت مصيرك يقع

(١) معاني القرآن للفراء : ٢٢١/١ (٢) نفسه : ٣٩١/١

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء : ٣٤/١ ، وانظر : هامش التحقيق بنفس الصفحة وهامش :

٢٢١/١

(٤) معاني القرآن للأخفش : ٢٧٣/١ (٥) معاني القرآن وأعرابه . ٦/٢

(٦) نفسه : ٤٣٥/١ ، وانظر هامش المحقق .

واكرامنا ، ويكون المعنى : ليت ردنا وقع ، وأن لا نكذب ، أى إن ردّدنا لم نكذب » (١) .

فالرفع عنده على وجهين ، أولهما : الاستثناء والمعنى عليه أنهم يمتنون الردّ وهم لا يكذبون بعد ، الذى رآه سواء أردّوا أم لم يردّوا ، والآخر على العطف والمعنى عليه أنهم يمتنون الرد كما يمتنون أن لا يكذبوا بعد ذلك الرد ، أى يمتنون الرد وأن لا يعودوا إلى التكذيب مرة أخرى . أما النصب فمعناه اقتران الرد بعدم التكذيب أى : أن ردّدنا لم نكذب . والرفع على الاستثناء أو العطف والنصب على الجواب عند النحاس (٢) .

وقد اختار الزجاج رفع (يتوب) من قول الله تعالى : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصَرِّكُمُ عَلَيْهِمْ ، وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ، وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ، وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ (التوبة ١٤ ، ١٥) لأنه ليس بجواب لقوله (قاتلوهم) ولكن مستأنف ، لأن (يتوب) ليس من جنس ما يجاب به (قاتلوهم) (٣) . وأضاف النحاس : « لأن القتال غير موجب لهم التوبة من الله جل وعز وهو موجب لهم العذاب وغيره » (٤) .

وقد فرق ابن جنى بين معنى النصب على الجواب ، ومعنى الرفع على الاستثناء فى هذه الآية وهو ما بعد شرطاً وافياً لما جاء عند الزجاج والنحاس حيث قال إنه إذا نصب الفعل فالتوبة داخلة فى جواب الشرط معنى ، وإذا رفع - كقراءة الجماعة - فهو استثناء ، ثم قال إن : « الوجه قراءة الجماعة على الاستثناء ، لأنه تم الكلام على قوله تعالى : ﴿ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ﴾ ثم استأنف فقال : ﴿ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ ، فالتوبة منه سبحانه على من

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٢٦٢/٢ - ٢٦٣

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٦١/٢ ، ٦٢ ، وانظر فى وجهى الرفع : ٢٩٩/١

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٤٣٧/٢ ج

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٦/٢ ، وانظر : ٨٧/٣ ، ١٧٥

يشاء ليست مسببة عن قتالهم ، وهذا هو الظاهر ، لأن هذه حالة موجودة من الله تعالى قَاتِلُوهُمْ أو لم يقاتِلُوهم ، فلا وجه لتعليقها بقاتلوهم فإن ذهبت تُعَلِّق هذه التوبة بقتالهم إِيَّاهم كان فيه ضرب من التعسف بالمعنى « (١) . وهكذا يفسر ابن جنى المعنى على النصب وعلى الرفع ويختار القراءة حسب المعنى الذى تدل عليه العلامة الإعرابية .

كما وقف النحاس عند إعراب (وَيُذْهِبْ) وأمثالها فى نفس الآية فأجاز فيها الجزم على العطف ، والرفع على القطع من الأول = الاستئناف ، والنصب فى الجواب على تقدير (أَنْ) حملاً على المعنى (٢) .

وكما عُطِفَ على مجزوم ، فقد عطف على منصوب ، والرفع حينئذ على الانقطاع عن الأول وقد جاء مثل ذلك عند الفارسي (٣) .

وإذا اقترن جواب الشرط بالفاء جاز فى الفعل المعطوف على الجواب الرفع والجزم ، وقد جعل سبويه الرفع وجه الكلام وأشار إلى قراءة الجزم فى قول الله تعالى : « مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » (الأعراف ١٨٦)

ويُفْهَم من كلامهم أن الرفع على قطع ما بعد الفاء عما قبلها ، أما الجزم فلأنه فى موضع الجواب المجزوم (٤) .

وقد أجاز القراء فى مثل هذه الآية الرفع عطفاً على ما بعد الفاء ، والجزم عطفاً على موضع الجواب المجزوم (٥) .

وأجاز الزجاج فى (يذرههم) الجزم والرفع ، فقال : « فمن جزم عطف على

(١) المحاسب : ٢٨٥/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٥/٢ ، ٦ ، ٧

(٣) الحجة : ٣٧١/٢ (٤) الكتاب : ٩١ ، ٩ / ٣

(٥) معانى القرآن للقراء : ٢٩٦/١ ، ١٩/٢ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس . ١٦٥/٢ .

المحاسب : ٦ / ٢

موضع الفاء ، المعنى : من يضل الله يذره فى طغيانه عامها ، ومن قرأ : (ويلرهم) فهو رفع على الاستئناف ، ثم وقف عند قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (البقرة ٢٧١) فقال : إنَّ الرفع فى (يكفِّر) والجزم جائزان ، ثم شرح مذهب سيبويه فى ذلك ، فالرفع عنده لأن ما بعد الفاء قد صار بمنزلة فى غير الجزاء ، والجزم على موضع : فهو خير لكم ، لأن المعنى : يكن خيراً لكم ، والاختيار عند سيبويه الرفع ^(١) .

وقد تبعه النحاس فى ذلك وأشار إلى قراءة رُوِيَتْ عن الأعمش بالنصب ، ثم قال : إن النصب ضعيف « وهو على إضمار (أن) وجاز على بُعد ، لأن الجزاء إنما يجب به الشئ لوجوب غيره فصارح الاستفهام » ^(٢) ، أى أنه إذا جاز النصب فلماذا يجوز على الجواب وعلى تشبيه الشرط بالاستفهام . بينما جعل ابن خالويه الجزم فى هذه الآية على العطف والرفع على الاستئناف حيث يقول : « الحجة لمن جزم أنه عطفه على قوله (وَإِنْ تُخْفُوهَا) فجعل التكفير مع قبول الصدقات ، والحجة لمن رفع أن ما أتى بعد الفاء المجاب بها الشرط مستأنف مرفوع » ^(٣) .

وكذلك يجوز الجزم عطفاً على المجزوم ، والرفع على الاستئناف فى مثل قول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ثُمَّ تَتَّبِعُهُمُ الْآخِرِينَ ﴾ (المرسلات ١٦ ، ١٧) وقد قال بذلك الفراء ^(٤) ، والرفع عند الأخفش قطعاً من الكلام الأول ^(٥) ، وفسر الزجاج المعنى فى الآية فقال إنَّ قراءة الرفع « على الاستئناف ويُقرأ ثم نتبعهم - بالجزم - عطفاً على (تهلك) ، ويكون المعنى : أَلَمْ تُهْلِكِ الأولين أى : أولاً وآخرأ ، ومن رفع فعلى معنى . ثم نتبع الأول الآخر

(٢) نفسه . ٣٥٥/١

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٤٣٤/٢

(٤) حجة ابن خالويه ص ٧٩

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٣٨/١

(٥) معانى القرآن للفراء : ٢٢٣/٣ ، وانظر : ٢٣/٣

(٦) معانى القرآن للأخفش : ٥٢٢/٢

من كل مجرم » (١) ، لكن معنى الجزم عند ابن جني يحتمل معنى قراءة الرفع ويكون التسكين تخفيفاً ، كما يحتمل معنى العطف فيكون المراد قوماً أهلكهم الله بعد قوم قبلهم على اختلاف أوقات المرسلين إليهم شيئاً بعد شيء (٢) ، وكذلك جاء الجزم على العطف والرفع على الاستئناف عند الفارسي (٣) .

وكما عطف على المجزوم بالجزم فكذلك يُبدل منه بالجزم أيضاً ، وهو ما يُمثله قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ (المدثر ٦) ، وقد قرئت (تستكثر) بالجزم والرفع ، فاختار الفراء الرفع واستدل عليه بقراءة عبد الله (ولا تمن أن تستكثر) ، لكنه أجاز الجزم أيضاً وجعلهما بمعنى واحد (٤) ، ولم يُجز أبو عبيدة إلا الرفع حيث قال : و رفع ، يقول : لا تمن مستكثراً صفة ، ليس له ها هنا نهى (٥) ، وقد تبع الفارسي أبا عبيدة في ذلك فقال إنه لا معنى للجزم في الآية لأن معناها لا تمن مقدراً الاستكثار وليس إن لا تمن تستكثر (٦) ، على معنى الشرط . وقد جعل ابن هشام الجرم في الآية على البدل (٧) .

وقد وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ (الفرقان ٦٨ ، ٦٩) فجعل الجزم الوجه تفسيراً للمجزوم ، حيث فسر (الأثام) ، فقال : ﴿ يضاعف له العذاب ﴾ ، كما جاز الرفع في غير الآية إذا كان للفعل موقع من الإعراب أو بتعبيره إذا كان فعلاً لما قبله ، أما في الآية فالرفع على إرادة (معنى) الاستئناف (٨) ، ونقل الزجاج قول سيبويه إن الجزم لأن مضاعفة العذاب هو لقي الأثام (٩) ، أما الرفع فهو على تأويل تفسير يلق أثاماً ، كأن قاتلاً قال .. ما لقي الأثام ، فقليل يضاعف للأثم العذاب (١٠) .

- | | |
|---------------------------------------|----------------------------------|
| (١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٩٧/٥ | (٢) المحاسب : ٣٤٦/٢ |
| (٣) الحجة : ٣٣٧/٢ ، ٣٣٨ | (٤) معاني القرآن للفراء : ١/٣ |
| (٥) مجاز القرآن : ٢٧٥/٢ | (٦) الحجة : ٢٩٢/٢ |
| (٧) شرح قطر الندى ص ١١٣ | (٨) معاني القرآن للفراء : ٢٧٣/٢ |
| (٩) انظر الكتاب : ٨٧/٣ وهو قول الخليل | (١٠) معاني القرآن وإعرابه : ٧٩/٤ |

والتفسير في قول الزجاج هو ما يعنيه الفراء - فيما سبق - بالاستئناف وهو ما يفهم من تقديره سؤال السائل وقد فرّق النحاس بين المعنيين ^(١) ولا وجه للتفريق بينهما .

● النصب والجزم :

يجوز الجزم عطفاً على المجزوم ، كما يجوز النصب على الصرف عند الفراء في مثل : ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ ﴾ (محمد ٣٥) وقوله سبحانه : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ (آل عمران ١٤٢) ^(٢) ، وقد فسر الفراء معنى الصرف بقوله : « والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثُم أو الفراء أو أو ، وفي أوله الجحد أو استفهام ثم تري ذلك الجحد أو الاستفهام محتجاً أن يُكرَّر في العطف فذلك الصرف » ^(٣) ، فالجزم إذن يكون إذا أمكن العطف واشتراك الثاني مع الأول في معنى النفي أو الاستفهام أما إذا كان محتجاً أن يحدث في الثاني ما حدث في الأول فليس إلا النصب ^(٤) ، فهو قطع الثاني عن الأول أو استئناف لكن إلى النصب وليس إلى الرفع ومن هنا وجدنا الفراء يقول في : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُمْ ﴾ (النساء ١٤١) : « جزم ولو نصبت على تأويل الصرف ، كقولك في الكلام : أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وقد منعناكم » ^(٥) فتأويل الصرف عنده - هو تأويل الاستئناف .

ويقف الفراء عن قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (البقرة ٣٥) فيجيز النصب والجزم في (فتكونا) ويفسر معنى الجزم وهو عنده على العطف ، أما النصب فعلى الجواب ، ويسوي بين الجواب وما قصده بالنصب على الصرف ، أما الرفع في هذا الأسلوب فلا يجوز إلا على الاستئناف ، يقول الفراء : « إن شئت جعلت (فتكونا) جواباً نصباً ، وإن شئت عطفته على أول الكلام فكان جزماً ... ومعنى الجزم كأنه تكرير النهي ،

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٨/٣ (٢) انظر . معاني القرآن للفراء : ٤٠٨/١ ، ٦٤/٣

(٣) نفسه : ٢٣٥/١ ، ٢٣٦ (٤) نفسه : ٢٩٢/١

كقول القائل : لا تذهب ولا تعرض لأحد ومعنى الجواب والنصب لا تفعل هذا فيفعل بك مجازاة ، فلما عطف حرفاً على غير ما يشاكله وكان في أوله حادث لا يصلح في الثاني نصباً ولا يجوز الرفع في واحد من الوجهين إلا أن تريد الاستئناف ، بخلاف المعنيين كقولك للرجل : لا تركب إلى فلان فيركب إليك تريد لا تركب إليه فإنه سيركب إليك فهذا مخالف للمعنيين لأنه استئناف « (١) » .

ويجعل الأخفش النصب على الجواب بتقدير (أن) لأن ما قبل حرف العطف مقدر بالاسم وكان التقدير لا يكن منكما قرب الشجرة ثم أراد أن يعطف الفعل على الاسم فأضمر مع الفعل (أن) لأن (أن) مع الفعل تكون اسماً فيعطف اسماً على اسم (٢) ، أما الجزم فعلى العطف (٣) ، وتقدير (أن) للنصب في هذا التركيب يعني - عنده - أن ما بعد حرف العطف مخالف لما قبله ناقضاً له يقول الأخفش : « وإنما جاز ضمير (أن) في غير الواجب ، لأن غير الواجب يجب ما بعده على خلاف ما قبله ناقضاً له ، فلما حدث فيه خلاف لأوّل جاز هذا الضمير ، والواجب يكون آخره على أوّل » (٤) .

والجزم - عند الزجاج - على العطف - أما النصب فعلى جواب النهي ، والمعنى في النصب : لا يكن منكم قرب لهذه الشجرة فكون من الظالمين (٥) ، وكذلك قال النحاس في مثل ذلك إن الجزم على العطف والنصب على الجواب (٦) ، وفرق ابن جنى بين معنى الجزم ومعنى النصب في قول الله تعالى : ﴿ إِنْ اتَّبَعْتُمْ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي ﴾ (الأحزاب ٣٢) ، وقال إن الجزم على العطف ومعناه نهى لهن وله عن الطمع ، أما النصب فمعناه أن الطمع سبب عن

(١) معاني القرآن للقراء : ٢٦/١ ، ٢٧ ، (٢) معاني القرآن للأخفش : ٩/١

(٣) نفسه : ٦٣/١ ، ٦٤ (٤) نفسه : ٦٥/١

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٨٣/١ ، وانظر : ٩٤/١ ، ٤٨٦ ، ٣٦ / ٢

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٤/١ ، ٢٢٩ ، ٩ ، ٤ ، ١٨٤/٢ ، ٣٠/٤ ، ١٨١

فعلهن ، وبهذا كان النصب أقوى ، قال : « إذا نصب كان معناه أن طمعه إنما هو مُسَبَّب خضوعهن بالقول . فالأصل في ذلك منتهى عنه ، والمنتهى مسبب عن فعلهن وإذا عطفه كان نهياً لهن وله ، وليس فيه دليل على أن الطمع راجع الأصل إليهن ، وواقع من أجلهن » (١) .

فإذا عطف على جواب الطلب المنصوب جاز في المعطوف النصب عطفاً على اللفظ والجزم عطفاً على موضع ما بعد الفاء ، لأنه في موضع جزم لو لم تكن فيه الفاء وكأنها لا وجود لها ، وقد جاء ذلك في قول الله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدُقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (المنافقون ١) . قال الفراء : « يقال كيف جزم (وأكن) ، وهي مردودة على فعل منصوب ؟ فالجواب في ذلك أن - الفاء - لو لم تكن في (فأصدق) كانت مجزومة ، مُخَصَّصَةً رَدَّتْ (وأكن) رُدَّتْ على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء ، ومن أثبت الواو رَدَّ على الفعل الظاهر فنصبه ، وهي في قراءة عبد الله ، ﴿ وأكون من الصالحين ﴾ (٢) ، كما يجوز عنده أن يكون الفعل (أكن) منصوباً مع حذف الواو (٣) وهو ما نقله أبو عبيدة أيضاً عن أبي عمرو بن العلاء ويكون المعنى في النصب على الموالاة والشركة = العطف ، كما نقل الجزم ومعناه على غير موالاة ولا شركة (٤) ، والجزم عند الأخفش عطفاً على موضع (فأصدق) لأن جواب الاستفهام إذا لم تكن فيه فاء جُزِمَ ، والنصب عطف على ما بعد الفاء (٥) وقد فسّر ابن قتيبة الجزم كذلك (٦) ، وقد أوضح الزجاج معنى الجزم والنصب فقال : « وجزم (وأكن) على موضع فأصدق ، لأنه على معنى : إن أَخَّرْتَنِي أَصْدُقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ، ومن قرأ : (وأكون) فهو على لفظ فَأَصْدُقَ وَأَكُونَ » (٧) ، وقال النحاس إن الجزم عطف على موضع الفاء لا على ما بعد الفاء ، والنصب على ما بعد الفاء (٨) .

(١) المحاسب : ١٨١/٢ (٢) معاني القرآن للفراء : ١٦٠/٢ ، وانظر : ١٦٨/٢

(٣) مجاز القرآن : ٢٥٩/٢ (٤) معاني القرآن للأخفش : ٩٢/١

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٥٦ (٦) معاني القرآن وأعرابه : ١٧٨/٥

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٤٣٦/٤ ، ٤٣٧ ، وقد عرض أقوالهم في الآية .

ج - بعد القول أو ما في معناه :

قال سيبويه : « وتقول : كتبتُ إليه أن لا تقلّ ذلك ، وكتبتُ إليه أن لا يقولَ ذلك ، وكتبتُ إليه أن لا تقولَ ذلك فأما الجزم فعلى الأمر وأما النصب فعلى قولك لئلا يقولَ ذلك ، وأما الرفع فعلى قولك : لأنك لا تقولَ ذلك ، أو بأنك لا تقولَ ذلك تخبره بأن ذا قد وقع من أمره » (١) ، فالجزم على معنى التهي والنصب على معنى التعليل (٢) ، أما الرفع فعلى معنى الخبر .

وإذا كانت (كتبتُ) بمعنى القول في كلام سيبويه ، فإن معنى الكلمة القول أيضاً عند الفراء - وقد وقف عند قول الله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ (آل عمران ٦٤) فأجاز في (نعبد) وما عطف عليها الرفع « على نية تعالوا تتعاقد لا نعبدُ إلا الله . لأن معنى الكلمة القول ، كأنك حكيت تعالوا نقول لا نعبدُ إلا الله » كما أجاز الجزم أيضاً فيما عطفَ عليها على ثروهم عدم وجود (أن) والكلام بدونها مجزوم في جوابه الطلب (٣) .

وقد خطأ النحاس القول بالتوهم ، وقال إن الجزم جائز عند سيبويه في (نعبد) وما بعدها على أن تكون (أن) مفسرة (٤) .

* * *

(١) الكتاب : ١٦٦/١

(٢) العلاقة بين العلامة والمعنى ص ١١١

(٣) معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٢

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٨٤/١ . وقد عرضنا قول سيبويه

خاتمة

تربط هذه الكتب بين المعنى والتحليل النحوى ، وتأخذ ما قرره النحاة فتطبقه وتناقشه وتُسهم في تطويره اعتماداً على نص لغوى موثق هو القرآن الكريم ، لقد أسهمت في تفسير هذا النص عدة علوم عُرِفَتْ بعلوم القرآن ، عرفها معربو القرآن ووظفوها مع إعرابه لكشف المعنى المقصود الذى قد يتعدد بتعدد الإعراب ، كما قد يتعدد الإعراب بتعدد .

وقد ظهرت العلاقة بين الجوانب الدلالية والتحليل النحوى فى البحث فى عدة صور رصدتها البحث فى جزئياته المختلفة ، وعرض فيها الخلاف بين النحاة ومعربى القرآن من جهة ، وبين معربى القرآن بعضهم بعضاً من جهة أخرى ، فعلى مستوى الدلالة الوظيفية للأداة أسهم معربو القرآن فى توسيع مفهوم الأداة ، وإذا كان معنى الوحدة اللغوية لا يتضح - عند السياقيين المحدثين - إلا بالنظر إلى سياقها اللغوى والمقامى الذى لا يشمل الكلمات والجمل السابقة واللاحقة فحسب ، بل يشمل القطعة كلها والكتاب كله ، كما يشمل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات وعناصر غير لغوية متعلقة بالمقام ، فإن حاجة الأدوات إلى السياق كانت ماسة ، لأن معانى الأدوات معانٍ وظيفية لا تكتسبها إلا من استعمالها ، ومن هنا وجدنا النحاة يعدّدون المعانى المختلفة للأداة الواحدة ، حيث يختلف معنى الأداة باختلاف التركيب الذى تُردُّ فيه ، ولقد كان النحاة يعتمدون فى ذلك على شواهد قرآنية ، وغير قرآنية - بعضها مصنوع - ، لكننا نجد معربى القرآن يطبقون ذلك على النص القرآنى كاملاً ، فيَرضّون تعدّد معانى الأداة الواحدة على امتداد النص ، كما يختلفون حول معنى الأداة فى الآية الواحدة ، مُعتمدين فى جدلهم على المعنى المقصود بالآية ، مُستعينين فى ذلك بالسياق اللغوى ، الذى يمتد إلى النص القرآنى كله ، وقد يَخْرُجُ أيضاً إلى السنة النبوية ، وبالسياق المقامى الذى يتمثل فى ظروف نزول الآية - أسباب

نزولها أو ترتيب النزول - كما يتمثل في أقوال المفسرين والفقهاء المختلفة ، أو في المعتقد الثابت الذي يظهر في مثل : معرفة ما يجوز على الله (تعالى) في اللغة وما لا يجوز ، واعتقاد عصمة الأنبياء أو غير ذلك ، أو في المعتقد المذهبي كالقول بخلق الأفعال أو العدل الإلهي ... إلخ .

وقد قالوا بتعدد المعنى الوظيفي للأداة الواحدة ، وكان ذلك أكثر وضوحاً في (مَنْ) ، و (ما) ، و (لا) ، واختلفوا حول معانيها في الآية الواحدة كما تعددت تلك المعاني عند العرب الواحد ، وأثر ذلك ، وتأثر بالمعنى المقصود للآية المفسرة .

وتناوبت الحروف فجاء أحدها بمعنى الآخر في الآية الواحدة اعتماداً على المعنى المقصود ، واختلف النحاة ومعربو القرآن حول تلك المعاني الوظيفية ، واستعانوا في ذلك بالتأويل المعنوي .

لقد اهتم أصحاب كتب حروف المعاني ، وعلى الأخص صاحب الأزهية ، بهذه الظاهرة ، لكننا نجد اهتمام معربى القرآن أوسع من ذلك ، وقد رصد البحث اهتمامهم بتناوب الحروف على اختلافها ، وربطهم بين الدلالة الوظيفية للأداة ، والمعنى المقصود بالتركيب الذي وردت فيه ، إضافة إلى اعتمادهم على نص كامل بسياقه اللغوي والمقامي ، وقد تأثر معنى الأداة أيضاً بالعمل ، وأثر فيه ، ولقد كانت معاني بعض الأدوات سبباً في عملها .

وكما ظهرت علاقة المعنى بالتحليل النحوي في دلالة الأدوات ، فقد وضح ذلك في العلاقة بين دلالة الأفعال وعملها ، حيث يؤثر معنى الفعل على عمله ، وقد بدأ ذلك واضحاً في كان التامة والناقصة ، وفي أفعال المقاربة والرجاء والشروع ، وقد اختلف معربو القرآن حول تفسير معنى (كَادَ) المنفية ، ولجأوا في ذلك إلى السياقين اللغوي والمقامي ، حيث اعتمدوا على ورودها في النص القرآني في موضع آخر ، كما اعتمدوا على أقوال الفقهاء . وكانت معاني هذه الأفعال هي التي تميزها عن غيرها ، وتجعل لها استعمالها الخاص الذي تنفرد به .

وبدا ذلك جلباً في (ظن) وأخواتها حيث يتعدى الفعل إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى ، ويتعدى إلى مفعولين إذا كان بمعنى آخر ، كما أن هناك معاني مركزية تكون سبباً في تعدى الفعل إلى مفعولين ، مهما تغير هذا الفعل ، كمعنى الظن ، أو العلم ، أو التحول .

ولقد عني معربو القرآن بمعاني هذه الأفعال ، وربطوا بين معاني بعضها وعمله ، كما وردت عندهم أفعال بمعنى الظن أو العلم دون أن يربطوا بين ذلك وبين العمل ، فكان هدفهم المعنى التفسيري ، وهم في ذلك كله يستعينون بالسياقين اللغوي والمقامي في القول بهذا المعنى أو ذاك ، ويختلفون عن النحاة في أنهم قد طبقوا قواعد النحو على نصٍّ حيٍّ هو القرآن الكريم ، لا على أمثلة مصنوعة كثر ورودها في هذا الباب .

وقد ظهرت هذه العلاقة أيضاً في (أعطى) وأخواتها ، وقد تبين من البحث أن بعضهم يربط بين معاني تلك الأفعال وعملها ، وبعضهم الآخر يُفسر معنى الفعل دون الإشارة إلى عمله .

وكانت العلاقة المعنوية بين الفعل والمفعول وراء اختلافهم حول عدة ظواهر ، فقد أوجد التنافر المعنوي بين الفعل والمفعول نوعاً من التأويل المعنوي ، يهدف إلى التخلص من هذا التنافر ، فقد يجعل الفعل بمعنى فعل آخر يتناسب دلالياً مع هذا المفعول ، فيما عُرِف بالتضمنين ، وقد أسهم معربو القرآن في خلاف النحاة حول هذه القضية في آيات محددة ، واعتمدوا في خلاصهم على السياق المقامي ، وقد يُقدَّر للمفعول فعلاً ناصباً ، كما قد يُقدَّر المفعول للفعل المذكور ، وقد يقولون : إن مضافاً يتناسب دلالياً مع الفعل المذكور قد حُلِفَ ، وقام المضاف إليه مقامه وأخذ أحكامه .

وكذلك كانت العلاقة بين الفعل - أو شبهه - وبين الجار والمجرور مجالاً لخلافهم حيث يتعلق فعل محدد بحرف جر محدد ، وقد أثرت هذه العلاقة على المعنى المقصود من التركيب ، وهو ما ظهر في خلاصهم حول آيات محددة متتالين

فى هذا الخلاف من التحليل النحوى إلى المعنى المقصود أو العكس ، كما أسهمت هذه العلاقة فى تقدير بعض المحذوفات كالجار والمجرور والفعل ، كما كانت وراء كثير مما قالوا فيه بتناوب الحروف .

كذلك اهتم معربو القرآن برصد دلالة الفعل على الزمن التى تأثرت بالسوابق واللاحق ، وعرض النحاس آراء الكوفيين والبصريين فى ذلك ، كما نقل تلك الآراء ابن خالويه ، وتعرضوا لتأثير بعض الأدوات والظروف على تلك الدلالة ، كما تعرضوا لتأثير السياقين اللغوى ، والمخارجى - فى مراعاة ظروف النزول - اللذين تحكما فى معنى الزمن والمعنى المقصود . وقد اهتموا بتناسب الأزمنة فى الشرط والعطف ، كما اهتموا - مثلهم مثل النحاة - بالعلاقة بين عمل المشتق وزمنه ، وعرفوا العلاقة بين عمله ومعنى الفعل فيه ، وزمنه ، كما قدرُوا معنى المضاف إليه ، وربطوا بين الدلالة على الزمن والتنوين والإضافة وحددوا تلك الدلالة .

واختلفوا حول إعمال صيغ المبالغة اختلاف البصريين والكوفيين ، حيث نجد موقف الكوفيين عند الفراء الذى لم يُجزَّ إعمالها إلا فى الضرورة الشعرية ، ويُحكَّم ذلك فى اختيار قراءة دون أخرى ، ويقف النحاس موقف البصريين ، كما يعرض اختلاف سيبويه والمبرد فى عمل بعضها .

واختلفوا فى عمل اسم الفعل اختلاف النحاة فى تضييقه ليقصر على السماعى منه ، أو التوسع فيه قياساً ، ووقفوا عند عمله مقدماً ومؤخراً ومقدراً ، وربطوا بين عمله ومعناه من جهة ، وعمله ومعنى التركيب من جهة أخرى .

وارتبط التحليل النحوى عندهم بالدلالة فى ثلاثة مظاهر للتركيب هى الترتيب والزيادة والحذف ، وقد برزت عندهم ظاهرة إعادة الترتيب للوصول إلى المعنى المقصود ، وشمل ذلك إعادة ترتيب المفردات ، كما شمل إعادة ترتيب الجمل وصولاً إلى المعنى المقصود ، فرُتبت الآية الواحدة ترتيباً جديداً ليفهم معناها ، وتَحَكَّمَتْ فى ذلك عدة عوامل منها علاقة السببية بين أجزاء الجملة ، أو إعادة

الترتيب لبيان إشكال معنوي في مثل عود الضمير على متأخر ، ومحاولة لتحديد من يعود عليه هذا الضمير ، وقد اختلفوا في إمكان فهم بعض الآيات على ترتيبها ، أو إعادة ترتيبها لفهم معناها ، وبرزت عندهم أيضاً ظاهرة الترخُّص في العلامة والترتيب ، فيما عُرِفَ عند البلاغيين بالقلب ، وقد جاء المصطلح عند الزجاج بالتحديد ، وارتبط ذلك بوضوح المعنى .

وظهرت عندهم صور للترتيب بين أجزاء الجملة الاسمية والفعلية والفضلات والمجرورات ، حيث يُقدَّم جزء الجملة ويكون المعنى على تأخيره ، أو لا يكون كذلك ، فارتبط التقديم والتأخير باختلاف معاني التركيب ، وقد قابل البحث بين أقوال النحاة ومعربى القرآن في ذلك ، لقد أجاز النحاة التقديم والتأخير بين أجزاء الجملة وربطوا بين المعنى وبين بعض أمثلة التقديم ، لكن الأمر يختلف عند معربى القرآن ، فالدافع وراء التقديم والتأخير عندهم هو المعنى المراد دائماً ، وهم يُفرِّقون بين المعنى على ترتيب الجملة ، والمعنى على إعادة ترتيبها مُعْتَمِدِينَ في ذلك على السياقين اللغوي والمقامي .

وكذلك ظهر ارتباط المعنى بالتحليل النحوي عندهم في تقديرهم لترتيب الجمل ، فقد وقفوا عند المطرفات فأعادوا ترتيبها لفهم المعنى أو جعلوها على ترتيبها ، واختلفوا على ذلك فيما بينهم مُسْتَنِدِينَ إلى المعنى وأقوال المفسرين ، وعلى حين يأخذ معربو القرآن بالمعنى الواحد في ذلك ، نجد الفراء دونهم يُجِيزُ تعدُّدَ المعاني باعتبار الترتيب .

وقد يتحكَّم معنى لفظة من ألفاظ الجملة في تقدير إعادة الترتيب ، وقد يكون معنى الفعلين المعطوفين واحداً فَيُجِيزُ ذلك تَقْدُّمُ أيُّهما على الآخر ، ومثل ذلك أن يرتبط الفعلان بزمن الوقوع ، وقد يمنع من ذلك مانع نحوي ، كوجود الفاء التي تدل على الترتيب ، وبينما تبدو موانع مخالفة للترتيب في الشرط والصلة موانع صناعية عند النحاة ومعربى القرآن ، نجد تلك الموانع معنوية في النَّسَمِ ، وما اهتم به معربو القرآن في ذلك - أكثر من غيرهم - الاعتراض

والفصل وقد وقفوا عند الفصل بين المتضايقين ، وبين البذل والمبدل منه ، وبين المؤكد والمؤكد وبين المعطوف والمعطوف عليه ، وبين النعت والمنعوت ، وربطوا تقديرهم لهذه الأنواع من الفصل بالمعنى ، بل إنها قد جاءت فى سعيهم لتفسير المعنى ، وقد أنكر الفراء القول بالفصل بين المتضايقين فى كتاب الله واعترض على من قرأ به .

وكما ارتبط المعنى بالترتيب عندهم ، فقد ارتبط كذلك بالزيادة ، وكان الاختلاف قديماً وحديثاً ، هل الزائد هو ما لا معنى له ؟ أم أنه ما لم يُؤدَّ وظيفة تركيبية ، وموقف معربى القرآن من مفهوم الزيادة يكاد يكون واحداً ، فهم يُقدِّرون المعنى على إسقاط الزائد ، ويُعرف الزجاج والنحاس الزائد (أو اللغو) بأنه ما يُطرح من الكلام ولا يُخرج عليه ، وما لا يفيد معنى ، فالزائد عندهم إذن ما لا تأثير له على المعنى المقصود ، ولو أدَّى معنى وظيفياً كحروف الجر وغيرها ، واختلفوا فى زيادة بعض الأسماء ، لأن بعضهم يرى أنها تُفيد معنى ، والآخر يرى أنها لا معنى لها وقد بتحكم فى ذلك السياقان اللغوى والمقامى كما بتحكم فيه الاعتقاد ، وقد قالوا بزيادة (كان) دون غيرها من الأفعال ، وارتبط ذلك عندهم بالمعنى المقصود وبالسباقين اللغوى والمقامى ، وقد وقفنا عند الأنماط التى قالوا بزيادة (كان) فيها ، وأوضحنا الدافع وراء قولهم بزيادتها وهو دافع معنوى تفسيري فى المقام الأول .

لقد وقف معربو القرآن عند كلمات محددة ، أسماء وأفعال وحروف حكموا بزيادتها ، وقدرُوا المعنى على إسقاطها ، أو قالوا إنها لا عمل لها فخروجها كدخولها فى الكلام ، لكنهم قد يبحثون للزائد عن معنى ، أو فائدة يُضيفها إلى معنى التركيب كالتوكيد أو التعظيم ... إلخ ، وربطوا بين القول بالزيادة والتكرار اللفظى والمعنوى ، كما ربطوا بينها وبين معنى التوكيد ، وكذلك بين الزيادة والمعنى المقصود ، واحتكموا فى ذلك إلى السباقين اللغوى والمقامى .

ويظهر ارتباط المعنى بالتقدير فى اشتراط النحاة الدليل على المحذوف ، وفى

اعتبارهم لدلالة المحذوف ، وقد اشترط النحاة أن يدل على المحذوف قرينة لفظية أو عقلية ، فيما عُرِفَ عند المحدثين بالسِّيَاقَيْن اللُّغَوِيَّ وَغَيْرِ اللُّغَوِيَّ ، وقد تنبّه معربو القرآن إلى هذه القرائن فاعتبروا القرينة اللفظية ، أو السِّيَاق اللُّغَوِيَّ في تقدير المحذوف ، لأن الكلام يدل بمعضه على بعض ، فيُحذف اللفظ تجنُّباً للتكرار ، كما تمثّلت في وجود علامة إعرابية تدل على المحذوف ، فالمنصوب يدل على فعل محذوف قد نصبه ، والفعل المضارع المنصوب يدل على ما نصبه المحذوف ، كما اعتبروا سياق الحال الذي تمثّل عندهم في القرينة العقلية الاستدلالية ، كدلالة الفعل المتعدي على المفعول المحذوف ، وغير ذلك ، كما تمثّل في الاعتماد على أقوال المفسرين وأسباب النزول في تقدير المحذوف .

وقد قدَّروا الجملة وجزء الجملة وقدَّروا الأدوات كما قدَّروا المحذوف في العراكيب الوظيفية والإضافية والتوابع ، فقدَّرَ المبتدأ ، أو الفعل في الجملة ، وأرتبط ذلك بالعلامة الإعرابية كما ارتبط بالمعنى المقصود . واختلف المعنى مع تقدير المبتدأ عنه مع تقدير الفعل ، كما ارتبط تقدير المبتدأ بالاستئناف ، وكذلك بمعنى اللفظ في أوائل السور ، واعتمدوا على المعنى المقصود في تعيين المقدّر .

وإذا كان النحاة يقدرون الفعل لتبرير العلامة في بعض الأساليب كالمدح والذم والإغراء والاختصاص ، فإننا نجد أن ذلك لم يَعْذُ عند معربي القرآن تبريراً للعلامة بِقَدَرٍ ما هو تفسير لمعنى يُرَادُ ، وارتبط تقدير الفعل بالعمل في بعض الحالات كتقدير عامل البدل أو غيره ، كما كانت العلاقة المعنوية بين الفعل والجار والمجرور سبباً في تقدير الفعل ، وقد اختلفوا مع النحاة في بعض التقديرات ، وجاءت تقديراتهم موافقة للتفسير أو للمعنى المراد ، وقد قدَّرَ المبتدأ والخبر ، وجوباً وجوازاً ، وارتبط ذلك بالمعنى ، وبما اختلف حوله معربو القرآن القول بحذف الفاعل ، فقد وقفوا عند آيات جاءت على ذلك وقالوا - كالتحريين - إِنَّ الْفَاعِلَ مُضْمَرٌ وَرَاحُوا يَبْحَثُونَ لَهُ عَنْ دَلِيلٍ فِي السِّيَاقَيْنِ اللُّغَوِيَّ وَالْمَقَامِيَّ .

وقد قالوا بحذف المفعول لدلالة المعنى أو الكلام أو لعلم السامع ، واهتموا

بتعيين المفعول المحذوف مُعْتَمِدِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى دلالة السِّيَاقِينَ اللُّغَوِيَّ والمَقَامِيَّ ، وَيَتِمَثَّلُ السِّيَاقُ اللُّغَوِيُّ فِي اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ لِمَفْعُولٍ مُخْصِصٍ ، وَقَدْ يُعَيَّنُ المحذوفُ اخْتِلَالُ الْقِرَاءَاتِ ، كَمَا قَدْ يُعَيَّنَةُ السِّيَاقُ المَقَامِيُّ مِنْ مَلَاسِمَاتٍ وظُرُوفٍ ، وَمَا يَنْفَرِدُ بِهِ مَعْرِى الْقُرْآنِ فِي ذَلِكَ مَعَارِلَتُهُمْ تَقْدِيرَ المَفْعُولِ لِلْفِعْلِ الَّذِي يَتَضَمَّنُ دلالة عامة ، الَّذِي لَمْ يُقَدَّرْ لَهُ النِّحَاةُ مَفْعُولاً . وَقَدْ يَكُونُ تَقْدِيرُ المَفْعُولِ ضَرْوياً لِفَهْمِ المَعْنَى المُرَادِ ، الَّذِي تَقْتَضِيهِ عِلَاقَةُ الْفِعْلِ بِمَفْعُولِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ أَصْرُوهَا عَلَى تَقْدِيرِ بَعْضِ المَفَاعِيلِ . وَقَدْ جَاءَتْ عَنْدهُمْ صُورٌ لِحَذْفِ المَفْعُولِ وَقَفْنَا عَنْدهَا وَأَوْضَحْنَا عِلَاقَةَ ذَلِكَ الحذفِ بِالمَعْنَى .

وَاخْتَلَفُوا حَوْلَ حَذْفِ المُنَادَى أَوْ جَعْلِ (يَا) إِذَا تَبِعَهَا الْفِعْلُ مُفِيدَةً لِلتَّنْبِيهِ وَأَسْهَمُوا فِي اخْتِلَالِ النِّحَاةِ فِي ذَلِكَ ، كَمَا حَكَّمُوا ذَلِكَ فِي الْقِرَاءَةِ ، وَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ المَعْنَى يَطْلُبُ المُنَادَى المَقْدَّرُ فِي الْآيَةِ الَّتِي اسْتَشْهَدُوا بِهَا . وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَوْلِ بِحَذْفِ خَبَرٍ كَانَ أَوْ أَنَّهَا تَامَةٌ ، وَأَجَازُوا الحذفَ - خِلَافاً لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ مِنَ النِّحَاةِ - مُعْتَمِدِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى الشُّوَاهِدِ القِرْآنِيَّةِ الَّتِي تَتَطَلَّبُ تَقْدِيرَ المحذوفِ ، وَارْتَبَطَ هَذَا الحذفُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ النَاقِصِ . وَقَدْ جَاءَ تَقْدِيرُ التَّمْيِيزِ عِنْدَ الزَّجَاجِ فِي مِثَالٍ وَحِيدٍ .

وَلَمْ نَجِدْ عِنْدَ مَعْرِى الْقُرْآنِ اِهْتِمَاماً ذَا بِهَالٍ بِحَذْفِ جُمْلَةِ الشَّرْطِ أَوْ الْقِسْمِ أَوْ غَيْرِهَا ، لَكِنَّهُمْ اِهْتَمَوْا بِالْبَحْثِ عَنِ الْجَوَابِ وَتَقْدِيرِ المحذوفِ مِنْهُ ، فَقَدْ قَدَّرُوا الْجَوَابَ مُسْتَدْلِينَ عَلَيْهِ بِالدَّلِيلِ اللفْظِيِّ المَذْكُورِ فِي الْكَلَامِ ، سِوَا تَقَدُّمِ هَذَا الدَّلِيلِ أَمْ تَأَخُّرِ ، فِي السِّيَاقِ اللُّغَوِيِّ الَّذِي امْتَدَّ عَنْدهُمْ إِلَى سَائِرِ النُّصُصِ الْقِرْآنِيَّةِ ، وَهِيَ يُمَكِّنُ الِاسْتِغْنَاءَ عَنِ الْجَوَابِ وَحَذْفَهُ ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الدَّلِيلُ مَعْنَوِيّاً أَوْ عَقْلِيّاً ، وَقَدْ يَسْتَدْلُونَ بِالدَّلِيلَيْنِ مَعاً وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِالتَّقْدِيمِ لَا بِالْحَذْفِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ .

وَهُنَاكَ مَوَاضِعٌ يَكُونُ الْجَوَابُ فِيهَا ظَاهِراً ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِمَنْعِ صِنَاعِي نَحْوِيٍّ ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ هَلْ الْجَوَابُ مَحذُوفٌ أَمْ أَنَّهُ المَذْكُورُ مَعَ وَجُودِ المَانِعِ النَحْوِيِّ ؟

وَاشْتَرَطَ النِّحَاةُ لِحَذْفِ الْحَرْفِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ ، وَقَدْ أَجَازَ

معربو القرآن الحذف في حروف الجر ، وجعلوا دخول بعضها وخروجه معنى واحد ، واستدلوا على ذلك بالسياق اللغوي من القرآن لورود الحرف في آية وعدم وروده في أخرى ، كما قدرُوا معناه مع حذفه واستدلوا على حذفه بعمله ، كما قدرُوا لعمل النصب على نزع الخافض ، أو لأن الفعل يرتبط به .

وقد ارتبط هذا الحذف بمعنى الأداة ، وهو ما يتضح أكثر في (إلى) التي ارتبطت بالغاية المكانية في أمثلتهم ، وكذلك جعلهم المعنى بقدرُون حروف العطف وهمزة الاستفهام ، و (قد) ، ولا النافية التي تُفرّق بين تركيبَي النفي والإثبات ، وُسْتُدَلّ على حذفها بالسياقين اللغوي والمقامي ، وقد وقفنا عند الألفاظ التي جاءت فيها وحلّلناها ، وقد أسهم معربو القرآن في الاختلاف حول تقديرها ، وتوسّع الفراء في ذلك مُعْتَمِداً على تقدير المعنى ، وعلى قرائن لفظية شكلية .

وقدّر النحاة (أنْ) لعمل النصب في المضارع أو لوقوع الفعل موقع الاسم . لكننا نجد معربى القرآن يقدرونها للمعنى سواء أكان المضارع بعدها منصوباً أم مرفوعاً . وهو ما يوضّح اهتمامهم بالمعنى قبل الصناعة النحوية ، وقدرُوا حرف النداء وتوسّعوا في ذلك وربطوه بالمعنى المقصود .

وقد حُذِفَ الجار والمجرور لدلالة السياق اللغوي عليه في العطف وغيره محاشياً للتكرار ، وقد جعلتهم العلاقة المعنوية بين الجار والمجرور والفعل يقدرون الجار والمجرور ، كما قدرُوا الفعل للتعليق ، وقد أسهم معربو القرآن في الخلاف الذي دار حول هذا التقدير ، وهل المقدّر المجرور وحده أم الجار والمجرور ؟

وكذلك كثُرَ تقديرهم للمضاف المحذوف اعتماداً على السياق ، وقد ظهر السياق اللغوي في دلالة اللفظ على المحذوف ، حيث حُذِفَ المضاف لِمَتَّع التكرار ، ويدخل في ذلك الاستدلال باختلاف القراءات . كما استدلوا بالسياق الخارجي المتمثل في أقوال المفسرين على المحذوف . وارتبط الحذف هنا بالعلاقات المعنوية بين عناصر الجملة ، كما ارتبط بالعلاقة بين اللفظ المنطوق والواقع

الخارجي ، أي : بالسياقين اللغوي والمقامي وتظهر العلاقة المعنوية بين عناصر الجملة في علاقة الفعل بفعوله ، فإذا لم يتناسب المفعول مع الفعل معنوياً ، فإنهم يقدرون مضافاً محذوفاً يتناسب معنوياً مع الفعل ، وكذلك الفعل والمكان والزمان والحدث المفهوم من المصدر ، وكذلك العلاقة المعنوية بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وشروطهما .

كما ارتبط ذلك بالواقع الخارجي أو المقام ، الذي تمثل في اقتضاء الحكم الشرعي لهذا التقدير ، أو بما يتصل بالذات الإلهية وعصمة الأنبياء ، ولا يخلو ما جاء عندهم في ذلك من مبالغة وتكلف .

وكذلك قُدِّرَ المضاف إليه بعد كلمات تُلازم الإضافة ، حيث قالوا إن هذه الكلمات لا تُفَرَّدُ إلا والمضاف إليه مُقَدَّرٌ أو معروض عنه ، واعتبروا المعنى في تعيينهم للمحذوف .

وقد جاء التقدير عندهم في تراكيب التوابع ، فحُذِفَ الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وقد جاء ذلك عندهم تفسيراً للمعنى ، حيث قَدَّرُوا الموصوف واختلفوا في المقدَّر بحسب ما يقصده كلُّ منهم من معنى ، بما يجعلنا نقول بحاجة المعنى إلى هذا المحذوف دون القول بأنه موصوف والمهم عندهم هو وجود الدليل على المحذوف . وقد كَثُرَ هذا النوع من الحذف عند النحاس ، فقدَّرَ المحذوف دون أن يُنَبِّهَ إلى أنه الموصوف ، وقَدَّرَهُ مع التنبيه عليه ، وتَعَسَّفَ في تقديره في بعض المواضع ، واستدلوا على حذفه بمجيئه في آيات أخرى ، وباختلاف القراءات ، أما حذف النعت فلم نجد منه عندهم إلا ما جاء عند النحاس من تقديره له قليلاً . وقد جاء الحذف في سياق العطف ، فحُذِفَتْ جمل كاملة اسمية أو فعلية بدلالة السياقين في القصص القرآني والمعنى على تقديرها . وقد اهتم بذلك أبو عبيدة والزجاج .

وحدَّد النحاة لكل علامة إعرابية معنى ، وكذلك فعل بعض المحذنين ، ولا تُنَكِّرُ أن للعلامة الإعرابية معنى لكنه من الأولى ألا تُحدَّد الرفع بالإسناد أو

الفاعلية ، ولا النصب بالمفعولية أو الفضلة ، ولا الجر بالإضافة أو غير ذلك ، ولكن هذه العلامات قد تُسهِمُ في التمييز بين الأبواب النحوية إلى جانب الترتيب والقرائن اللفظية والمعنوية الأخرى .

ولا نجد عند معرّي القرآن - في تحديد معنى واحد للعلامة - إلا إشارات قليلة ومقتضبة ، وتمتد محاولة البحث عن معنى للعلامة عندهم إلى المبنيّات ، حيث بحثوا لعلامات البناء عن معانٍ تضيفها إلى دلالة التركيب ، وكذلك قد يكون لموقع المبنى الذي يحتله في الجملة دلالته ، لكن هذه المبنيّات لا يُحدّدُ دلالتها إلا الظروف والملايسات .

وقد تخلّت العلامة عن معناها في عدة صور كالتقاء الساكنين والإتباع ، والتسكين في بعض القراءات ، وقد وقفنا مع معرّي القرآن والمُحدّثين وناقشنا كل ذلك ، وخرجنا من هذه المناقشة بنتيجة هي أن هذه الظواهر قد عرفها القدماء وحلّلوها ، وهي من القليل الشاذ الذي لا يُحكّمُ في الكثرة الغالبة (المطردة) للتعبير اللغوي ، كما فعل إبراهيم أنيس فيما جعله قصة للإعراب .

وقد قدّر معرّي القرآن المحل الإعرابي للمفرد والجملة وقدّروا معه العلامة الإعرابية ، وارتبط ذلك بالمعنى في أمثلة كثيرة ، ولاحظوا كذلك العلاقة بين المعنى المعجمي للفظة وإعرابها ، واختلاف ذلك الإعراب باختلاف معنى اللفظة المعربة .

وقد وقفنا عند ما أسماه عبد القاهر بعد ذلك بمعاني النحو أو معاني أبواب النحو ، فوقفنا عند تلك الأبواب التي وقف عندها معرّي القرآن ، ورصدنا العلاقات الدلالية النحوية في تلك الأبواب - في تعريف الباب وشروطه وغير ذلك - فوجدنا النحاة يشترطون أن يكون المبتدأ هو الخبر في المعنى ، ويُحكّمُ معرّي القرآن هذه المقولة في كل ما هو مبتدأ أو خبر ، كما اشترط النحاة شرطاً معنوية أخرى مترتبة على هذا الشرط ، فاتفقوا مع النحاة في بعضها ،

واختلفوا في بعضها ، فقد أجاز الفراء وأبو عبيدة مثلاً أن يُخَيَّرَ عن المعنى بالعين .

وقد رتبطت فكرة الإسناد بين المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل . أما المنصوبات ، فهي وإن اشتركت في علامة إعرابية واحدة هي علامة النصب ، إلا أنها تتمايز فيما بينها لفظياً ومعنوياً . وقد فرّقوا بين معنى الفاعلية ومعنى المفعولية بعلاقة كل منهما بالفعل ، وكان المعنى هو المَحَيَّرُ للمفعول به عند غياب العلامة الإعرابية ، حيث حدّد المحل الإعرابي للأسماء المبنية والمصدر المؤول ، والجملة التي تقع مفعولاً به والجار والمجرور ، مما نستنتج منه أن موقع المفعولية - أو غيرها - لا يتعلق بالعلامة الإعرابية وحدها ، فقد تختلف العلامة أو تتخلف ومع ذلك يُراعى المحل الإعرابي الذي يرتبط بالمعنى .

وكما حدّدت علاقة الفعل الفاعل والمفعول ، فكذلك حدّدت المفعول المطلق الذي ارتبط لفظياً ومعنوياً بالفعل العامل فيه ، وقد عبّر المفعول المطلق عن معنى التوكيد بما فيه من تكرار لفظي أو معنوي للفعل .

وقد ظهر المعنى أيضاً في مصطلح الظرف الذي يعنى الوعاء ، كما ظهر في تقديرهم (في) محذوفة ، ولم يختلف معربو القرآن عن النحاة في ذلك ، وأجازوا في بعض الآيات مجيء الاسم ظرفاً وغير ظرف ، واختلف المعنى في الحالتين ، وارتبط ذلك عند النحاة بشروط معنوية اختلف فيها البصريون والكوفيون ، ولجّد معربى القرآن ينقسمون بحسب هذه المذاهب أيضاً . وقد فرّق النحاة بين الظرف والمنصوب على السعة بتقدير (في) مع الظرفية ، وهو ما جاء عند النحاس من معربى القرآن . ومعنى التعليل في المفعول له هو أهم حصانسه ، وقد عرف معربو القرآن ذلك ، وأُتضح في تقديرهم اللام أو الباء أو (كراهة) محذوفة ، لأن في كل ذلك معنى العلة . ويُنْتِى باب المفعول معه على معنى الواو ، حيث يُنصَّب ما بعدها على المفعول معه إذا تخلف عنها معنى العطف ، وقد اتَّفَق الفراء مع سيبويه في ذلك ، وإذا كان معنى الرفع هو إشراك

ما بعد الواو (العاطفة) فى حُكْم ما قبلها ، فإنَّ معنى النصب فى المفعول معه هو مخالفته لما قبله فى الحكم . أو خروجه عن تلك الشراكة ، وهو ما اتضح فى قول الكوفيين إنَّه منصوب على الخلاف .

وقد ظهرت علاقة التمييز بالمعنى عندهم فى تعدُّ مصطلحاته المرتبطة بالمعنى ، وفى كَوْنِهِ مُبَيَّنًّا للإبهام ، وفى شروطه من تنكير ، أو تقدير (مِنْ) ، أو تَمْيِيزِهِ للجنس ، وهم فى ذلك يَتَّفِقُونَ مع النحاة ، إلاَّ أَنَّهُمْ يُفَصِّلُونَ فى بيان هذه الشروط ، ويختلفون حول إعراب بعض الآيات التى تضمنت تمييزاً مُخَالَفاً لشروط من الشروط ، وَتَتَّبِعُ هذا الاختلاف الإعرابى اختلاف تفسيري حول المعنى المقصود .

وكذلك عرف معربو القرآن معنى الحال ، وشروطها ، ووقفوا عند آيات خالفت الحال فيها بعض الشروط ، فأولَّوها تأويلاً معنوياً جعلهم يعربونها حالاً ، وإذا بدا بعض هذه الشروط لفظياً ، فإنَّ النحاة فى تأويلهم يلجأون إلى المعنى ، وارتبطت الحال بالزمن فكان من شروطها ألاَّ تكون إلاَّ لزمن الحال ، ولا تكون للاستقبال إلاَّ بالتوقع ولا للمُضِيِّ إلاَّ بتقدير (قَدْ) .

لقد رصد معربو القرآن العلاقة بين الاستثناء والمعنى ، وظهر ذلك فى حالات إعرابه المختلفة وفى أنواع المستثنى ، حيث حَكَّمُوا عوامل معنوية مثل الإثبات والنفى ، والتعريف والتنكير ووجود المستثنى أو تمام الكلام ، وكون المستثنى من جنس المستثنى منه أو لا ، ومَحَكَّمْ ذلك كله - إضافة إلى السباقيين اللغوي والمقامي - فى المعنى المقصود بالآيات التى تضمنت تركيب الاستثناء ، كما كان وراء اختلافهم فى تفسير بعض الآيات الوازعُ العَقْدِي الذى يختلف باختلاف مذاهبهم العَقْدِيَّة ، وهو ما ظهر فى اختلاف الفراء والزجاج عند بعض الآيات .

وقد أسهم معربو القرآن بنصيب وافر فى تَجَلِيَّةِ العلاقات المعنوية بين المضاف والمضاف إليه مع اختلاف نوعِ الإضافة اللفظية والمعنوية (المحضة) ، وكذلك فى إضافة الصفة إلى الموصوف ، والاسم إلى مُرَادِفِهِ وأثر فى آرائهم تلك

انتماؤهم المذهبي إلى مدرسة نحوية بعينها ، مما جعلنا لا نستطيع الفصل بين أقوالهم وأقوال النحاة ، وتبدو الإضافة الحقيقية في تحديد الفروق الدلالية بين القراءة بالإضافة والقراءة بالانفصال في بعض الآيات ، وهو ما ظهر جلياً عند الفراء والأخفش والزجاج .

وقد عرف النحاة للبدل معنى يتحكم في إعرابه ، وهو ما طبقه معربو القرآن في الإعراب ، حيث قدرُوا بعض الآيات بالاستغناء عن المبدل منه ، لأن البدل هو المقصود بالحكم ، كما ظهر ذلك في مصطلحات البدل عندهم ، وفي أقسامه ، أما شرط التعريف والتنكير فلم يشترطه سيبويه والمبرد وكذلك لم يشترطه الفراء ، وهو مخالف للمنقول عن الكوفيين .

وكذلك ارتبط - عندهم - النعت بالمعنى في مصطلحاته ، وفي الغرض منه ، وفي ملاحظة العلاقة المعنوية بين النعت والمنعوت ، حيث يكون كأنه هو على المبالغة .

وارتبط التوكيد بالزيادة عن المعنى المقصود - كما قدمنا - فوقف معربو القرآن عند بعض الكلمات في آيات مختلفة يبحثون لها عن إضافة تضيئها إلى المعنى ، فإذا وجدت الإضافة أو الفائدة لم تكن تلك الكلمة توكيداً ، ويخرج عن ذلك التحلية ، كالتقوية أو الإبلاغ ، أو رفع المجاز ، فإنها أغراض للتوكيد زائدة عن الفائدة . ولارتباط التوكيد بالزيادة كان بعضهم يتخفف من القول به ، وهو ما ظهر في بحثهم عن الفائدة أو الغرض .

وقد جاءت عند النحاة ومعربى القرآن قوانين للعطف ، فإذا حُوِّلَ أحد هذه القوانين ، فإن التأويل المعنوي يلعب دوره في رأي صدق القاعدة ، وقد اختلفوا حول عطف الاسم على مرادفه أو ما في معناه ، واحتكموا في ذلك إلى السياق المقامي من أقوال المفسرين ، واختلفوا كذلك حول مراعاة التسلسل الزمني للمعطوفات ، واحتكموا إلى السياق المقامي ، وإلى قواعد معنوية ولفظية للعطف ، واختلفوا حول المعطوف عليه وارتبط ذلك باختلاف دلالى وفقهى ،

وراعوا أيضاً ما عُرفَ بالمعطف على المعنى ، أو الموضع ، وجاءت عندهم أمثلة كثيرة لذلك اتضح فيها اعتبارهم للمعنى ، بل إن المعنى قد يجعلهم يُقدِّرون محذوفاً يُعطفُ عليه اللفظ حتى يتسق التركيب اللفظي والمعنى المقصود .

وتظهر أهمية ارتباط المعنى بالتحليل النحوي في تعدُّد أوجه الإعراب ، فهل يَتَّبِعُ التَّعَدُّدُ الإِعْرَابِيَّ تَعَدُّدٌ دَلَالِيٌّ ؟ أم أن تغيير العلامة أو الموضع الإعرابي لا انعكاس له على المعنى ؟

لقد تعددت أوجه إعراب الأسماء والأفعال ، وارتبط ذلك - في أكثر صورهِ بالمعنى ، ففي الأسماء تعددت أوجه الإعراب مع الحجاء العلامة في الرفع الذي ارتبط التعدد فيه بخيبة العلامة ، وبتقدير المحذوف وبالوقف والابتداء . ولم يُشِرْ معربو القرآن في ذلك إلى اختلاف دلالي لتوجيه الرفع ، إلا إشارات نادرة ، مما يُمكننا معه القول إن اختلاف توجيه الرفع لا يترتب عليه اختلاف في المعنى - عندهم - إلا في أمثلة نادرة .

أما المنصوبات فقد تشابهت ، فيما عرضناه ، ونحكم الشكل والمعنى معاً في إبراز هذا التعدد كما أسهم في ذلك تعدد القراءات ، وارتبط ذلك بمعنى الفعل ولقطه ، ويعنى المنصوب معاً ، كما أثرت بنية اللفظ على مجويز إعرابين أو اختيار أحدهما .

لقد احتملت بعض أوجه النصب اختلافات دلالية ترُتَّبُ على اختلاف التوجيه الإعرابي ، وكان التكلف واضحاً في بعضها الآخر ولم يرتبط بالمعنى .

وقد جاء التعدد مع اختلاف العلامة ، فجاز الرفع والنصب ، وارتبط ذلك بالاستئناف أو الإتياع ، كما احتملت بعض الآيات الرفع على الخبر أو النصب على الحال ، وأخرى النصب على الحال أو الرفع على النعت كما جاز رفع ونصب المصدر حسب تقدير الفعل أو المبتدأ ، وكذلك كان قطع النعت سبباً من أسباب التعدد ، وقد جاءت حالات كثيرة لاحتمال الرفع والنصب ، عرضناها في موضعها ، كما أثر في ذلك إعمال الأدوات وإعمالها .

وقد كان للإتياع دورٌ كبير في تعدد تلك الأوجه ، واختلف المعنى في أكثر

الأمثلة باختلاف العلامة ، كما قرّر ذلك معربو القرآن وعرضناه في موضعه .
وقد حكموا السباقيين اللغوي والمقامي في الترجيح بين وجه وآخر وظهر ذلك في
ذكرهم لأحاديث تدل على ترتيب نزول بعض الآيات .

وقد وقف معربو القرآن عند الاستثناف والعطف وأثرهما في توجيه الإعراب ،
سواء أكان ما بعد حرف العطف اسماً أم فعلاً ، فإذا اتّصلت اللفظة بما قبلها
فإنها تتصل بمعناه ، كما تأخذ حكمه الإعرابي بالعطف وإذا انقطعت عما قبلها
دخلت جملة مستأنفة لها معناها المستقل ولها حكمها الإعرابي المستقل ، ومن
هنا اختلف التوجيه الإعرابي لما بعد حرف العطف ، وارتبط الاستثناف برفع
الفعل أيضاً ، لأنه يقع بالاستثناف موقع الاسم ، كما ارتبط برفع الاسم وإن
اختلف توجيهه سواء أجعل مبتدأ أم خبراً لمبتدأ معطوف أم فاعلاً لفعل مقدر .
وكذلك أثر ارتباط المعطوف بالمعطوف عليه في تعدد أوجه الإعراب أو اختيار
وجه دون آخر ، وارتبط ذلك بالمعنى كما أوضحنا في موضعه ، وارتبط في
بعض الآيات بالتشريع الفقهي ، وأثر ارتباط النعت بالمنعوت نفس التأثير .

وكما تعددت أوجه إعراب الاسم ، فقد تعددت أوجه إعراب الفعل المضارع ،
فجازت فيه عدة صور إعرابية هي : الرفع أو النصب ، الرفع أو الجزم ، النصب
أو الجزم ، الرفع أو النصب أو الجزم ، وارتبط ذلك بالمعنى أشد ارتباطاً ، ولم نلق
عند هذه الصور لتشابهها ، وإنما حاولنا أن نقف عند الأسباب التي كانت وراء
ذلك التعدد ، وكانت كما يلي .

١ - التجرد من الأدوات ومعنى الابتداء ، فقد ارتبط رفع الفعل المضارع
بتجرده عن أدوات النصب والجزم ، ووقع موقع الأسماء وبالاستثناف ، أو
ابتداء الكلام .

٢ - إلغاء العامل وقد جاز إعمال بعض الأدوات أو إهمالها بحسب الشروط
التي حددها النحاة سواء أكانت تلك الشروط معنوية أم لفظية . كذلك أثر معنى
الأداة في إعمالها أو إهمالها ، كما أثر المعنى المقصود على اختلاف العلامة

وتأثر به ، ومن ذلك تحكيمهم لمعنى الشرط فى اختيار العلامة الإعرابية ، وهو يرتبط بالمعنى المقصود ، كما أثر الإتيان ، أو القطع أيضاً فى تعدد العلامة الإعرابية ، على ما أوضحنا .

لقد عرف معربو القرآن ما قرره النحاة فناقشوه وطبقوه على النص القرآنى كاملاً ، بسياقه اللغوى والمقامى ، على اتساعهما ، ولم يقفوا عند حدود الجملة ، بل تعدى اهتمامهم ذلك إلى النظر إلى الجمل القرآنية متجاورة ومتباعدة ، وإلى النص القرآنى وما يحيط به من ظروف خاصة ، وظهر اهتمامهم بنحو النص فى تدبرهم لمعانى الأدوات - السياقية - ، وبحثهم عن الجواب المحذوف فى القرآن كله وإعادة ترتيب الجمل لفهم المعنى ، واهتمامهم بالفصل بين الجمل وبالاقتراض ، كما عرفوا علاقات الاستئناف والتبعية بين الجمل ، وربطوا كل ذلك بالمعنى المقصود من التركيب ، فاختلَفوا فى كل ذلك - إضافة إلى اختلافاتهم الجزئية - عن النحاة ، واستحقوا أن يُقرَّروا بأبحاث خاصة ، هذا أحدها ، وأرجو أن أتبعه بأبحاث أخرى .

وبعد فأرجو أن أكون قد وفَّقتُ فى عرض الموضوع ، وإن كان ذلك لا يُغنى بحال عن قراءته كاملاً ، حيث تميَّز هذا البحث بأنه عمل تطبيقي من الصعب الإحاطة بجزئياته ، أو استخلاص نتائجها فى هذا الحيز الضيق كما أرجو أن أكون قد وفَّقتُ إلى إضافة - ولو ضئيلة - إلى صرح الدراسات النحوية واللغوية ، وإن كنت قد قصرتُ فى شيء فمرَّدةً إلى وحدى ، وذلك مبلغى من العلم ، وكلُّي أذن واعية لمن أراد أن يسندى إلى النصيحة ، واللَّه أسأل أن يوفِّقنا جميعاً إلى سواء السبيل ، وهو مولانا فنعم المولى ونعم النصير ...

* * *

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر :

- ١ - الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت ٢١١ هـ)
- معانى القرآن ، تحقيق فائز فارس الحمد ، الكويت ١٩٧٩ م .
- ٢ - ابن حاليه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت سنة ٣٧ هـ) .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، تصحيح السيد عبد الرحيم محمود ،
دار الكتب المصرية ١٩٤١ م
- ٣ - الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل ت سنة ٣١ هـ) .
- معانى القرآن وإعرابه ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي طبعة بيروت سنة
١٩٧٢ م فى مجلدين ، وهى ناقصة وقد رمزت لها بـ (ق) طبعة عالم الكتب ،
فى خمسة مجلدات ، ١٩٨٨ ورمزت لها بـ (ج) .
- ٤ - أبو عبيدة (معمر بن المثنى ت سنة ٢١ هـ) .
- مجاز القرآن ، تحقيق محمد فزاد سزكين ، الخانجي ١٩٥٥ - ١٩٦٢ م .
- ٥ - الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي ت ٢٠٧ هـ) .
- معانى القرآن :
الجزء الأول : تحقيق أحمد يوسف نجاشى ومحمد على النجار الهيئة العامة
للكتاب ١٩٨٠ م .
الجزء الثانى : تحقيق محمد على النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د . ت)
الجزء الثالث : تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة على النجدي
ناصف ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ م
- ٦ - النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت ٣٣٨ هـ) .

- إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب والنهضة العربية
١٩٨٥ ط ٢ .

* * *

ثانياً - كتب التراث النحوي والبلاغي والتفسير :

- ١ - الأمدى (أبو القاسم المحسن بن بشر بن يحيى ت سنة ٣٧٠ هـ) .
- الموازنة ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المسيرة بيروت (د
ت)
- ٢ - ابن الأثير (ضياء الدين) .
- المثل السائر ، تحقيق الدكتور / أحمد الحوفى ، والدكتور / هدى طبانة ،
نهضة مصر (د . ت) .
- الأزهرى (الشيخ خالد الأزهرى ت سنة ٩٠٥ هـ) .
- شرح التصريح على التوضيح ، وبهامشه حاشية الشيخ بس العيسى
عيسى البابى الحلبي (د . ت) .
- العوامل المائة النحوية (شرح عوامل عبد القاهر) تحقيق الدكتور البدروى
زهران ، دار المعارف ط ١ ، ١٩٨٣ م
- أبو الأسود الدؤلى
- ديوان أبي الأسود ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، المعارف ، بغداد
١٣٨٤ هـ .
- الأشمونى (أحمد بن محمد بن عبد الكريم)
- منازل الهدى فى بيان الوقف والابتداء ، مصطفى البابى الحلبي ط ٢ ،
١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م
- الأشمونى (نور الدين على بن محمد بن عيسى ت سنة ٩٢٩ هـ) .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، النهضة المصرية ، ط ٣ ، ١٩٧٠ م

الأعشى (ميمون بن قيس)

- ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق محمد حسين ، مكتبة الآداب (د . ت)
- ابن الأثير (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت سنة ٥٧٧ هـ) .

- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية (د . ت) .

- البغدادى (عبد القادر بن عمر ١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ) .

- خزانة الأدب ، طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ

١ - البيضاوى (ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر ت سنة ٧٩١ هـ) .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، مصطفى البابي الحلبي ، ط ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٨ م .

١١ - التفتازانى (سعد الدين) وآخرون .

- شروح التلخيص ، مطبعة السعادة ١٣٤٢ هـ

١٢ - ابن تيمية (أحمد بن تيمية)

- مقدمة في أصول التفسير ، تحقيق محمود محمد محمود نصار ، مكتبة التراث الإسلامى (د . ت) .

١٣ - الشعابى (أبو منصور الشعابى ت سنة ٤٣٠ هـ)

- فقه اللغة وأسرار العربية ، مكتبة الحياة - بيروت (د . ت)

١٤ - ثعلبى (أبو العباس أحمد بن يحيى ت سنة ٢٩١ هـ) .

- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القسم الأول : دار المعارف ١٩٦٩ م ط ٣ ، القسم الثاني : دار المعارف ١٩٨٠ م ط ٤ .
- ١٥ - الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت سنة ٤٧٤ هـ) .
- دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود محمد شاكر ، الخانجي ١٩٨٤ م
- المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة العراقية ١٩٨٢ م .
- ١٦ - ابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ت سنة ٨٣٣ هـ)
- النشر في القراءات العشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د . ت)
- ١٧ - ابن جنى (أبو الفتح عثمان ت سنة ٣٩٢ هـ)
- الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت (د . ت)
- عن طبعة دار الكتب المصرية - الطبعة الثانية .
- اللمع في العربية ، تحقيق د. حسين شرف ، عالم الكتب ١٩٧٩ م ط ١
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩ .
- ١٨ - ابن الحاجب (أبو عمر عثمان بن عمر ت سنة ٦٤٦ هـ) .
- الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق موسى بنى العليلى ، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٣ م .
- الكافية في النحو تحقيق طارق نجم عبد الله ، دار الوفاء بجدة ١٩٨٦ م ط ١ .
- ١٩ - أبو حيان الغرناطي (أثير الدين محمد بن يوسف ت سنة ٧٤٥ هـ) .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق مصطفى النماس ، الخانجي ١٩٨٤ م ط ١ .

- البحر المحيط ، دار الفكر ١٩٨٣ م ط ٢ .
- ٢٠ - الحيدرة اليمنى (على بن سليمان ت سنة ٥٩٩ هـ)
- كشف المشكل فى النحو ، تحقيق هادى عطية مطر ، طبعة وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٤ م .
- ٢١ - ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت سنة ٣٧٠ هـ) .
- الحجة ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ١٩٧١ م ط ١
- مختصر من شواذ القراءات ، نشر برحشتراسر المطبعة الرحمانية ١٩٣٤ م
- ٢٢ - الرضى الاسترأبادى (نجم الدين محمد بن الحسن ت سنة ٦٨٦ هـ)
- شرح الكافية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٢ م ط ٣
- ٢٣ - الرمانى (أبو الحسن على بن عيسى ت سنة ٣٨٤ هـ)
- ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن (للرمانى ، والخطاوى ، وعبد القاهر) ،
تحقيق محمد خلف الله أحمد ، ومحمد زغلولة سلام ، دار المعارف ١٩٧٦ م .
- ٢٤ - الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل ت سنة ٣١٠ هـ)
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الإبيارى ، دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصرى ، دار الكتاب اللبنانى ١٩٨٢ م ط ٢ .
- ٢٥ - الزجاجى (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت سنة ٣٤٠ هـ)
- الإيضاح فى علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ١٩٧٣ م
- الجمل فى النحو تحقيق على توفيق الحمد ، دار الرسالة بيروت ، والأمل بالأردن ١٩٨٤ م ط ١ .
- حروف المعانى ، تحقيق على توفيق الحمد ، دار الرسالة ، والأمل ١٩٨٦ م ط ٢ .

- مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام هارون ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ١٩٦٢ م .

٢٦ - الزركشى (بدر الدين محمد بن عبد الله ت سنة ٧٩٤ هـ)

- البرهان فى علوم القرآن ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار الجيل بيروت ١٩٨٨ م .

٢٧ - الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)

- الكشف ، البابى الحلبي ١٢٩٢ هـ .

- المفصل ، التقيم ، ١٢٢٣ هـ .

٢٨ - ابن السراج (أبو بكر محمد بن السرى ت سنة ٣١٦ هـ)

- الأصول فى النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلى ، الرسالة ١٩٨٥ م ط ١ .

٢٩ - السكاكى (أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر ت سنة ٦٢٦ هـ)

- مفتاح العلوم ، مصطفى البابى الحلبي ١٢٥٦ هـ ط ١ .

٣ - السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت ٥٨١ هـ)

- نتائج الفكر فى النحو ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، منشورات جامعة قاريونس ليبيا ١٩٧٨ م

٣١ - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت سنة ١٨٠ هـ) .

- الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٦٦ - ١٩٧٧ م .

٣٢ - السيرافى (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان ت سنة ٣٦٨ هـ) .

- شرح السيرافى على كتاب سيبويه ، مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة برقم ٢٦١٨٢ .

- ٣٣ - السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت سنة ٩١١ هـ) .
- الإتيان في علوم القرآن ، الباهي الحلبي (د . ت) .
- همع الهوامع ، لتحقيق عبد العال سالم مكرم ، وعبد السلام هارون ، دار
البحوث العلمية ، الكويت ١٩٧٧ - ١٩٨٠ م .
- ٣٤ - الشكوكين (أبو علي عمر بن محمد ت سنة ٦٤٥ هـ) .
- التوطئة ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي بالقاهرة ١٩٧٣ م
- ٣٥ - الشنقيطي (أحمد بن الأمين) .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، مطبعة كردستان بالقاهرة (الجزء الأول) ،
والجمالية (الجزء الثاني) ١٣٢٨ هـ .
- ٣٦ - الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير ت سنة ٣١٠ هـ) .
- جامع البيان في تفسير القرآن ، طبعة دار الشعب (د . ت) .
- ٣٧ - عز الدين بن عبد السلام (أبو محمد عز الدين عبد العزيز) .
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ، المطبعة العامرة ١٣١٣ هـ .
- ٣٨ - العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله) .
- كتاب الصناعتين ، حققه على محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،
عيسى الباهي الحلبي ١٩٧١ م ط ٢ .
- ٣٩ - ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن ت سنة ٦٦٩ هـ) .
- المقرب تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري مطبعة
العاني ببغداد ١٩٧١ م ، ١٩٧٢ م
- ٤٠ - ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله ت سنة ٧٦٩ هـ) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ،
نشر دار التراث بالقاهرة ١٩٨٠ م ط ٢ .

- ٤١ - العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت سنة ٦١٦ هـ) .
- التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق على محمد البجاوي ، عيسى البابي (د . ت) .
- ٤٢ - ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت سنة ٣٩٥ هـ)
- الصاحبي ، تحقيق السيد أحمد صقر ، عيسى البابي (د . ت) .
- ٤٣ - الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت سنة ٣٧٧ هـ) .
- الإفعال فيما أغفله الزجاج من المعاني ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٦٩٩ تفسير .
- الحجة في علل القراءات السبع ، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣ م ، الجزء ١ ، ٢ .
- ٤٤ - الفيروآبادي (أبو طاهر محمد بن يعقوب ت سنة ٨١٧ هـ) .
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، مصطفى البابي ١٩٥١ م ط ٢ .
- ٤٥ - ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم ت سنة ٢٧٧ هـ) .
- تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨١ م ط ٣ .
- ٤٦ - قدامة (أبو جعفر قدامة بن جعفر ت سنة ٣٣٧ هـ) .
- نقد الشعر ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٨٠ م ط ١ .
- ٤٧ - القرطبي (شمس الدين عبد الله بن محمد ت سنة ٦٧١ هـ) .
- الجامع لأحكام القرآن ، طبعة دار الفقه العربي ١٩٨٩ م
- ٤٨ - القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن)
- الإيضاح ، مطبعة محمد علي صبيح ١٩٨٢ م

- ٤٩ - القيسي (مكى بن أبى طالب ت سنة ٤٣٧ هـ) .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، تحقيق معيسى الدين رمضان دار الرسالة ١٩٨٤ م .
- مشكل إعراب القرآن ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٥ م .
- ٥٠ - ابن القيم الجوزية (الإمام شمس الدين محمد بن أبى بكر ت سنة ٧٥١ هـ) .
- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ، مكتبة المتنبي بالقاهرة (د . ت) .
- ٥١ - ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن كثير ت سنة ٧٧٤ هـ) .
- تفسير القرآن العظيم ، عيسى الباهي (د . ت) .
- ٥٢ - ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ت سنة ٦٧٢ هـ) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربى ١٩٦٨ م .
- ٥٣ - المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت سنة ٢١٠ - ٢٨٥ هـ) .
- المختضب ، تحقيق محمد عبد الحالى عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ١٩٧٩ م ط ٢ .
- ٥٤ - ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ت سنة ٣٢٤ هـ) .
- كتاب السبعة فى القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ١٩٨٠ ط ٢ .
- ٥٥ - المرادي (الحسن بن أم قاسم ت سنة ٧٤٩ هـ) .
- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٧ م .
- الجسى الدانى فى حروف المعانى ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
- ٥٦ - ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ت سنة ٥٩٢ هـ) .

- الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ١٩٨٢ م ط ٢ .
- ٥٧ - مقاتل بن سليمان البلخي (ت سنة ١٥٠ هـ) .
- الأشباه والنظائر في القرآن الكريم ، تحقيق عبد الله محمود شحاتة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ م .
- ٥٨ - الناهضة الجعدى
- ديوانه ، تحقيق عبد العزيز رباح ، نشر المكتب الإسلامى بدمشق ١٣٨٤ هـ
- ٥٩ - الناهضة النيباني
- ديوانه ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار المعارف ١٩٨٥ م ط ٢
- ٦٠ - الهروى (على بن محمد ت سنة ٤١٥ هـ)
- كتاب الأزهية فى علم الحروف ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢ م .
- ٦١ - ابن هشام (جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى ت سنة ٧٦١ هـ) .
- شرح قطر الندى .
- مفضى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد مطبعة محمد على صبيح (د . ت) .
- ٦٢ - ابن وهب الكاتب (أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان)
- البرهان فى وجوه البيان ، تحقيق حفص محمد شرف ، مكتبة الشباب ١٩٦٩ م .
- ٦٣ - ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن على بن يعيش ت سنة ٦٤٣ هـ) .
- شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري ، عالم الكتب ببيروت ، والمكتبة (د . ت) .

* * *

ثالثاً - المراجع الحديثة والمترجمة :

- ١ - إبراهيم إبراهيم بركات (الدكتور) .
- الحملة العربية ، الخالجي ، ١٩٨٢ م
- العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيوريه ، الخالجي ، ١٩٨٣ م .
- ٢ - إبراهيم أنيس (الدكتور)
- من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو ١٩٨٤ م ط ٥
- ٣ - إبراهيم السامرائي (الدكتور)
- الفعل زمانه وأبنيته ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٦ م ط ٤ .
- ٤ - إبراهيم مصطفى
- إحياء النحو ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٣٧ م .
- ٥ - أحمد أحمد بدوي
- من بلاغة القرآن ، دار نهضة مصر (د . ت) .
- ٦ - أحمد سليمان ياقون (دكتور)
- في علم اللغة التقابلي ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٥ م
- ٧ - أولمان (ستيفن)
- دور الكلمة في اللغة ترجمة د . كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ١٩٨٨ م .
- ٨ - بالمر (ف ، ر)
- علم الدلالة (إطار جديد) ترجمة د . صبرى إبراهيم السيد ، دار قطرى
ابن القجاعة ، الدوحة قطر ١٩٨٦ م .
- ٩ - بروكلمان (كارل)
- فقه اللغات السامية ، ترجمة د . رمضان عبد التواب ، الرياض ١٩٧٧ م

- ١٠ - تمام حسان (الدكتور)
- اللغة بين الوصفية والمعبارية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء . ١٩٨٠ م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .
- مقالات في اللغة والأدب ، منشورات معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ١٩٨٥ م .
- مناهج البحث في اللغة والأدب ، دار الثقافة ، الدار البيضاء . ١٩٧٩ م .
- ١١ - جولد تسبهر (أجنسى)
- مذاهب التفسير الإسلامى ، ترجمة د . عبد الحليم النجار ، دار اقرأ ، بيروت ١٩٨٥ م .
- ١٢ - حلمى خليل (الدكتور) .
- العربية والغموض ، دراسة لغوية في دلالة المبنى على بالمعنى ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٨ م ط ١ .
- ١٣ - داود عبده (الدكتور) .
- أبحاث في اللغة ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٧٣ م .
- ١٤ - دياب عبد الجواد عطا (الدكتور) .
- حروف المعانى وعلاقتها بالحكم الشرعى ، دار المنار بالقاهرة ١٩٨٥ م .
- ١٥ - رمضان عبد التواب (الدكتور) .
- فصول في فقه العربية ، الخانجي والرفاعي ١٩٨٣ م .
- ١٦ - صبرى إبراهيم السيد (دكتور)
- تشومسكى (فكره اللغوى وآراء النقاد فيه) ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٩ م .

- ١٧ - طاهر سليمان حمودة (الدكتور) .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية ١٩٨٢ م
- دراسة المعنى عند الأصوليين ، الدار الجامعية ، ١٩٨٣ م
- ١٨ - عائد كريم علوان الحريزي (الدكتور) .
- فلسفة المنصريات في النحو العربي ، دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة ، دار العلوم ١٩٧٥ م .
- ١٩ - عيد السلام هارون
- معجم شواهد العربية ، الخانجي ١٩٧٢ م ، ١٩٧٣ م
- ٢ - عيد العال سالم مكرم ، وأحمد مختار عمر (الدكتوران)
- معجم القراءات القرآنية ، جامعة الكويت ١٩٨٢ - ١٩٨٥ م .
- ٢١ - عبد القادر حسين (الدكتور) .
- أثر النحاة في البحث البلاغي ، دار نهضة مصر ١٩٧٥ م .
- فن البلاغة ، مكتبة الآداب ١٩٧٧ م .
- ٢٢ - عبد الله بر خلخال
- التعبير الزمني عند النحاة العرب ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٨١ م .
- ٢٣ - عيد الهادي الفضلي (الدكتور)
- اللامات ، دار القلم بيروت ، ١٩٨٠ م ط ١
- ٢٤ - عبده الراجحي (الدكتور)
- النحو العربي والدرس الحديث ، النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٩ م .
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، دار المعارف ١٩٦٨ م .

- ٢٥ - عز الدين على السيد (الدكتور)
- التكرير بين المثير والتأثير ، دار الطباعة المحمدية بالأزهر ١٩٧٨ م .
- ٢٦ - عصام نور الدين (الدكتور)
- الفعل والزم ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٨٤ م ط ١ .
- ٢٧ - على النجدي ناصف
- من قضايا اللغة والنحو ، مكتبة نهضة مصر (د . ت) .
- ٢٨ - فندريس (ج)
- اللغة ، تحرير عبد الحميد الدواخلى ، ومحمد القصاص ، الأنجلو ١٩٥٠ م .
- ٢٩ - كاظم إبراهيم كاظم (الدكتور)
- الاستثناء فى التراث النحوى والبلاغى ، رسالة ماجستير مطبوعة على
الآلة الكاتبة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٨٠ م
- ٣٠ - كمال محمد بشر (الدكتور)
دراسات فى علم اللغة ، دار المعارف ، ١٩٧١ م ط ٢
- ٣١ - ليونز (ج)
- اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة عباس صادق الوهاب ، وزارة الثقافة
العراقية ، ١٩٨٧ م ط ١ .
- نظرية تشومسكى اللغوية ، ترجمة د . حلى خليل ، دار المعرفة الجامعية
بالإسكندرية ، ١٩٨٥ م ط ١ .
- ٣٢ - مراجع عبد القادر الطليحي
- الجواز النحوى ودلالة الإعراب على المعنى ، منشورات جامعة قاريونس
بنى غازى ليبيا (د . ت) .

- ٣٣ - محمد حماسة عبد اللطيف (الدكتور)
- تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية ، مقالة بالجزء الثاني من دراسات
عربية وإسلامية ، مكتبة الزهراء ١٩٨٤ م .
- النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، مطبعة المدينة
١٩٨٣ م .
- ٣٤ - محمد صلاح الدين بكر (الدكتور)
- نظرة في قرينة الإعراب ، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت ، الحولية
الخامسة ١٩٨٤ م .
- ٣٥ - محمد عبد الخالق عضيطة
- دراسات لأسلوب القرآن ، مطبعة السعادة ١٩٧٢ ط ١ .
- ٣٦ - محمد السيد شيخون (الدكتور)
- أسرار التكرار في لغة القرآن ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٣ م .
- ٣٧ - محمود فهمي حجازي (الدكتور) .
- اللغة العربية عبر القرون ، طبعة دار الكتاب العربي ١٩٦٨ م
- ٣٨ - مصطفى النحاس (الدكتور)
- دراسات في الأدوات النحوية ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع الكويت
١٩٨٦ م ط ٢ .
- ٣٩ - مهدي المخزومي (الدكتور)
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مصطفى البابي الحلبي
١٩٥٨ م .

٤٠ - ميشال زكريا (الدكتور)

- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ،
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ م ط ٢ .

٤١ - نايف خرما (الدكتور) .

- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة الكويت
سبتمبر ١٩٧٨ م رقم ٩ .

٤٢ - ولفسون (إسرائيل)

- تاريخ اللغات السامية ، مطبعة الاعتماد بمصر ١٩٢٩ م ط ١

٤٣ - يوهان فك

- العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) ، ترجمة د . عبد
الحليم النجار ، دار الكتاب العربي (د . ت) .

* * *

المحتوى

٣	مقدمة
١٠	مدخل - العلامة والمعنى :
١٧	أولاً : غياب العلامة الإعرابية
٢١	ثانياً : العلامة والإعرابان المحلي والتقديرى
٢٦	ثالثاً : معنى اللفظة وإعرابها
٢٩	الفصل الأول - معانى أبواب النحر
٣١	أولاً - معانى المرفوعات :
٣١	١ - المبتدأ والخبر
٣٦	٢ - الفاعل
٤٢	ثانياً - معانى المنصوبات
٤٣	١ - المفعول به
٤٦	٢ - المفعول المطلق
٥١	٣ - المفعول فيه
٥٦	٤ - المفعول له
٥٨	٥ - المفعول معه
٦٠	٦ - التمييز
٦٤	٧ - الحال
٧١	٨ - الاستثناء

٨٥ ثالثاً - المجزورات والتوابع وغيرها

٨٥ ١ - الإضافة والمعنى

٩٢ ٢ - البذل والمعنى

٩٦ ٣ - النعت والمعنى

٩٨ ٤ - التوكيد

١٠٠ ٥ - العطف

١١٣ الفصل الثاني - تعدد أوجه الإعراب والمعنى

١١٥ أولاً - تعدد الأوجه والعلامة واحدة

١١٥ ١ - تعدد الأوجه والعلامة واحدة

١١٥ أ - تعدد أوجه الرفع

١١٨ ب - تعدد أوجه النصب

١٢٠ ٢ - تعدد الأوجه بتعدد العلامة

١٢٠ أ - الرفع والنصب

١٥١ ب - الرفع والجر

١٥٤ ج - النصب والجر

١٥٩ د - الرفع والنصب والجر

١٦٠ ٣ - أسباب تعدد أوجه الإعراب

١٦٩ ثانياً - تعدد إعراب الفعل والمعنى

١٦٩ ١ - التجرد من الأدوات أو معنى الابتداء

١٧٠ ٢ - إلغاء العامل

١٧٢	٣ - معنى الأداة
١٨٠	٤ - المعنى المقصود
١٨٠	أ - معنى الشرط
١٨٥	ب - الإتياع
١٩٩	ج - بعد القول أو ما في معناه
٢٠٠	خاتمة
٢١٧	مصادر البحث ومراجعته
٢٣٢	فهرس المحتوى
